هذا كتاب عصام

مع عبد الغفور

قد ساق سائق القدر الى مسلك ملك العصر

[illegible]

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
١١٧٥ وكفى [illegible]

١٤١٢

٢١

R R.

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1329

RAĞIP P.
Ka. N.
1510

١٥٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هاديا لسالك مسالك محامدك ويا سامعا بجامع مسائل حامدك
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين
انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا وصل على محمد افضلهم صلوات
وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا
بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المحملين الينا بمفصل
آثار النبوة لتحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر الى
الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني ملقب
عصام الدين هذه حواشي كالشمس لنجوم درر الزهر غواشي ما فيه للفوائد
الضيائية واشي لا يوجد عن مدحه متحاشي ولا يتوهم في حقه ذام او
واشي لا ترده ناظر كابر غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع ولا يؤده شاعر
فاخر بالاطلاع على ما فيه الا بمجالس الاختراع ممن لم يفارق ربقة
التقليد فليتلقوه بما شاء فليس معه النزاع ومن ليس له غاية التحديد
لنظره السديد فليتنزه عنه فلا نريد منه الا الوداع انفع بها اهل
السعادة بانتفاع واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت
حسبنا في الترقي الى يفاع العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو
الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع
على الغير الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها
مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز

ولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود
عليه امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر
احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد
هو لله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد
من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن هو ولي امر كل حامد من خلق ما يحمد
عليه وبه من خلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يحتمل
ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد يتعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول
اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية
ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف اراد
ان كل ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد لله تعالى
له دون غيره فيتر في الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل
ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة
المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به تعالى لا تتاتى من
غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل انواع
الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه
ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به
اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله
والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول
اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة
العهد فهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس

الاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على
الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه
اشمل وعلى الاول فلدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة
بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قوله
وعلى اله واصحابه المتادبين بادابه التزم اهل السنة ادخال على على
الال ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي واله وينقلون في ذلك
حديثا في الصحاح ال الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على
الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين
ال الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس
ولا يخفى ان اله واصحابه متادبون بادب نفسه واداب درسه وهو تبليغ
الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب
قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة في العقل المستحضر المعاني التي سيذكرها في
كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة
ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة
في حزى المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى اتقان
هذه المعاني حتى صارت بكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدرته
على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ
مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له
الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على
تحصيل المعاني قوله فوايد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم
او مال وجاه فادله الان يفيد اي يثبت له الحال فلك ان تريد بالفوايد النوادر

يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اي كثيرة تامة يقال
وفى الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمين
معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده اي لم يغدر فقوله
بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم الكتاب
في المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق اسم كتاب في الحديث وفي
درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ قوله
بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب هنا
ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير
الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير
كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب
المعنى لانه اهم وان راعيت هنا جانب اللفظ فنقول ان الحال لا بد ان
يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف للمشكلات التي هي مفعول
المحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال
عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا فانه يصح
اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول
فوايد وافية بحل الكافية الثاني الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة
لان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اختير
جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في رعاية التذكير
والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث
ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة تخطئة الا ان هذه اللفظ انما يناسب

فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية
وليس ابن الحاجب الا من العلماء النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الدين
الدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام
العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدي وما من مقصد الا وهو فيه المبرز
وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الربع
ثم اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل
تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدحة الخافقين
جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذي
يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فيصح جمعهما بلا تاويل
قوله الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من استبانت
فيه السن من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد
يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على
ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ
ابن الحاجب قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته
غمره بها هذا والكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته في غلافه والغمد
غلاف السيف ففي الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع
وقطع المشكلات قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه
بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل
نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك
والسلك الخيط والتقرير جعل الشيء في قراره والحمل على الثاني ابلغ
في مدح الكتاب والسمط السلك ما فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم

في اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد التي
كاللآلي قوله للولد العزيز العزة عند اهل اللغة الزكاء والفضل والوصف
بالزكاء والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالزكاء قوله اللطف هو
التأسف الحزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب مستقبح لا وجه له عند
البلغاء قوله وسميته بالفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان
النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية
قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب
الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود
في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين والمقصود في ابن
الزبير الزبير ليعرف قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان
المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد
كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من
تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب ما
يدعو ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء
الذي هو اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب
قوله لانه لهذا الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج
العبارة عن المساواة قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور
وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر
في الوجود والعلة الغائية تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية
لصح والصحيح وكفى في النسبة قوله وسائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل
ومعناه الباقي في الكشاف ان العربي هو السائر بمعنى الباقي واستعماله في

في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام
بمعنى الجميع فحق القول من عاب عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له
لانه يتكرر الدعاء في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدى لانه لا يكاد
يكون من اصحاب الصنايع قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب
موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ
لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق
هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه
يدخل الالة فلا يحسن ضربي بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربي من زيد
فالظرفي وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير
هود انه بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه
قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي المطول قوله بتخييل
ان كتابه يعني بتخييل نفي نقصان كتابه بهذا الترك والمخيل ما يفيد في النفس
قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا
المخيلة شعرية والمخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة
يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تاثير القول كما يحس فيه
هضم النفس بنحو ان يأتي بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك
الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة قوله ولا يلزم
من ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد
للمحقق المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض
قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا
يمكن اصلاحه قال الفاضل لم يبتدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا

من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا اذا بال ضمن
يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف
في ترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة
والصوم هضما للنفس بتخييل انه ليس من عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح
ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب و
حاصله لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك
الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة
لروم الاختصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف قوله وبدأ بتعريف الكلمة
والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين ان
يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم
وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض
عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو
ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا ينفر عنه بما يعرضه عن مشقة التحصيل و
المص ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن
الاخرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا تقريبا فلا ينفعه في تحصيل
البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه قوله كلمة لم يعرفها
من التعريف او المعرفة وعلى التقدير بني مبنى البناء على دعوى ان معرفتهما
على وجه يستدعيها معرفة الاحوال يتوقف على تعريفهما فان تمت
تمت والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء وجوه اربعة للتقدم

توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم
وتوقف تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر
قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى
لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى
المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون
معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا تحقيقه في شرح
الرسالة العضدية قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم
فهو اسم قوله لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التأثير
في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تأثيراتهما الحسنة
والسيئة لكن قوله وقد عبر الخ يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم
في تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلم
وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله
لبعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب
رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض
الشعراء قوله ما جرح اللسان الاتي يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة
تحتملهما قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلم لا لفظ الكلمة بادنى
مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم
اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد
قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث
بخلاف التمر نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق
على وضعه قوله والكلم الطيب باول ببعض الكلم هذا التأويل بعيد عن نمط

عن سنن الاستعمال جدا وليس من داب اللغة ان يقال في مقام يراد الكلم
على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال
البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن
رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بل سيما يشمل هذا التاويل بان يقال فقد صرح
علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما ابطل صار معنى
الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية صار متروكة ولو كانت باقية
لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلم قوله واللام
فيهما للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها
الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار
نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد
اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه
باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود
بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي
نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة
فبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار
الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء بين الجنس والوحدة ولكن
لا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان دفع ذلك
الى الان لجم غفير من ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لا
ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة
بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس للوحدة

جنس اشار اليه اللام بل بجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراد
حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافى الكثرة التى يستدعيها
الجنس **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة
النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل
فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام
العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة
النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل بالطلق
عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب لا بعد تكليف
تامل **قوله** اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها
انما صرح بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير
شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمى من
الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر
قبل ان تدخل فى الفم فان قلت قد جاء فى اللغة اللفظ بمعنى التنطق ولا يخفى
ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت
لانه لا بد وان يتعدى بالباء وقال فى القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب
للمعنى الاصطلاحى هو اللفظ بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة فى صفة
المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمى فيه نظر لانه يكفى للنقل
التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب
لانه صفة اللفظ لكن الثانى اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ فى عرف اللغة
كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا
الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوى اعم من المعنى العرفى فى اللغة لشموله

ما يتلفظ

ما يتلفظ به قليلا ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص
الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمى
قوله ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى
الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد
من المناسبة المعتبرة فى النقل ابتداء فان قلت فى جعل اللفظ بمعنى الملفوظ
قد ارتكب فى نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين
جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول فعل للمصدر المطلق
الى مفعوله مطلقا والثانى نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة
الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هناك وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمى
اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به
فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص **قوله** مهملا كان او موضوعا
المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع
وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل
ما لم يمكن استعماله وبعدما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل
قوله واللفظ الحقيقى لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة
وحكما فالمستكن فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب فالمتلفظ به الحقيقى **قوله**
ولم يوضع له لفظ فليس فى اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ
واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ فى اعتباره جزء الكلام
الملفوظ ايضا فجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون
واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير
الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغى فاحفظه فانه

ما حقي على غيري قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت شعري
بلغه قوله والدوال الاربع وكذا اشاله بشكل ضرب النقارة الدال على كون
السلطان والنُصُب جمع نُصبة وهي وضع لمعرفة الطريق قوله لانه لم يقصد الوحدة
لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج
الى قصدها فيهما لصدقهما بدون التاء على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن
الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المحقق ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة
عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ
بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتين
باعتبار المعنى الاضافي قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر
لا يحتمل التأنيث والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشاف
في تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء
بادنى ما يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر مما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبع
(في عدم التصديق والانكار)
اللفظة تدبر وليكون المفرد محتملا للاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله
وضع ولئلا يتجه انه ان اريد بتخصيص شيء بشيء ليظهر جعل المعنى مخصوصا بالموضوع
يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج
وضع المشترك قوله بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال
الاربع والمراد بالحس البصر بالحس مقابلة مع اطلق لا علم يقال احسست
اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلة
مع احس اذ السماع كالاحساس من فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل
المفيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرفي

عرفه قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة قوله
واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف بالحس وكذا الحال
في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول
ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين
تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب
اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا منهما بدون
(يفهم المعنى الحقيقي)
الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع
بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى
الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة
والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم
من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على المعنى
في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة
فلا اشكال اصلا ولنا منزل آخر تجده ان آويت الى شرح الرسالة الوضعية
وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه علي وفوق ذائقة الاطفال
(العقلاء)
ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله
المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد قوله فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد
باللفظ تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف
مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على
اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظ قوله او مصدر ميمي بمعنى
المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر

المذكور بمعنى المقصود سواء قصد لشيء اولا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى الى
نقل الاسم العام الى الخاص وذلك ان يجعل منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير
جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى
قوله او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة
التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا
مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت
كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد
الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان
التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر
فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه
وهو جعل لمعنى قيدا احترازيا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان
قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى
مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج
الى تقييد المعنى بالافراد الا انه بهذا تفنن كون المفرد قيدا للمعنى قوله تخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل بعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية
كدلالة لفظ دير المسموع على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة
حال اللفظ في نفسه والا فان كانت العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال
عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق
حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال
حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون علامة للمعنى
فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت

قلت لان الدالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالوضع والثالث
لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة
في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها
مزيد التباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة الجزئية لا الكلية
الجزئية قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء
تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها ان حروف ركب
منها اللفظ بقي انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا تخرج به مثل جسق ودير لانه
على للتلفظ به قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وهو جواب
القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك لا تخرج بقوله لمعنى فلا يصح
الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف
الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا بقول حروف الهجاء
من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف
كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى
كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال
بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف
قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر الاولى قد وضع
بعض الكلمات بازاء بعض اخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد لكان
التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفه فان قلت بعد

تعريف المعنى بما يقصد شيء كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل
مقدمته وهيئته وهي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة
المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات
سنة موكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان مفهوم
المعنى ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد شيء وهو اخص
مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم
على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان
صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه
ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد لشيء
نعم لو قال ما يقصد لشيء لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا ينتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال
نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين
الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق
والحيوان الناطق كلي قوله بمعنى الكلمات المفردة ولا فائدة في الوصف فكيف
يكون موضوعا للمفرد ولم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى
ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون
المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة اللفظ لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان
كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة
فمعقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة
من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة
الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظا الا ما

بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض
تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على اهل
ان هذا الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نم وجود مادة نقض التعريف في لغة
العرب في شيء من الاشكالين الآتية ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في ورود
مقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة
الممنوعة بامثال الضماير الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم بان كل ما يستعمل
في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع
للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب
الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم
الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو حمل على غير
الظاهر يصير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يوجب
مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذي اريد
به لفظ مفردا ومركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد قايم واسماء
حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار بها الى اللفظ مفردا او مركبا
من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فاستعماله المجازي في كلمة او في
لا يتحقق مادة النقض قوله فان الوضع فيهما وان كان عاما اتفاقا وان كان عاما
اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي
والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضماير
وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم
قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك
مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره

يجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعاً له مجازاً ويكون المراد انه موضوع لجزئيات ذلك
المفهوم **قوله** وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى لا يقال الاولى ح الاقتصار على نوع
لانا نقول ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد
صفة للمدلول بالذات والظاهر انه كذلك اذ لم يوصف بل لم يسمع
وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب
مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذا لم يوصف اللفظ الدال بالطبع والعقل
بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال ويُنبئ عن الاختلال والتعريف
الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه **قوله** وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة
يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق كان
متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا
بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الخفية ايهاماً ما لضعف المعتاد لا الضعف
الافادة فانه كما استفاضي بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كني به عن
ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل
هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع
المتصف بالمقصودية لشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال
فيه فكأنه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه يتأتى
له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذ ابتنى
على ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ
عند المنطقيين ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك
الغرض **قوله** كما تركب في مثل من قتل قتيلا في قوله عم من قتل قتيلا

من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو
اختياره هذه الخصوصية عن نكتة **قوله** والآخر مفرداً لا يخفى لطف هذا
البيان **قوله** فكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
تجوز باستعمال الماضي في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه
في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل
في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه
صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختيار فيما لا معمول
له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية
لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهم جعله صفة للمعنى ولانه
اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة
للفظ ليذهب نفس الناظرة في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم
لكان مغنياً عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس وح
لكان تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام التردد
بما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله** او من المعنى ولم يتقدم عليه مع
انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور **قوله** وهذا القدر
الح لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يوهم
قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية **قوله** مثل الرجل قبل
وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة
لشدة الامتزاج وهذه مزية بلا مزية لان الاعراب جرى على الرجل
قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة **قوله** واعرب

واوب باواب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب
لا صفة وان يدعوا اليه ما يقابل من قوله مع انه معرب باعرابين
فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا
الدفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائم مثلا ان يعرب
باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث
مبنى الاصل و يجاب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف يكيف
واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفين قيل ان ما
ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى
والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني
وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب
بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعرابا بجعل الحرف الاخير الصالح له
لان يجعل اعرابا اعرابا فتصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد
واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه الموصوف دون المجموع لكنه الحق
ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا بجزم قاعدة شدة
الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر
الاجاج **قوله** ولا يخفى على الفطن العارف بالفرض في القاموس عرفه
علمه وعرف بذنبه اقر به **قوله** فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له
لفظة واحدة وجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به بعبد الله مرتين
باعتبار وصفه الاضافي وفيه انه ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني
في شرح الشرح لمختصر الاصول للعضي ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل
اسم كلمة كذلك ونحن نقطع ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل

بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف
وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف
الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد
ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة
اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف
اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج من تعريف الكلمة بعلبك
علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على
ان غرض النحوي ليس بيان حال اجزاء الكلمة مطلقا بل بيان على وجه تمييز
به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى هذا وجه تمييز
ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك
يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين الاعراب فيها ليس باعتبار
الحال بل باعتبار الاصل فيحصل الغرض وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان
اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله** ولو لم يخرج بتركه
لكان انسب ولك ان يقال المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **قوله**
كون الشيء بحيث يفهم منه الشيء آخر فان كان من شأنه ذلك الحيثية جعل الشيء
الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول
مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبيعية والا فعقلية **قوله** فبعد ذكر
الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع
في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر
الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله
وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع

في التعريف قوله ويشمل لفظ دير المسموع من وراء الجدار اختار لفظ
مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتحقق فهم اللافظ بالسماع ديز
ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف
ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور
ولو كان اللفظ حرفيا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله
وبعد ذكر الدلالة الخ فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم
الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه
لطافة لان تعريف المفصل مفصل بهذا التعريف قوله اي منقسمة اشارة
الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصوير
ما بانضمام قيود اليها يحصل اقسامها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من
تتمة التعريف ونظيره لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة
وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت
واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود اليه ...
يحصل بعدد القيود ومفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى
هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما و
الغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا
منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم به نفس مفهوم التقسيم من غير صحة انفكاك
الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور ولكنه كثيرا ما
يوجد حصر لم يكتف فيه بمفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه
بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا قطعيا

الحصر المراد بهما التسلسل العقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية قو
هذا المقام ثم قول المص لانها تتعلق بما يفهم من الجملة من معنى الاختصار ويكفي هذا
القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر
سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها الخ
قوله اي الكلمة لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابها
ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله تع فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا
كلام الرضي فقوله فهي الخ جملة اسمية مع الفاء وقد يكون مضارعا جواب لما بلا
اشكال ولا يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب
محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله اما مخ
صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها
مع ان فيه تقليل حذف وقد احسن لانه يحوج الى حذف قوله الثاني الحف
واخواته عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة في المستدعية لتقدير
متعلق مع ان في التقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل اغنى
عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود
صفات لا تحصى للكلمة وشبهها لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل
صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى
حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه
ليس امر اخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم
وليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما لا انه لا يكون له غيرهما نظرا
ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخصار ذات ان تدل ثم نا و

حف وهو جعل ان تدل بمعنى الدالة تركها لكونها مستفيضين مشهورين
يكتفى بالتنبيه عليها قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق
ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين
المصدر والفعل المأول به بدخول كلمة أنْ او أنّ لان من رجع الى المعنى
يعرف ان الاولى لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تأويل والثاني يرتبط بها من
غير حاجة الى شيء منهما **قوله** حيث يقعان عمدة في الكلام الاولى حيث
لا تدل على معنى في نفسها بخلافهما **قوله** في الفهم عنها لا في التحقيق حتى يكون
المصادر افعالا **قوله** عن الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه من
زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه
قوله مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم عند الكوفيين
وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوط ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم
هذا ان النحويين اخذ والاسم لهذا القسم من السمو او من الوسم والظاهر انهم
نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء
كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء اي القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه
وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاخذ
في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تأمل **قوله** لتضمنه الفعل وكذا ان
تقول لتضمنه الفعل في ان له مصدرا كما للفعل **قوله** وذلك لانه
قد علم به اي بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر والفعل كلمة تدل الخ
قوله لكنه الاولى تركه لكنه **قوله** فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده
من انه علم به لكل واحد حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان
يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف

المعرف لكل وتوضيحه ايضا **قوله** وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع
يعني عند الادباء بمعنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع ان
ما علم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام
ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبر
المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم
من المعرفات حدودا **قوله** ولله در المص حمله بلا ح يعني بكثرة الخير وتحقيقه في
في بحث باب التمييز والمراد هنا ولله در المص شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل
في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله
قد علم الخ **قوله** الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الانظهر دفع الى ترك
بيان معنى اللغوي للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان والاخفى
ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة
وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خص
به اصطلاحا ليس بمجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا
به في اداء المرام عليها في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه
فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه **قوله** فالمتضمن اسم فاعل وانما عقب المتضمن
بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية
باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يزكى ولا يعتاد فاحفظه ولا تغفل
عنه في نظائره وعد من هدايانا واجمعه مع عشائره **قوله** فلا يلزم اتحادهما
اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحاد
في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه الرحب ولو جعل الهيئة جزءا للكلام كان المتضمن
الكلام للكلمتين بمعنى واضح غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياج

الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين
والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى اخرى
فقد سها لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل مدلول له او صفة لاجزائه **قوله**
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد الخ بسببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعث
لجمع الكلمتين وتضمين اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن الكلمتين للاسناد لكان انسب
قوله خرجت المهملات اي الترفية لكن بقي زيد قائم جسق فان المجموع يصدق
عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة
عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة **قوله** وبينهما نسبة
اسناد يفيد المخاطب الح الاولى نسبة تفيد الى آخره **قوله** دخل في التعريف مثل
زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله** فان الاخبار فيهما
مع انهما مركبات وفي كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قائم
وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف
الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما **قوله**
فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح **قوله**
ولا يتاتى ذلك الا في اسمين الح فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي
ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي
ولا يذهب عليك ان ادخال مثل دير مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج
الى تعميم الكلمتين بحمله قوله بالاسناد على حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن
كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم
انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قيل جسق **قوله** اعلم ان كلام المصنف
ظاهر في ان ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام تام فان ظاهر لجواز ان يراد به ما يتضمن

كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام
في هذا التركيب ثلث تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراده في ضربت
اقوم رجلا ضربت وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك
ان خبر المبتدا في قولنا زيد ضرب عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضرب وقد
اتفقوا على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب
المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا
جملتين فينبغي ان يجعل عدو المص عدو لا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن
قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيد بها
لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضرب في تاويل
زيد مقول في حقه اضرب وبعد تسليمه انه مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر
على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضرب في زيد اضرب سواء كان
خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا يزاد عليه او احوالا او جملة قسمية
او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المص والا لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين
ولا يكون تعريفه جامعا **قوله** وفي بعض الحواشي اعتذر بكلامه مع انه خلاف
ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمال انه بلغه من كلام المص ما دل
على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة و
يكذب ما في الحواشي انه قال المص في بحث حرف الاستفهام ان لها صدر الكلام
لانه يقتضي كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولها
صدر الكلام **قوله** ولا يتاتى ذلك اي الكلام هذا التغيير هو المناسب للمقام
وحمله على التضمن او الاسناد تبعيد عن المرام **قوله** الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق
هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف

والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه
لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم
كان لانه لا يتأتى من فعل واسم فعل نعم يتأتى من اسم وفعل اي فعل
كان على ما ذهب اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق
انه لا يتأتى من فعل واسم اي فعل كان **قوله** لان التركيب الثنائي العقلي فيه
ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب لا حصر الكلام
الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان
الكلام لا يحصل بدون مسند اليه الا اسما ومسند لا يكون الا اسما وفعلا **قوله**
نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا علم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد
ولهذا صرح المص بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف
الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الرأي بخلاف تعريف الكلمة **قوله**
على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلق بدل اي دل نفسه ولا
حالا عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى
وصفته اعني غير مقترن بما ليس صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة
اعذب ومن الفهم اقرب **قوله** اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف
معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور **قوله** فتذكير الضمير بناء على
لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن
لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث
الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير
الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل الداعي اللفظ والمعنى
ولذلك قيل الحرف يجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار ربد فولها لا بمعنى ا

افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء فيقال هذا المعنى
في هذا اللفظ يعني يستفاد منه فقيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه
ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى
في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقال
الحرف لغو نعم التركيب الفرقي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في
نفسها كذا او لا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما
يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه
ولا وصمة في التعريف **قوله** ومحصوله ما ذكره بعض المحققين في معنى السيد الشريف
قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس
سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام
الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة
المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان
الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف
على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم
الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا يخفى
انه بعد الوضع لا دخل للواضع للدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على
ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص
ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال
في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد
عنه بمراحل تارة اخرى **قوله** كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما
بغيره لو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجود

قائما بغيره وهو موجود في غيره لكان غاية في الفصاحة بمعنى الحرف وما يقابله
وتنوير اتمام الاستعمال في الحد والثلاثة فان في في قولهم السواد في زيد ليس
كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد
ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره
وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد
ثم قال يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى
الحرفي التابع لا العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما ينسب
العرض الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال فيه انه كائن
في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره فلم يتدبر فتدبر **قوله** كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا
يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان لان القائم بذاته لا يصير
قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا المدرك تبعا
فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس **قوله** يصلح لان
يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها
لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح المأخوذ الملحوظ تبعا
لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصح ان يكون
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان توسع الدائرة بحيث
يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا
او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد
من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال النظر العميق ان عدم كون الحرف
محكوما عليه وبه لكون معناه غير معقول الا تبعا والة لملاحظة غيره ولان الملاحظ

تبعا

تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل الة لملاحظته
لا بد ان يذكر ويفهم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان
كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وانه لنعم فيها ولملاحظتها
مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة لملاحظته معه
ليفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن
الة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه
على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع
لمعنى هو الة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة
هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف
اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع والة
لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان
يكون طرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث
وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع ثم لا يصلح ان يكون
مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على
طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه **قوله** فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من
الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول
الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف
الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حقيقيا وليس افراد حقيقية
لقوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته لزمه تعقل متعلقه اجمالا

و تبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا الكلي
بهذا الاعتبار لان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء
ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء و قوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في
الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن التكلم احتاج الى ان يفسره قوله في
الدلالة عليه بقوله من دله على كذا **قوله** لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ذكرهما الى اشارة الى ان الظاهر من
نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب
مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب
والابعد فهو للاقرب **قوله** ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن
ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى
في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند
الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه
لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا
وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران
بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل
في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى
ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد
الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على زعموا
ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل
المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل

لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على فاعل
والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية
على الضميمة لا معنى لدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد
بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها
بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول
بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة
عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية منه اعني المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم
عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لا يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما
اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء في
بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بلطف من الله وعون في شرح الرسالة الوضعية
الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الضعف لان الامور مرهونة باوقاتها
ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفنا ما كرنا الاكباد والعطشى وان
كنا من طمح الى السد لعدم سعة ساحة هذا الكتاب له تحتني فنقول وبالله التوفيق لا خفاء
في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه
متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر لوضعه
لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون
حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ
لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يترتب على
اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به
فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العالم لفظ تذكر وضعه بهذا الوجه
حضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ

ولا يتوجه من لفظ ضرب الى المعنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له
بالضميمة فاذا احضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فتمتاز صحة
الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق
من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس
العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ
غاية التحقيق وليس مما يتعجب منه وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان
الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى
من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على
الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة
وليس ما سمي تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة ضعيفا بان يلدح
باذله ويظن فكره عميقا فكان ان ينبهك على ان القرينة ليس شرط دلالة المشترك
بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذا صار جزء
اللفظ اذ فكل من لفظ عبد ولفظة الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى
الى قرينة صارفة للفظ عبد الله ولفظه من ارادة معناه العلمي واسألك ان لا تسأم من
افاضة برد التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق وتصفي الى
تتمة ما ادى اليه بموافقة رفيع التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع
للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل
فالجأهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد
من الفاعل ولا اضطراب لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما الهمني
ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جائت من الهيئة التركيبية
كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المتقي على انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة

وجعل

وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلول الفعل
انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية
ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر
الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب
الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا قوله
المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول ولم يكتف بقوله بحسب
الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن
الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال
المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما فهو فهم المعنى
بلا قرينة ولشهادة صريح تعريف المصنف لهما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع
الاول فباعتبار ان مثل بزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن
بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع
الفعلي واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع
الاول لان الوضع الاول لها النقل الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع
الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة مقترنة في
الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة
لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار
وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار
اذ لا يليق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعه لغوا ومعتبرا
الاعتبار شيء وفي اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع
الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيهما الا ان عدم الاقتران

انما يحصل به وضعه الثاني يعتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغوا لانه باعتبار
لا يكون غير مقترن قوله على وزن فوقفات كتب في الحاشية الزجاجة
تعوقي اي يصيح قوقاة وقيقاة على وزن فعلل فعللة وفعلالا قوله
او عن المصادر التي الخ يعني او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر
في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي
نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ
آخر فيكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا
تأمل قوله او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف والجار والمجرور قوله
فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونه
مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال قوله فانه يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما قد عرفت ان اللفظ
المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ عن بيان
هذا الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة الخ او ليفيد معرفة
الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية
غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كان الاستقلال مبهم فهمه
كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين
قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الخ على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في
الاختصاص قوله فقال ومن خواصه نبه بها اي نبه بها من اول الامر ولذا
قدمه على المبتداء وليس التقديم للحصر والا لا يلغى وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على
البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من نشأ هذه ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح
ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم

ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف
واللام يفيد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكور بعض من الخواص ولسن التنبيه
المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحد
من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى
على العاقل تحمل العبارة على ما تفيد العبارة لا يرضى قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا
يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما
هو الاعرف عند ارباب الادب واوفق في استعمال بلغاء العرب فيكون ما الشيء
يوجد فيه ولا يوجد في غيره ثم قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص محمولا كان او لا ومن
جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب في كلام المحقق تكلفات لا تخفى
وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا
القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن
المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولو لم تأب عن ادنى تكلف لا وليته
بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل
الا على اسم الفاعل واسم المفعول كما نعرفه في بحث الموصول والالف واللام
الزائدة التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات
لم يبعد قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عم على
لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير حين قال
أمن امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور
المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه
الا ما يتبادر منه من اللام ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص عم

وان كان شاملا للجميع وحرف النداء كلها او بعضها فتامل وانما تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف ومن سائر الخواص لان في تخصيص التعريف باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر منه ببعض اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسامه **قوله** وفي اختياره اللام على الالف او الالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وأل فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم **قوله** اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلف احد مثله **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام وتقوية مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه **قوله** واما الخليل فذهب الى انها أل وكان همزتها في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة الاستعمال والمتردد اليها الهمزة المفتوحة وبان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكر بها لانه تعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد الرامي لانه تعيين ما دل عليه اللفظ التزاما ويتمثل الحسن والضعف فانه لا يمكن ان يتصف ان التعيين

ان التعيين للذات المعتبر في مفهوم الجنس ولا نسب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير تبعا فيانه على اللفظ وكذلك علاماتهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام **قوله** كالموصولات قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف **قوله** ومنها دخول الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فما احتاج التاريخ اليه **قوله** وفي الجر وربه تقدير الاولى او تقدير **قوله** واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه منها الا فاعلا ومفعولا فان المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يتبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو كالحاضر المذكور ولم يغيره بالاسناد الى الاسم انما لما قيل انه لو اريد ذلك لالغا الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته الاسم **قوله** اختصاص لوازمهما التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظرا يعم التخفيف في غير شكل الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لانه يحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم يخفف باعتبار مطرد اللباب **قوله** ولك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر لكن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية **قوله** واما غير الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله الجر

علم المضافة يدعو الى التعسر على طبع نظره بكون الشئ مضافا اليه ويحوج الى
اعتبار قيد بتقدير حرف الجر **قوله** لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق
في ان المضاف اليه الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها **قوله** وقد يقال
هذا اي احد الامرين من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول ارضى
لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم وتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد وقد
كان الشارح ايضا لا ينازع في ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف
ما يبنى على هذا الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا
ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم استيفاد الخواص
فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا
اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تغيير عبارة
قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم نعم ان اراد بالاضافة مضافا اليه كون
الشئ مضافا او كون الشئ مضافا اليه بل النسبة بينهما ونفي اختصاصها
بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما **قوله** معرب قال المص في الايضاح
هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة
الفساد والالتباس او من اعرابها الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان
الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء
هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر
المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق
منه شئ وهذا اظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون
اسم مكان لا صيغة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب

يختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل بمكان الحدث ولا يسمى
باسم المكان كما لا يخفى **قوله** فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون
المعرب والمبني قيد الموضح للقسم لا لنفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل
والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت
في الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير
لزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم **قوله** اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار
وروده بمبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء
الا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج
بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار هذا القيد
وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة **قوله**
ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى
بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف
قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة
التي هي اعم اذ تعارف المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف
المعرب المناسب للغير الخ آه نحو يومئذ **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى
القرينة كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهته الواقع
موقعه نحو فساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته
اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما يتعين بعد ضبط المبنيات فالمتحقق
المبنيات بهذا الاعتبار التقدم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب

قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص
مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه
كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية
ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل
الكون في الاعراب ويكون بيانية بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه
لكلام الشارح مجال لمن له في فهم المعاني استقلال قوله وهو الماضي قال المحقق التفتازاني
في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هو جملة قسمان الخ وقوله والامر بغير
اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما
والامر باصطلاحهم هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
الخ لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار
المحقق والعلامة لان المحقق ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق
باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المحقق واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة
اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المحقق الاعراب بالقوة
القريبة من الفعل قوله ولذا ايضا لم تعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريقة
المحقق معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو من اعراب محقق او مقدر وكانه
اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب
او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو
بصدده والاول توجيه فلسفي لا يناسب النحاة قوله لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض في النحو لا يقتصر على
ما ذكر عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه
التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على

على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض
من علم النحو الخ قوله فان العارف باحكامها كذلك يستغنى عن النحو اشار
بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان
العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان
يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن متوقف
على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف
معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه
وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المحقق بانه
عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم
الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود
من معرفة المعرب الخ الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان
المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة
لا يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب
مما يختلف اخره به نتج ان هذا يختلف اخره به وقولنا هذا يختلف اخره به عين
هذا معرب فهذا صرف الكلام الى ما لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح
والانتظام فانه شكل على نفسه يمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت
بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدي به الى وجه الصواب فهو وان كان
احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرنين بملازمة مجلسه الجليل
الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم بتفيض نعمة البيان
على العرب والعجم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب
حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استادي ومن هو جدي

ن جدي واعتمادي على حسام الملة والدين داود الخوافي السعاد ايمة
مانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول
المص انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف
باختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها
فيعلم المعرب في الفرع بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه
معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات
في التراكيب اسئل الله الخروج بداية الطريق انه قريب مجيب قوله فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره انما قال مثلا لان هذا
الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكامه وآثاره
اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة
الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه
تقديم تقدمة كما ستحرره بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور
حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتغير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام
بعد اقوام وان لم اعثر على ماخذه في افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه
ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفرع على المعرب
ولا ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على
فواعل الا شاذا قلت فليكن جمع عاملة لان العامل فيما يكون غير كلمة مثل
العامل المعنوي وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اي بسبب اختلاف
العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه هذا اولى مما قيل خرج بهذا القيد اختلاف آخر المستفهم عنه
بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد

و من زيدا اذا قيل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد القول
بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاجزاء او
الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر قوله وانما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض الخ وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به غيره فهم الآ
هو قوله او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق
بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق حينئذ باختلاف
العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه خاص العموم حصر العامل في
الملفوظ والمقدر على انهما سيان قوله فان اصله فتى وفتيا ونبغي ذكر
الباء لئلا يستوي المبتدئ بينه وبين فتى لاتحادهما خطا قوله والاختلاف
اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض
الخ قلت لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف
العوامل في العمل ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الآخر في الآخر فقولنا رأيت
والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف قوله
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين و
مررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا فقوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير
لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا
متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا
مما يقضي منه العجب بما قيل اراد بمدلول ما بين الصورتين فاذن ظهر شموله
للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا تحقق
الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل آه سواء اريد بالعوامل الجنس او ما
فوق الواحد قوله اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل

مع عامله ابتداء اذا ركب كائنا مع عامله وتحققا معه فهو ليس ظرفا
للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل
لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء
وتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر
المعرب وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل
لفظي اختلاف العوامل اذ الاختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا و
فيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه
لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف
الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه
عامل معنوي ليس بمعنى الفعل وللعامل المعنوي الذي هو بمعنى الفعل اقسام متعددة
ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها في الوافية وشرحه والرابع انه لا احتياج
للسؤال لانه لم تقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى ينتجه نتيجة انا نقول اذا سبق
على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع
العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود ولكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك
تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم
المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب
ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فافهم قوله غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه ان تأمله فيه انه اذا كان المعنى ان هذا الحكم
لبعض المعرب لم ينتفع المبتدي المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب
لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا فقيل عليك ان المراد اختلاف آخره باختلاف
العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معرب

لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال العقلي لا ينفي نقض الاحكام
الادبية وقيل انه اراد استعداد الاختلاف ورجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق
بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بحجج لما عرفت
ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم قوله وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة
او الحرف لا ايراد العامل والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بالحرف او الحركة فعلم انها
موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحينئذ يراد بما الموصوفة حركة او حرف
قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فحمله على الامر الاول اولا وعلى الثاني
ثانيا حيث قال وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف
على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج
المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل
حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القرينة المفهومة
من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا بد
العامل والمقتضي انه لا بد من عامل ولا مقتضي على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية
ان المراد انه لا بد من كل عامل وشيء من المقتضي ولا ينصب على احد انه بعيد عن
الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى حقية التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج
بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القرينة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى
ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة القرينة ولا يرتكب مزيد التكلف ولا يذهب
عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على
امتناع الابقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القرينة كان الاولى ان يقال
فاذا ابقيت لدلالة اذا على التحقق فتأمل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة
ما حرف آخره او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف في

الباقي وهو البناء دخل في تعارفه بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وعلم
انه كما لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي
من اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات
كما تتحقق بين اختلاف اخر المعرب وكل من تلك الثلثة تتحقق بينه وبين مجموعها
ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما
يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل والمقتضي او المجموع
ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائها كما مر من القريبة والبعيدة لم يات
بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بجزئية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم
الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الاخر فترجح بل تعين في الاعتبار
ما اعتبر وايا اولي الابصار **قوله** خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي ما لي ونظائره
ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم
ينبه بتدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من
الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو لشموله لنا
ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جائني مسلمي وقوله الا انه معرب على اختيار المص اشارة
الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر
المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل **قوله** قوله
ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه
على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف **قوله** ليدل على المعاني
جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين بعيد عن الفهم
ولا يعود اليه فائدة وكذا فيما ياتي في تعريف العامل **قوله** حيث قال في شرحه
على هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال بوعلة وضع الاعراب ارادوا انه

يتعلق

يتعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والامر يطبق الغرض على الفعل
لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على
المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا **قوله**
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار انه
في دلالة ما به الاختلاف على ما يفصله والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف
على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وقال
المص لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف
فانه امر معقول باعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف والاولى
بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة
البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيكون
المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على
ان كل معرب ياخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم
استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب آخذا للمعاني اقرب من اعتبار العكس فلذا قال
قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استحسن ترك ما هو
المشهور الدائر على السنة الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم
الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعرض
عنهما الشارح لانه المخالف لما هو الواضح **قوله** وانما جعل الاعراب في اخر المعرب
الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما
كان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل
ولكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها **قوله** لان نفس الاسم يدل على المعنى و
الاعراب على صيغة فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات له لولا الالفاظ لا

وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لان الدال
على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله الصفة متاخرة ان وجه
التاخر تاخر المدلول والاوجه ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف
على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من
حروف الكلمة مقيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغييرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة
على معناها بخلاف حرف الاخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولذا قيل تعلم على صيغة
الامر على صيغة ماضيه **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان الخبر مجموع
الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط **قوله** والاخر
على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات غير الاخر **قوله** فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة
او حكما في كونه عمدة من كل وجه **قوله** كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة
او مشبها بها كما في اسم ان **قوله** علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو
بتقدير اضافة اليه اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية و
المفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كونه
الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية
وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المص تحت المضاف اليه حيث عاد المجرور
بما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا
او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف
الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يحتج الى الحاق الياء
المصدرية الاولى لم يصح الياء المصدرية **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو

اصل في الاعراب لكونه معمولا هو اصل في العمل **قوله** فاعطي الثقيل
الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتاخر عن العامل
لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار حاصل المعنى فاعطي
الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين
معنى الوضع لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمال فاعطي عارضا
للقليل وكذا ان يجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوف اي اعطي الثقيل
ما اعطي من المرفوعات لاجل هذا القليل فان المقيس عليه للكثير فتامل **قوله**
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف اليه اضطرارا
ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى ان قولنا مررت بزيد
في يوم الجمعة لتاديبه اكثر كثرة دون كثرة المفاعيل فاعطي المتوسط في الكثرة
للمتوسط في الثقل **قوله** العامل احتياج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب الى
لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان
الاعراب لان تعريفه يتوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب ومن جعل
اخر عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد
خرج عن سواء الطريق وطلب المبتغى من الفج العميق **قوله** ما به يتقوم اي يحصل
دون غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببيته الاعراب للاختلاف فان
الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا يقال ان العامل لانا نقول لا نعلم في
العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة
النار الماء تامل **قوله** المعنى المقتضي الى يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة
النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم
ونقوض بالباء في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد عمل

من قال لم يبال الجر وجه تعلقه قوله وفي مررت بزيد الباء عامل انما في علا
زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر
المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان
الاعراب والعامل والمعنى المقتضي فانه تارة يقتضي الحركات الثلث وتارة
اراد ان يفصل اقتضاء المعنى المقتضي صح
الفتحة وتارة ماسوى الالف فهذه اقسام ستة قوله اي الاسم المفرد
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى تام للمفرد وستسمع له بمعنيين آخرين كل
منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها
بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنصرف اليهما
اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع كالمعرف
والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجري عليه الحركات الثلث
للاضافة او اللام او لضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض بها قاعدة غير المنصرف
ولا يبالي به ايضا لانه يعلم منه بيانه على طريقة الاستثناء والتبع لطريقة المفرد المنصرف
لاشتماله على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عن مأخذ الاصل فيها الداعي
قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما فينتقض بسنين وثبين ونظائرهما
لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها
عن القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
صفة نحو
ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة تدل عليه ولانها اخف الدوال وجه
مراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي
ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشيء قوله والفتحة
نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص في هذا الكلام قوله والمصدرية فيكون المنع

تقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط
من الظرف المستقر وهذا وقع بالعبارة مما كتب في الحاشية على انه معنى اعرب
يعني ان القسمين بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى
القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثل جاءني رجل الاحسن الالطف ان يمثل
بجاء في طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة
غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه
اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغير ذلك من نكات اخر تركناها
ان يضم اليه الات جمع ذات من غير لفظه كما ضم الوالي جمع المذكر السالم كتب في
الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة للمؤنث
كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف
الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف
والتاء يدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج ثبون مع ان مفرده مؤنث
ان عظم
واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل ان يقول
الاحتراز به ليس لانه قد علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر
مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم على ان ليس على
خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء والواو
الحكم عليها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كلما
بالتلفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجرد اعن خصوصية حصلت
له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم النفس ويراد
بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف
الاسماء الستة لانه من قبيل كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكر

مقطوعة عن الاضافة لفوايد اولها كونها عبارة الحكم مشتملة على
مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استعماله عند
العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو واليا لانه لايهتدي نيف
وجهه قوله لكن لامطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى
تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهمت
انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لامطلقا
ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله مضافة
نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات
الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان نسخة كانت في نظره
كانت هكذا والثاني في غاية البعد من قال نبه على ان عبارة المتن
محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لاتتقدم
على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المحقق
ان يغير عبارته الى ما هو الانسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة
النظر الى ما لا يخطر بقلب البشر قوله وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب
الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاجود منه ان يقال
المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع
واولو والعشرات فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد
الاولى في كونها منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة
لتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك في ما سوى
الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى

المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم
بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله ولوجود حرف
صالح للاعراب في اواخرها جعل الاعراب دون غير حال الاعراب
الاعراب في الطرفان والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام
الكلمة وفي الاخرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح
وبدل من العين واللام عند المص لان الاعراب لايكون من اصل الكلمة ولما
كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلا
من الانباء عن تعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه
الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد و
الوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود
حرف بدون اعادة اللام قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف
للتانيث لان علامة التانيث لايكون مثنى او ضميره ولايجوز ان يكون
متعددا غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا
مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه في الاصل
واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب
في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته قوله ومعناه
معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء
كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما ومعنى او فيه نظر لان المص ذكر في
بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فمذكر علم يعقل بان احترازا
التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعين بجمع المذكر للعاقل عن التذكير

والمسو بهم انه اسم وليس بمعنى التركيب الاضافي مرادا حالمص لم تجعل الاصطلاح
اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالها
في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكرات كلم وسنين
قوله وعشرون واخواتها اراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله
ونظايرها التسع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت
اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة قوله
والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت
اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب
عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين وما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت
على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده وهو ان يقال
الاعداد المنتهية كمن الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد
فهذه الالفاظ كالتي في انها لا واحد لها من لفظها قوله والاطلاق ثلثين
على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك
انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لطافة قوله وانما جعل
اعراب المثنى مع ملحقاته الخ الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه
في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله ولانهما
فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل
قوله وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة
لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا اليس تغير العلامة
بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية
جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة

علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة
الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشرط الثلثة ان كان اكثر
والكثر ان كان صنفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه السنة في الحمل قوله
اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال
لفظا او تقديرا لقد ادرج في هذا البيت فوائد الاول ان قوله
تقديرا بيان الاقسام التقسيم الشايع لا التقسيم الاخر للاعراب كما
ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله
لفظا او تقديرا تفصيل الاختلاف العمل لا الاختلاف الاخر والثاني
ان قوله التقدير وعد بله معرفان بتعريف العهد والثالث ان هذا
الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال قوله ولما كان التقديري اقل
اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق
بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم بمقام
التبيين قوله التقديرية اي تقدير الاعراب الانسب تفسيره
بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما اي
في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح
جعل ما موصولة لترجيح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف
المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون
من حذف العمدة ولان العهم يتبادر اليه ومنهم من طال عليه طريق
الترجيح واطال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الترجيح وليس لك
ان تجعل ما عبارة عن حرف فاخره اي في حرف فاخره تعذر الاعراب
فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر قوله في اخره الاولى اخره

قوله لعصا به بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك
فى المستقل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقل كما في
قاضى وبعد الاعلال متعذر فى قاضى كعصا فلا فرق بينهما قلت قيل
موجب تقدير الاعراب فى قاضى الاستثقال فان الاستثقال فيه
ادى الى الحذف وموجبه فى عصا التعذر فان استثقال الواو
المتحركة ادى الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاضى
بالقاضى والفضل للمتقدم فليعتصم به المعتصم قوله وكما فى الاسم المعرب
بالحركة لم يقل فى الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمى
ومساجدى وعبادى قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه
عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاى
عصوى فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر
الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه
يخرج عنه نحو قاضى مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغى
ان يغير قاضى بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في القاضى
المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من اخره حركة الكسرة التى
اقتضته الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ولك ان
تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامى لهذا التعميم ايضا اى سواء
كان مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة
التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون
اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية

التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا على التعيين وتحصيل
لتحصيل خصوص احدهما يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين
مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله
البعض مخصوصا بغلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص
المخصوص بغلامى بل جعله لرعاية حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاضى رفعا
وجرا ومسلمى رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن
ان يقال يريد بعضا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا مذكورا
وبغلامى مطلقا ما كان تارة مذكورا وما كان تارة محذوفا نحو يا غلام وما كان
تارة مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله وجه تقدير الاعراب فى نحو غلامى انه لما
استقل اخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والوافى انه لما اشتغل بالكسرة او
الفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا ابتا ويا امتا قوله كما فى الاسم
الذى فى اخره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذى ما قبلها ساكن كظبى قوله
ونحو مسلمى عطف على قوله كقاضى فهو مرفوع لا على قاضى فيكون مجرورا وصح
النفى ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاحسن ان يحذف
نحو ويعطف مسلمى على قاضى قوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
فى الاعراب بالحروف يعنى ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير
فى هذا القسم قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف
لا استيفاء الاقسام للمستقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستقل لم يذكرها
وغفل عنه وعن افاضل تلامذة الشارح من خفى عليه ما تضمنه هذا الكلام
فتصدى لبيان نكتة ترك المص بعض اقسام المستقل فسلك طريقا
لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب

ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى
صراط المستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب
من تجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة دعني من تمرتان فلا نعم
الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف التعذر فانه
لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر به
باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر
الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في
الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم
وجاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلماي
القوم رفعا فقط في حكم مسلمي **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في
الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى
ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم
على المثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا **قوله** اي فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي
المتعذر والمستثقل لا الى ما عدا ما ذكره من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية
الغير المذكورة على بيان اللفظي كما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح
رحمهم الله على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الايراد بما لا
يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة
مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه
يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل

الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى
المتعدد ولكن لا حاجة هنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف
بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع
قوله ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف بعض تعريف
غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سيجيء اليه قلت ولاحتياج بعض
احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا بما سبق
في تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف
وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث
والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المص متصلا بغير المنصرف قبل
الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما
يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما
لمصلحة غير المنصرف ومباحث المبتداء والخبر والحال والنعت ففي تأخيرها عنه
اخلال ببيان هذه المباحث **قوله** وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في
المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر وترك
الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل معرفة البيان واما المعرفة بالتعريف
فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان
يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر اوثر في البيان
بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه
ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي
يعرف بالمقايسة الى الوجودي **قوله** واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته و
لم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان التعديد

غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقدير واعلم ان المعرب
لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات
الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بيّنه الزمخشري
في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فح لا يصح ان يكتفي
بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص
فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة اذ لا فائدة
في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة
لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا
عنده فيهما على ما قيل **قوله** غير المنصرف مأخوذ من الصرف فانه يتأثر
بالصرف عن حالة الاصلي بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كأنه بالقياس اليه
لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة
التمكن **قوله** اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب
بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره
وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الآتي
هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسأم فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دأب
الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد
شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به ثم من جوز ان يكون التقدير
من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه
قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتأخير هذا التفصيل عن
شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في الحاشية

في الحاشية في هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها
فما للصرف تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب
النزول ولم يذكر الابيات كلها ليستغني عن التعريف لاشتمال ببالغ المنصرف
الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف
ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه
يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف
هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التأنيث والعلمية مثلا
يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتأنيث بالالف **قوله** وذلك
المجموع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب
عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون علة للبناء وكذا السبب وصف
وهو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه
لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه
زائدة **قوله** والعدول في عطف ما بين الى ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي
في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة
مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة **قوله** ولو جعل الالف
في علا القوله زائدة الى هذا محمل لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب
التأليف اذ لا يقصد به الا التقدم في الذكر فمنهم في عباراتهم بعيد جدا
قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا
وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظر في هذه الابيات لعدم
مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا التحقيق
القول اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا

ومنها ابهام العلل كما بين في شكيه ومنها ما في قوله النون زائدة كما
ذكره الشارح وما نذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف
ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد قوله والقول بان كل واحد من الاحكام
التسعة علة قول تقريبي قيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة
علت الموانع جمع مانعة والتأنيث لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله
وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم ينبههما
ونحن اقتفينا اثره قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان
لغير المنصرف لا من جهة الجنسية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر ومن
حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب
او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في سلماته على الكسر
والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف من حيث انه غير
المنصرف ومنهم من قال خرج وجه الجنسية ما يكاد يسلب عن القائل بالجنسية
قوله ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى ان
تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل
كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب
ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف
الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسر من غير المنصرف بالاصالة
لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث
انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم
من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل
مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها ما توجب البناء وادناها عدم

عدم الانصراف واوسطها الثقل والاسم التام تفصيله قوله لانك تقول
قائم ثم تقول قائمة المعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر
وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية
في التأنيث والتعريف وباقيه والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية
والحقيقة قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه شيء من الانواع وخلاف
الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل
تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف
الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا الفرعية الموقوف عليه والمرجح على
الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس الفرعية تشمل
تشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن
المختص فلا ينجح ان البناء قاصر قوله اى لا يمتنع الجواز بمعنى سلب الوجوب
والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب
في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا
يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه لان غير المنصرف
ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان تخرجا من التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب
فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
اذ الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير
المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة يندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك
الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم تجز عدم صرف غير المنصرف لها عند الجمهور

البصريين فكما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان الاصل المد ودة المقصورة
وجوز الكوفيون وطايفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فكونه صبت
على كتب في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه
السلام واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان
غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية بالتخفيف برمرده ستان
مردن الترية خاك المدى غاية والمعنى ما الذى او اى شئ وقع على من شم
تربة احمدى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار
والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب
على من شم تربة احمد ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم الموجب
وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله
لان رعاية التناسب بين الكلمات اهم مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات
الكلام واختير صنائي الشئ وحراني مع ان اللغة اعراني ومنه ما في التنزيل
يبدئ الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة تبدأ وروى ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد حاروا اى بضم الراء في يا حار فقال
الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب فتح قوله
وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه
وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد به بيان وزن منصرف فيقال وزن
ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لاجل
التناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه
يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون فيه منصرف فتح للعلمية
وسبب اخر فيتنون قول المحشى فيما بعده واما فرازنة فمنصرف مع انه غير منصرف

لكونه على النصف ونونا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة قوله صيت
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الآي
قوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل قوله فقوله سلاسلا واغلالا امثال لمجموع
الخ اراد ان ذكر اغلالا ليس زايدا لان المقصود تمثيل للمجموع والاظهر ان التقدير
صرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامهما وقيل هذا من تتمة
بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب
كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها انما وقعت
ولشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف قد نسبت الى صيغا قوله فانه تكرر
فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المحشى ولكونها نهاية جمع التكسير عند
بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى التطويل الاسعد
المقام كتب في الحاشية فكما ان كالب جمع الكلب وصح جمع كلب واساور جمع سورة
وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وصح جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساور واكثر
ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصحاح
قوله فالعدل مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل
اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر
قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشئ ضاربا وقد يكون مبنيا
للمفعول كالضرب بمعنى كون الشئ مضروبا والعدل لكونه سببا للاسم ينبغي ان
يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق
الياء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشئ مضروبا والمعنى
المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في
الالفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل

وما هو صيغة المفعول فلا تترك من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف
الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب
زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع
شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب صيغة تدل لكان ضرب زيد
دالا على قيام المبني للمفعول لكنه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف
دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به
فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره
الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل
المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه به الذي يدل عليه صيغة الفعل المعروف
وباعتبار وقوعه الذي يدل عليه صيغة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان
العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل
في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى
التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون
العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل اي بعده الاشتقاق المعدول وتسمية الاسم
معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل
عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى
الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا لا بمعنى المعدول اليه لان
المادة عدلت الى هيئته ولله در نظر ابن الحاجب صائبا فلا تحد
بينه وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ
لا يسمى عدلا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد
تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد

بالصورة

بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونه لازمة للكلمة كالصورة فان
احد الامور اللازمة لافعل التفضيل فكان اللام فيه بمنزلة الصورة للكلمة
وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون شيخ علما للشيخ
بعينه معدولا عن الشيخ ولا حاجة لادخال آخر الى تغيير غير المضاف تعريف العدل بالخروج
عما هو حقه من الصفة او استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير الى
التعريف ينتقض بيوم الجمعة في جمعت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام
كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف لمفي فانه لا مدخل لفي في الصورة حكما
كاللام للفرق بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها بالحرف الزائد
بخلاف اللام فغير ان يوم الجمعة لم تخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقدير
في ايضا ما هو حقه قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر الخ فيه ان صيغة الاسم
ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة للضارب
وان كان ما تعرض المادة في وصف لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث
لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان
يقال خرجت المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ
المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة وخرجت المشتقات
من المصادر القياسية كما خرجت به المغيرات القياسية قوله التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون بحاله ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية
بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصلا وقاعدة يقتضي ان يكون
عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة معنى الوصف الى ان يحكم بانه
معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج
من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله فلا ينتقض بما فوقه

عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوائل مثل
عدة والمحذوفة الاواسط كقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل
ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف اخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية
فيهما فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغاير
لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرجت عنه
المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود ههنا تمييز العدل عن
سائر العلل قد ارتضى هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا اشتباه على المتفطن
ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف
وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم
قطعا الخ قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث
محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف
وانما المحقق ثبوت اصل له اذا اخرج عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت
اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع ايضا محققا قلنا
لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ونعني
بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فنحن نقول ما
اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج
عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما
اعتبر والمغيرات الشاذة على توقف العدل ويتجه على ما ذكره انه يخص معرفة
غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم
انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان
ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع

الفساد

الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم تنبهوا للعدل فيما
عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التنبيه لذات التنبه في سائر
الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث
والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية
فلا يعرف في شئ منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل الحقيقي فان كان
هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في
سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف
هذا انتهى قوله فجعلوه غير المنصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب
ولا يخفى كون الحكم بعلية العلل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر
الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجود السائر قوله
اي خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة مخرج
مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا البعيد عن العبارة سيما في قوله
او تقديرا الا ان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا
للخروج بحال نفسه يبعده عن الفهم جدا قوله جاء في القوم ثلثة ثلثة
حال من القوم مأول بلفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان
العبارة عن الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما قوله وكذا الحال
في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع
ومربع والظاهر رباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع قوله والصواب
مجيئها الصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ
الرضي الي يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة بياء النسبة
نحو الخماسي قوله والسبب في منع الصرف الى قصد بهذا الكلام رفع اشكال

عوض في اعتبار الوصف في جعلها في الاصل اعداد الان الاعداد
ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان
منها قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة
وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل
امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية
العارضية التي كانت في ثلث ثلث وجه عرضية الاوصاف في الاعداد
انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا في حالة الوحدات ومنع كون
ثلثة ثلثة موضوعة للواحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة
للمعنى الوضعي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا
قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدى اليه
ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يؤيد الثاني انه
لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد واخر
اي حمار اخر بل رجل اخر قلت دلهم على ما قالوا مجيء الاستعمال في الاشد
تاخرا يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعات هم اشد تاخرا
على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف
بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل في التاخر بل تنقيص فيه
قوله علم انه معدول عن احدهما هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز
عنه فضول الكلام لا يتجاوز اي لا يغني عنه ولله در الرضي حيث اختار
قوله واما لم يذهبا الى تقدير الاضافة اي لم يذهبا اليه حفظا
لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتاجوا
الى تغيرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة

اربعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة
في الكلام لا فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
ان جاءني الرجل فالرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر لو فرض في التفضيل
لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا
بالاضافة فرعى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول
عن احدى الصورتين • فتذكر نرفع • درجات من نشاء قوله وفوق كل
ذي علم عليم • فخذ ما اتيتك • وكن من الشاكرين قوله او اضافة
اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها
تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين
ذراعي وجبهة الاسد واما لم يستوف الشارح بيانه ولا بيان
شيء من اخواته لان لكل منها محلا ولا يتوقف المقصد ههنا
على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان
القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان
يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء
من المغيرات الغير القياسية وانما خص ذكرها لانهما مما اوردت على العدل
وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم في احدهما بالشذوذ
وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره
ههنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر الخ فائدة جديدة فينبغي
ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد الجموع
الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يرجح ما ذكره ولم يخفه
انه لو لا ما ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين

مع انه اكثر القصه اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المحوج
يستلزم من تخالفهما الشذوذ فلا تثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كون
قوس جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس لا باعتبار رعد ولا عن اقواس
لعدم تصور الشذوذ في العدل قوله كعمر فُعَل اسم جنس كصُرَد وغُرَف
لا عدل فيه لا جُمَع واتباعه واُخر وما هو مبالغة فاعل اختص بالنداء كفُسق
مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فُعَل علما فان لم تثبت
فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه لا كعمر فانه جاء جمع عمرة وزفر
فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد
الا علما ففيه العدل كقُثَم فانه وجد قاسم ولم يوجد قثم الا علما الا
اُدَد فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا المحقق ما ذكره الرضي ويرد
ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن عباس بن عبد المطلب صحابي
والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجوع للخير والعيال كالقثوم والجموع
للشر ضد واسم للضبعان ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه
الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان
ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر
بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله نحو حضار في
الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة
والبهان او الحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار
في القاموس ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيهما الاسباب
فيه انه لو اريد انه ليس فيه شئ من الاسباب فظاهر المنع وان اريد انه ليس فيه
موجب بناء الا اسباب ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيهما وزن فعال وهو

وهو موجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستعمل في
ايجاب البناء قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن
لا المجموع قوله فانهم اعتبروا العدل بنظائره الضمير لبني تميم ولك ان تجعل للنحاة
فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب البناء والا لم
يكن موجبا قلت المعتبر اطراد لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله ولذا يقال
ذكر باب قطام ههنا ليس محله هذا اذا اقتصر العدل التقديري بما كان لضرورة
منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره بحرا على ما هو الغالب وهو الانسب
لئلا يكون بيان العدل في الموجبات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم
امرأة علي في الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف الملحق في هذا الكتاب
الا العدل لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان
لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف
الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها وللشارح في المعنى من الاسباب الباقية ما لم يعرف
في محله قوله على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يتعرض لتقييد الابهام
بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات
مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين ولو لم يقيد الابهام لم تخرج اسم الزمان
والمكان والالة عن التعريف بخلاف تعريفه كانها تخرج بقوله وبعض صفاتها
فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض
صفة تلك الذات لكن لو قيده لكان موضحا لكون اسود للحية غير صفة حالا
لانقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا
فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان
الفيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل

المصغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معينة
ايضا ومعنى الفياض تبني ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شئ ماله المبدأ واما استعمال
من قال كون معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء فليس بعيد شئ فانه لو كان ماخوذا
في مفهوم الفياض الماء لكان المعنى ماء الفيض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستعمال
بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج
الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للمسامحة
وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح
فتدبر **قوله** لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا
قوله ورت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب متصفة **قوله** شرطا بمعنى شرط
الوصف الحي ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلمية عند سيبويه وان لا يكون
زائلا بالعلمية عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو الوضع كتب رحمه الله في
الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اي لتفرع
الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع
اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بمعنى تنزيل اشتمال الاصل على الفرع
منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا
بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في
الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده
من حيث انه فرده لا لذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به
الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة الى انه لما لم يطلع
على مثال له لم يصرح به في التوزيع واكتفى باندراج حكمه في الاصل ويمكن
ان نقول لم صرح به الحقق في التوزيع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية

الاسمية على الوصفية سواء كان تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل كما
يبين الشارح ايضا فاما حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من
الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث
قال كما ان اسود الحي **قوله** فلذلك الفاء تفرع عليه اشتراط الوصف بكونه
في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء يدل على
ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يقع احدهما عن الاخر
فقد اتى بالعجاب كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة في الواقع على الاصل
لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب
الصرف **قوله** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى
ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتأويل المتعدد بالمذكور وانما جعلا اشارة
الى المتعدد لانه اراد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد انصراف اسود الى
عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة فعلة
مجموع الامر من واحال اثر على فطانة المخاطب ولقد العجب من رزق هذا
التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل
المنسوب الى الكل الكل لا الكل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر
ان قوله فلا تضره الغلبة لتقدير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات
وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى ذلك وشرط مجموع الاصالة
علة لكل واحد من الثلثة **قوله** صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء الفن وتحيرهم الى الان حتى قال الرضي لم
يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال
بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم

قبول التاء وطولوا الكلام فی الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل
فیه فاعرضنا عن الاطالة الی الطویل وقلنا لا حاجة الی عدم اعتبار الوصف
العرضی الی قاطع وانما الحاجة الی القاطع فی اعتباره وانما وجب قطعهم بعدم
اعتبارهم فی اربع وکون الصرف لذلک لا لعدم شرط وزن الفعل کما یؤکده
تقدیم الظرف علی عامله ان المعتبر فی وزن الفعل قبول التاء فی اصل الوضع
ولذلک امتنع اسود مع قولهم للحیة الانثی اسودة وقبول اعداد التاء بعد
عروض الوصفیة لا فی اصل الوضع العددی **قوله** وامتنع من الصرف لعدم
صرفه الغلبة اسود والعجب من تحشی قال قوله وامتنع اسود ای صرف اسود
او امتنع اسود عن الصرف ولم یخف ان الشارح افاد الثانی **قوله** الاول
للحیة السوداء هی الحیة العظیمة السوداء علی ما فی الصحاح **قوله** وضعف منع افعی
للحیة الخ فان قلت ان اوجب تقدیر الوصفیة من غیر تحقیق ضعف منع
الصرف لاوجب تقدیر العدل ایضا من غیر تحقق ضعف منع الصرف فی عمر
فلم لم یحکم بالضعف فیه قلت تقدیر السبب بعد تحقق منع الصرف لا یوجب
ضعفه وانما یوجب ضعفه منع الصرف لتقدیره ولم یتحقق منع الصرف
فی افعی کما فی عمر **قوله** اشتقاقه من الخیال التخیل مصدر له **قوله** ذی خیلان
جمع خال وهو المعروف **قوله** التانیث اللفظی الحاصل بالتاء قیده باللفظی
لیقابل المعنوی ولا یقابله بالتاء لاشتراکها بینهما وانا اظن ان مراد المصنف
التانیث یعرف بالتاء والمعنوی لم یعرف بالتاء بل بامارات تدل علی اعتبار
العرب تانیثه فاعرفه فانه دقیق وبالاقتناء حقیق یقال اجراد تنقلب
تاء فتاء اخت لیست للتانیث ولو سمی به مؤنث فحاله کحال عرفات فقال
ان حکمه عرفات تنصرف والذاری علیه الکسرة والتنوین لان هذه التاء لیست

لیست للتانیث ویمنع من تقدیر تاء التانیث اذ لم یعهد فی کلامهم اجتماعهما
مع تاء التانیث وقال غیره یمنع من الصرف ولا یمنع من غیر المنصرف کسرة
جمع المؤنث وتنوین المقابلة **قوله** لیصیر التانیث لازما فیما کان التاء فیه
للتانیث واما التاء التی هی جزء الکلمة کحجارة اشترط فیه العلمیة لانها فی منع
الصرف فرع تاء التانیث فجعلت علی وتیرتها **قوله** لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامکان اشار الی التصرف فیها فی الترخیم کما اشار
الیه بقوله وشرط تحتم تاثیره ای اشار الی ما ذکر من الامرین وهو ان العلمیة
فی المعنوی شرط الجواز واحد الامرین هو شرط الوجوب وشرط تحتم تاثیره
ای مع العلمیة احد الامور الثلثة فعبارة المصنف قاصرة ولا یبعد ان یجعل الضمیر
للمعنوی وجد فیه شرط العلمیة **قوله** وتحرک الاوسط جعل الاوسط عبارة
عن اوسط الثلثة المذکورة فی قوله زیادة علی الثلثة وح یلزم ان یکون التحرک
شرط الوجوب فی الثلاثی وعلی هذا القیاس یکون العجمة شرط الوجوب فی الثلاثی
لا وسطه والاحسن ان تحرک الاوسط عبارة عن تحرک اوسط الکلمة
ثلاثیا کان او خماسیا فاذا سمی بابرهم من لغات ابراهیم منونا یجتمع فیه
شرایط الثلثة لا وجوب **قوله** لیخرج الکلمة بثقل احد الامور الثلثة الی الثقل
باعتبار حدوث ثقل من کل سبب اذ لا یعقل ثقل من الوصف والعلمیة
ولا من العدل بل هو من الخفة کما یرشد الیه امثلة ولم اعثر علی هذا الکلام
فی غیر کلام فاضل الهندی فی هذا المقام وانما لم یجعل احد الامور الثلثة
شرط تحتم تاثیر العلمیة لان العلمیة تجتمع مع اسباب تسع کل منها شرط فی
التاثیر مخالف لشرط مع الآخر فالمناسب ان یضاف الشرط الی السبب لا الی
العلمیة لان العلمیة تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال

جعله شرطا لتاثير التانيث لان الكلام فيه وليس شيء لانه ينبغي ان يجعل
شرطا للعلمية في تحتمها وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى تقوية و
لهذا يمنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوضح
ما قدمناه لك قوله وسقر علم الطبقة من طبقات النار الخ في القاموس
السقر بهر باسم طبقتهم قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة
وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يختير فيها في اعتبار اي ما شاء المتكلم
والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب جوزوا الوجهين وكذا اسماء
القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي اقول اذا لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف
لا غير لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف
كما قال في قول المص وامتنع اسود اي عن الصرف كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب
ورعاية للتناسب بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها
الى انه يحتاج تذكير العايد الى هذه المؤنثات الى التاويل ولم يشر الى وجه
التاويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ والاسم قوله فان
سمي به مذكر فنظر في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شرطه
ثلثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر
انصرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان
تانيث الجمع لتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى كحنيف
فان تساوي تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه
يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه منحصر
في الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخران على انا

يقول

يقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمي به العرب
المذكر ثانيا بل المذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتاويل
منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمي به بالتاويل واما ما يستوي فيه الطرفان
فمن حيث انه يسمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه يسمي بالمذكر
منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث
المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه
التذكير لا يجعل المنقول عنها الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمصنف لم
لم يعتبر بيان شرط قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو على خمسة
احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع
التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء
عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على
حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير رابعه
لا يزيد فسموا ما يقابل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمرش
الراء فيه قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك
لان تصغيره جحيمرش وفي مصباح علم المؤنث وان كان التانيث الحاء
حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف التصغير ان كان
تصغيره على فعيعيل فتقول في مصباح مصيبيح فالياء ان بمنزلة الزائد لانهما
ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بهما وجعلوا الحاء مصيبيح فا
رابعا قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف
اسما للتعريف كما هو الظاهر فكان مشتركا بين الموصوف والصفة فالاحرى
الظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وضح

بسوا من اجمال المفصل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه
صار هذا التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب
والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوب
الى العلم يرجحه موافقته بما في بيان العجمة قوله بان يكون حاصله في ضمنه الاولى
فيه يا فيه قوله كما جعل البعض اى جار الله ويستغنى عن الاشتراط قوله
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر اليه او ليكون على وتيرة اكثر الاسباب
بان يكون السبب عاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل
العلمية سببا وانما وصفت بالتأنيث لاتحادها بالسبب فمن قال جرى
فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يأت بشيء يعتد به قوله كون اللفظ مما
وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على نقل
عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا يتصرف
فيها اى في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع عن الاضافة واللام
وما يعاقبهما اى التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع في قبول ياء النسبة
والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو جهان في كركان
وجبريل وجبرال وجبرين في جبرئيل قوله لانه ان معنوي الضمير العجمة وسبب
تذكيره ان معنوي وضمير لاعتبارها العجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت
العجمة هذا وان كان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر المانعة من الصرف
في ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التأنيث على العجمة
قوله قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اى لتقوية احد السببين
وهو التأنيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم
من اعتبارها لتقوية سبب اخر دون ان يقول لتقوية سببين قوله

وابراهيم

وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام وابرهم لغات
ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين بلى برذعة وكنجه هذا واما ما كان فلعل اعتبار
العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث ولذا لم يكتف سيبويه وكثير من
النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان ملكا ابا نوح
منصرف ولم يجوزوا الاربع في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بمجموع ملك
ونشر لاحتمال شرط منع الصرف بالتأنيث قوله وانما خص التربيع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ان منع صرف نحو شتر ايضا
خلافية فعني ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه
على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قول
ولهذا قدم انصرافه اليه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب
المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض
واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه لما تقدم انه
انه منبه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف
للاصالة يستحق التقدم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة
عن الصرف الاستة فلما تخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان
يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد صدق تشبث وعزير فلا عجب
ان يقتضى فيه التعجب قوله وقيل ان هودا كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه
اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد
وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم
انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون
من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرش وقفل نوع

نفود او جمعا والاولى والعرب اسمعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل
الاشارة الى اسمعيل والى اولاده **قوله** الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك
بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة **قوله** شرط اي شرط قيامه مقام
السببين الاظهر شرط تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم **قوله** وهي الصيغة
التي كان اولها لم يتغل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع الاخصر لان المثالين
على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه نظائره جعافر وجماهير فاوضح
ما هو المراد بالمثالين لكي يرد عليه صحاري لا كمالات ايضا على وعجم
ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يعتد الخارج بان يكون اولها مكسورا
تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم
من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء بالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع
اعني المصدر **قوله** كما يجمع ايا من الاولى كما جمع فافهم **قوله** بغير هاء غير صفة
لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة
منتهى الجموع مع صرف غير الهاء وهو خبر آخر لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق
بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا الفروزة **قوله** والمراد
بها فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه هاء او تاء اصلا
لان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل
كما قيل ظنا انه لو لم يتعد لا يتم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي
تاء التانيث وهما الهاء والتاء ولقول التانيث بالتاء وقوله بغير هاء **قوله**
فلا يرد فواره جمع فارصة لافارة كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل
قال في الحاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة

ويقال

ويقال للفرس جواد وهذا كلامه والانسب بجعله جمع فارصة على ما في القاموس
ان الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل **قوله** واما اشتراط
كونها بغير هاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المصـ
هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل
في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء ويحيى يعملة وجوارب في
جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة **قوله** ولا حاجة
الى اخراج مدائني فيه تعريض بمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه غير ياء
النسبة ايضا ليخرج مدائني وبمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون
للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار اليه
بقوله ولا حاجة الى انه لا اشتباه بشيء ولا الجواب وليس بذاك والله اعلم
بالصواب فان فرازنة ومدائني بجميعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم
تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازنة ومدائني فيهما عن الحكم
فانه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم تجري على حرف
النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة تجري على حرف
النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم
سابقا ومدائني جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني
غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائني **قوله**
واما فرازنة اتى بكلمة التفصيل مع عدم التعديل لان مساجد ومصابيح
عديلا له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف
ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى
اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال

ولا يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح
ونبه بقوله واشار على وجه تذكير منصرف ولو قال وانما مثل فرازنة
لكان التنبيه واضحا والتذكير وجه آخر في بحث التأنيث لا حاجة لك
الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد نفسه فهو علم
وتنوينها لما كانت اسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد
نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه
استعمالا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك
ان لا ينون فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القايل عبد الغفور
لكان اجره مشكلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر
علما حال من المبتدأ صرح بجوازه ابن مالك لا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة
الشرح استعارة واما نصبه بتقدير اعني فمذموم لاستدعائه المدح او الذم
او الترحم والمقام بريء عنها وجعله حالا من ضمير غير المنصرف يستدعي تغيير
الغير وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم
انصرافه مع اطلاقه لا بأس بالتقييد لمنزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه قوله هذا جواب عن سؤال مقدر شاع هذا السؤال
في الشروح على انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا
عما سبق وليس كذلك فالاولى انه رد على من قال بخلاف ذلك في القاموس
حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه
للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه سائر
الاسباب ولهذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يقيد بالتأنيث
والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان يمنع اطلاقه على الكثير

والواحد

والواحد ثانيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه
على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على
الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها فالاولى
ترك الكثير قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوجه على المتن
من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما
وعلى ما يتوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت
منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارهما في حال العلمية
لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود
الضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى
والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كرحاين ورحاحين انتهى قوله
علما علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما
اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة دفع ما سوى الجمعية وعنه غني او
مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من
السببين مستبد والتأنيث والجمعية غير مستبدين وغير المستبد وان قل يغلب
المستبد وان كثر قوله والتأنيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر
والانثى على ما صرح به في الصحاح وعلى عليه كلام القاموس وكان في ضبعها بالانثى
وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت
لحضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم تأنيث
الآخر واعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث في حضاجر
والا فوجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمية لا يؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق
بسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية فعلى هذا معنى

قوله علما للضبع انه علم جنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى فدعوت
الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بل لانه لا شرط له حتى يشترط به قوله جواب سؤال
مقدر تقديره ان يقال قد تفصّيت عن الاشكال في القاموس افصى تخلّص
تخلّص من خير او شر كتقصّى بهذا الكلام وقد اشار بهذا التفسير الى وجه تقديم
حضاجر على سراويل وفيه نظر لان وجهان آخران احدهما انه اقوى ودفعه اوضح
قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اى عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير
قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا الافهام
وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر فيه قوله
حمل على موازنة لانه الوخيل والدخيل الى الجنس يميل قوله فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية ودفع لما في بعض الشروح انه ح يزيد اسباب منع الصرف
على تسعة ويكون فيها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب
انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او يكون الاسم على وزن الجمع
اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع بسبب منع الصرف وهو الجمعية لانه
على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بُعده واما كونه
على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط
في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول
لا يخفى ان الانسب ان يجعل شروط العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية
مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل
العجمة بهذا الشرط قائم مقام السببين قوله فكانه سمى كل قطعة منه سراويل
سروالة ودل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال
سراويل اعجمى او جمع سروالة وسروال او سرويل بكسرهن ولم يجئ فعويل

بعنها

غيرها في كلامهم هذا وقال الشارح عليه من اللزوم سروالة فلا معنى لجمع
سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان
نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كذا ابن برده حضاجر
فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس
لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة
مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيق برده انه لا يتوقف نقل
سراويل في كلامهم الى الازار على كونه جمعا سروالة بمعنى قطعة من الازار وكان
وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل بمعنى الجمع كما وجد حضاجر
فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمعنى مفرد
مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل
لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنة قلت لان العربي
لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول
المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى من
يؤديه ويجعله متابعه قوله واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه
تجنيس فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى
درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل
المعنى قوله فاذا صرف فلا اشكال بانتقاضه به على قاعدة الجمع دفع لما قيل
ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه ح انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على
وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن
مما نعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية او اشارة
الى انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن الاشكال

وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال
لم يوجد لمصابيح موازن بفودعوني او هو جمع سروالة تقدير ا قوله ونحو جوار
اي كل جمع منقوص لو فتر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاضي اسم
امراة واُعَيل تصغير اَعلَى لكان اعم فائدة قوله اي في حالتي الرفع والجر
يعني رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه بكونه في وقت
الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض باي تجرد
منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الخ والاظهر ان مراد المص به انه مثله بحسب
الصورة لامن كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه قوله لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها الخ
يعني انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما
يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس
مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي قوله فاصل جوار الى قوله
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال
الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناءً على ما ذكره من ان الاعلال
مقدم على ما يعرض في الكلمة بعد تمامها قوله فاصل جوار في قولك جائني
جوار جواري بالضم والتنوين لو قال في الاصل جوار جواري بالضمة
او الكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حالة
الجر بلا تفاوت قوله وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه
بيت الفرزدق قوله ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى
مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه
يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اصل اللغة القبيحة الجارية عن

عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع
وفيه انه لا وجه ح لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن ياء
المتكلم كما في ياغلاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو تأبط شرا ويرد عليه انه
غير جامع لخروج نحو غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد
تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن
ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب
يصلح ان يصير كلمة واحدة لجواز جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير مانع
لخروج المركب من النجم والصعوبة تركيبا امتزاجيا لا ان جزئية الحرف لا يمنع من
عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري فقولك
جائني مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية
جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسنادياً لانه كالتركيب التوصيفي
في معنى الاسنادي فان النجم بمعنى نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة
ولو حمل التركيب على معنى شيء في باب المنسوب وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه الخ
بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب
جعل التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية
قوله فلا يرد النجم وبصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب قوله شرطه العلمية
ليأمن من الزوال وامن قال او لتحقق السبب الاخر فيه بعده عن الفهم يتجه عليه انه
لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في صفة
الاشتراط فيجعل اشتراط العلمية في التركيب بهذا دون اخواته تحكم على انه
لو سمي ببعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب

كما في فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة على الصاد
من قبيل المبنيات قيل اى عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات
الحكمية عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير المنصرف وان لم يظهر اثر منع
الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف
والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص
في بحث المركبات ان الاسنادية ليس بمعرب ولا بمبني قوله وكانه اكتفى
انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب
بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل
المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت
الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة
جعل بعلبك منه مع انه تركيب في الاصل بقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه و
نفطويه من قبيل المبنيات بلا ذكر وهو ان كون المركب الذي لم يتضمن الثاني
منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلها
معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه
لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف
يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الاصل فتامل قوله من غير ان
يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد
بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدود وان خرانا من
منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر
الاسباب فلم ذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
الخاص لا مطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية

المستفادة

المستفادة من عدم العهد دون ساير المواضع او لما كان المذكور هنا
مخالفا لما ذكر في بيان عدد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف
ليعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفه صورة البيت السابق بهذا البيت
لضيق البيت في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد
من الاسباب ليسمى فرق بين لانهما من الحروف الزوايد وهي حروف اليوم تنساه
التسمية او لانهما من الحروف الزوايد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني
ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول
الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير ثابتة اصالة اذ
لو دخل التاء لكان اصليين للتاء الزايد عليهما لانه لو ضعف الفرعية
بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل الصفة
يعني به ما يقابل الفعل والحرف وانما لم يقل والاسم المقابل للكنية واللقب
شرط للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اى بما لا يعنيه اذ لا يذهب
السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى
نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فيناسب الافراد وعند
اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما
لانهما كاينان هذا من فوايد من هو استادي وجدي وبه طلع انار جدي وظهر زماني
جدي مولانا حسام الملة والدولة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه
الى ان يبعث غفرانه الوافي قوله او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
هذا البعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان
يلايمه ان السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله او كانا
في صفة لم يقل وان كانا في صفة ليكون من عطف شرطية على شرطية ليستغني

عن ها

عن حذف ان تجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كأن بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم تجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرط واما العطف بكلمة او والشايع في نظايره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتأمل **قوله** يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التأنيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة فغيره بامتناع دخول تاء التأنيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان مراده انتفاء فعلانة في مؤنثه لا الى نفس كلمة فيه الالف والنون **قوله** ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمان فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحالة مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب **قوله** في رحمن في انه منصرف وغير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في وقوع انه منصرف او غير منصرف اي في وقوع هذا الترديد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء النحو واللغة والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يجد احدهم منه

عن المنقول

قوله او لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يحصل عند الاكثر في وجود بعضهم احتمالهما وحكموا بالانصراف قد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صالح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى لعدم ضعيف وقد ادت رعاية الى ضعف فقيل ان قلت ان كان المطلوب وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كما هو الواجب عندهم امتناع صرف حتى الحصول المطلوب فالاولى ليجعل المطلوب عندهم انتفاء فعلانة تؤكد بمبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى **قوله** لانه صفة خاصة لله تعالى تقابل ان يقول اختصاصه بالله تعالى في الاستعمال لا في الوضع كما ان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التأنيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اللهم الا ان يقال ان التأنيث بالقياس لا يقتضي ولا يكفي عبد الحكيم

عن المنقول ولم يكشف عن المعقول عند البلغاء قلت كأنهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى **قوله** دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينبغي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم **قوله** وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان شرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عد الوزن من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى هو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن الخ نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل والفرق ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن المختص فلا يحتاج الى شرط تأثير مع انه لا يظهر الفرعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن ماله مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب حد التميز المعاني غاية تميز واما جعل فشرطه بمعنى شرط

قوله [illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible] **قوله** [illegible] عبد الحكيم

تحققه لاشرط تأثيره كما وهمه بعض محشي الجمع العقل قوله بمعنى ان لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار
ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل
مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به على
ان لك ان تجعل كشمر قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا
المقام قوله من التشمير وهو بمعنى امر ورجادا وتحتاج الى التعليق عليها في القاموس
والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى امر ورجادا او الفرس
فرس الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم
والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب ويؤيد
كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني
على فرض العلمية وبشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك
بذر لماء في القاموس بذر كبقم ومعناه الفعلي على ما فيه اشرف او جرب قوله
وعثير لموضع في القاموس حصى ها شدة وجبل معناه الفعلي جعله ذا الكبوة
قوله وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملاء
الفم بالماكول او خاص بالشيء الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس
وبلد وماء ورجل او اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة
اكلهم انتهى قوله وشلم علما لموضع بالشام في القاموس شلم كبقم وكتف و
جبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اوزرشليم قوله فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ
قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل من الاست ودئل
على القبيلة مع انه اول بانه من دأل الشيء بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير

للدلالة على العلمية كما قيل في الشمس بالضم ودئل اسم دويبة
وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس
قليلا كما في قيل وقال قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة
هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه بشرط الاختصاص بالفعل
والزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا
وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط
نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص فخص بهذا القسم
المختص مع انه يصح ان يكون اكثر ما بعده المثلول لان المختص مما في اوله زيادة
زيادته لا تحتاج الى اشتراط عدم قبوله التاء فلبس جعلها او مانعة الخلو اظهر
كما قيل قوله ابر اول وزن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي
تحمل به لرعاية ظاهر الضمير او اول كان تحمل حقيقة النسبة محفوظة وحرف
الضمير عن الظ قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية
لما هو اقرب لظرفية الاول قوله من حروف اتين اما في الحال او في الاصل
كما في يهرق امر من اغير الاوق ولو تصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء
الزيادة لم يضر قوله اي حال كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف
والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع
ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا بالاعتبار الاول ابتنى منه الصرف لاحتمال قبول الر
عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود ونحوه لان يكفي تقييد
عدم القبول بكونه قياسيا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف
القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة

وعميم وانا ان صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح **قوله** لم يرد عليه اربع وانى
به ولا انه اسمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لرفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا
قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة
الوصف **قوله** ومن ثمه امتنع احمر قبل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط
قلت وجود شرط النحوي يستلزم لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف
بمعرفته ثبوت الحكم ومما يقتضي منه العجب انه قيل جعل هنا علة للحكم بامتناع
احمر لا الامتناع ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا
لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم **قوله** بان يؤول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر
المشترك بين اثنين والمعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد
هذا المسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى قوله
بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى
اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان
يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد ان
المراد بالتنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقة
ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا **قوله** او بجعل عبارة عن
الوصف المشتهر صاحبه به او اول بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة الا
بتقييده بالمشتهر لا اكتفاء بالمشتهر من التاويل **قوله** لما يتبين اي ظهر حاتم
تبين يعني ظهر منه غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرطه
ولذا اختار تبين على يتبين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال
وكل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد

لما تبين

لما تبين انه لكان واضحا **قوله** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء
من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع
غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم
الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا يجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل
ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول على طبق تقييد المستثنى بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالنظر فانهما
ليس من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه
لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه
مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل **قوله** فان العلمية تجامعها مؤثرة قبل اختلف
النحاة في تأثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث
مثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال
بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ
الرضي واختار سيبويه منع صرف آخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون
صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف
في زوال العدل بزوال الوصف **قوله** ان لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة
هذا التوجيه ومع ذلك جمع الا مع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحى كما يتبين
في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما
الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء الشيء من نفسه لان المستثنى منه

بشيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر او المجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد
بالوحدة والانفراد او ان المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا كون العلمية
المؤثرة شرطا فيه وهو يشتمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما
لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص **قوله** فاذا نكر غير المنصرف الحاصل
الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكن
بكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد
زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي
لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد زوالها من
على ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه
على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية
منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية انما اذا كانت فيجوز ان يعتبر
بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع
انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه
وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهر انه بقي بلا سبب في غير
ما احد سببيه العدل ووزن الفعل فيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في
سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح **قوله** لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان
قوله ان اصمت بكسر الميم بقطع الهمزة ووصلها علما في القاموس **قوله** لجواز
ورود اصمت بكسر الميم بناء على جواز ورود نقمت بالكسر ونحو نقول اصمت
علما للمفازة سميت بغلط اصمت بضم الميم مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث
يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يحكي له حفظا لنفسه عن الغلط من غاية الاضطراب

فاصمت

فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للمتقصي بان فانه معدول عن
بان فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله
وايضا قد عرفت فيما تقدم **قوله** وخالف سيبويه في القاموس
سيب هو التفاح هو فارسي ومنه سيبويه اي رائحة لقب امام النحاة
عمرو بن عثمان الشيرازي **قوله** جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش
مفعولا وهو الراجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب ان
يجعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط
يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل لظهور كون اعتباره
مفعولا له يرجح كونه مفعولا **قوله** وان كان غير مستحسن فان قلت
لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب
الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار
البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان الراجح
عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف
الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة
لا يعارضه شبهة **قوله** في انصراف نحو احمر علما علما حال والعامل
هي المماثلة او المخالفة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف
اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** وكذلك
افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر
قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية
قوله وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة
الى انه بعد تنكيره نحو احمر بما فيه ينبه عليه دخول افعل من فيه

مع انه لااختلاف في مفهوله فينبغي ان يعتبر نحو احمر مما يكون الوصف
فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة
من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من **قوله** وهذا القول
اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية
الاصلية يمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها
في كونها في الاسم في الاصل ويترجح عليها بقرب العهد
والقوة **قوله** لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان
يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو قولا فاجاب
بتساخرين تامله وقد جعل يلزمه من اللزوم ولك
ان تجعله من الالزام **قوله** فان العلم المخصوص اي موضوع
للمخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيان التضاد
فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير
صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية
الابهام مع اعتبار صفة **قوله** وهو ممنوع صرف لفظ
واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين
في هذا الحكم بل متوافقتان ولا مانع من اعتبار المتضادين
فيما يتوافقان فيه ومما يقضى منه العجب انه جعل البعض
اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال
التضييق فقال في شرح قوله وهو ممنوع صرف لفظ
واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في
فلا يرد اعتبار المتضادين في منع الصرف

شبه الفعل بالاصالة لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت
شيء لشيء سواء تعلق به ادراك عدم وقوعه او طلب وانشاء فيما قام
سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد
فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد
بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه
على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل سلبا بل اسناد شبه الفعل ايضا
مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل
الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة
معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر هو ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع
وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي ولا تتعجب او لا تجده لا معي وقل لنفسك
اذا جاءك الجوح اتبعي والتعصب والانانية دعي فان الملك لله يورثها
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة
ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل هو الا بالاصالة العطف على
المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد وهو
الاسناد بالاصالة باي معنى تريد ويجب حمل العبارات في التعريفات
على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لمزيد التوضيح فحينئذ
من قال لا يخفى تعدها عن التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج
التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ الاسناد الى
التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما يشبهه
في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث
لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبيل العمل

لانهم يعملون على هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يعبر بالمشابهة
في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه
يشارك لصيغة الحاصل في تلك المشابهة ولذا وجب حذف عامله
قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد حال عن الاستقامة
قوله لانه مما اسند اليه الفعل رد على المص ومن يحذو حذوه في جعل قوله
وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب
الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد
بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأى
البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا
في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا
القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه
غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد
على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيدا في زيد ضرب
مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من بكر ميك
نعم دفع التوهم لا يشمله والامر فيه هين واما ما اختاره الشارح فمع
افضائه الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند
اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين
النوع فيدور قوله اى اسنادا واقعا جعله نعتا لا مطلقا فرده الى الاسناد
لعدم استقامته رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول
بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة قيامه
به قوله كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين

والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع
مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالغا حد الوجوب او دونه فمباحث
وجوب تقديم الفاعل داخلة تحت الاصل او الاصل بمعنى الاولى
الطرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديلة للاصل وهذا الاصل
مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من
الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي
منهما يعدل عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته فجنسه فعلى ذلك
جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه
ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو
مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه
زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به
لو تساويا فيه لا يمتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت
انه يتقدم في رتبته لكنه يتوجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير
دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل
والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني
اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع
الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر واشمل لابهام الاخصر وابهامه ان
الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل
والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى
بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه
وبين الفعل فالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل

قوله اي يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في
التعريف ايضا في قوله قدم عليه وكانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما في
الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل لمانع
الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه يدل
على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب تلك اسكان اللام في ضربت وليس اسكان
اللام دليلا ثانيا كما توهم فضيل اي يدل ولانه ان كما ان التابع دل
دلالة لم خارج قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين
كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتامل قوله
لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة
من الفعل لوجود سببته تنزل القريب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفاقا فيه وخالفا في لزومه
في المثال المذكور كما اوضحناه لك فقوله خلافا للاخفش وابن جني نظر
ولك ان تقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك
غير جائز قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم تمه البيت دعاء عليه واخبار
باجابة دعائه تفاؤلا ومعناه قتل قتلا صدرا الا تؤثر له فان كلب
غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس الا العواء فيقتل
من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب من القتل صدرا فان طلب التور
عندهم مما لابد منه وهذا معنى بديع للبيب يلوح ان لا يتجاوزه كتب في
الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى قوله وباتا لاسلم ان الضمير

١٠ع

يرجع الى العدى بل الى المصدر فعل الضمير الى العدى هو المعنى الجزل الذي
لا يكاد يستخطاه البليغ لانه الموافق للعرف فرحوا له الرجل لشيء الى رتبة
ولان الرتب هو الملجئ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه قوله
اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اي ارادلا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ
المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه
وان ارادلا بالوضع له او بما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء
بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال
عليهما من غير الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغني عنه الشبهة وقد
مما اورده الفاضل المهذب وتبعه الشارح ولعمري ان هذا ليس بجواب في
ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ وعلى
تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وهذ
وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب ات قطعا هو وقع لا وجه لتوهم
صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة يعني
انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل
وعلى الفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس
المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل
المهذب ويمكن ان يقال لم ينتف ههنا القرينة لان تقديم موسى قرينة
على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد
بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاذا
كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا
فائدة في قول الشارح بالفعل بل توهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك

بجريان في رويد زيدا مثلا قوله ان يجب تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور قيل في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه جزاء
الشرط لان الشرط يغني غنآءه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته مشعرا بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة قوله اما في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال ولكونه كالجزء
من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر قال ستي استاذ في زمانه بعيث الفضل عن اقرانه
تغمده الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا
اما اذا كان عاما فلا نحو ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى
يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد
يوجد مثال صادق بل لا يخفى كذبه اذا ابقي الفاعل على عمومه لبداهة كذب
حصر ضاربية كل واحد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالي به
في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا بد لصدقها
تحت قصد بهم فالمقصد الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة
المختصة التي تخصيص بمقام الاخبار العام به وح يصح ان يكون زيد مضروبا
للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فهو لعجيب لا ينبغي
ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما ضرب الا زيد على
حصر الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقية تعالى
في يوسف مع جواز ان يكون مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للنقض يأتي فيه
الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد

ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة
التركيبية فان صيغة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا
لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما
يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله وانما قلنا
بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد
الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند
السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على
مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب
السكاكي ان المص علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولكن لا بد ان يتكلف
في التعليل فنقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه
طردا للباب قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها
ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا مانع
مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قوله ضميرا متصلا
بالفعل يعني فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه
يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل
دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم
تقديم المسؤول عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه عليه من ان حذف الفعل
انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك
لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا كذلك يمكن ان يكون خبر المبتدأ
قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف

الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تعليل الحذف
والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون
رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة
التفسير **قوله** يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى
لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره
ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك
لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة
ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليها وذلك لانك
في رخاء ونعمة **قوله** كلواقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو
الفحل ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكي
المقدر مما يأباه سليقة الخ ولانه لما بين سبب الضراعة ناسب
ان يبين سبب الاختباط ايضا فهذا **قوله** في مثل وان احد من
المشركين استجارك الخ فيما حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم
منه معناه نحو قوله تع ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا
بحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض
وذلك فيما بعد وجواب شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع
المفرد والتابع الجملة لها محل من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب
ايضا حصرت في سبع المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها
مبتداء والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا اصل هذا الا
بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة
جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن

ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف
التابعة لما لا محل لها من الاعراب فلنكتف على ذكر منك بهذه الجملة حتى تفصل
تلك المبادرة تفصيلا مغنيا **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية
بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل
الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم
يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة **قوله** فلا بد في الجملة
وكذا في المشتق والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك
كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان خبر
كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه
ولا بد الا انه شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل بمعنى
اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى **قوله**
كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع
المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى
لجعله قسما له **قوله** او وضع المظهر موضع المضمر الخ جاز في مقام التعظيم مطلقا
وفي غيره جاز في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه
بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا **قوله** او كون الخبر تفسيرا
للمبتداء الاولى عين المبتداء ليشمل قولنا الناطق زيد قائم ومتولي غم وقاعد
قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتداء
لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا
لام العهد اذ مع الحذف لا يناسب الذهن الا الى الضمير **قوله** لقيام قرينة

ول كلامه على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس كذلك بل حقق
ذلك بالضمير المجرور وبعض اذا كان جائز في جملة اسمية يكون المبتداء جزءا منها
مبتداء وها واما في غيرها ففي المرفوع لايجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
سماعي قوله نحو الكر كتب في الحاشية الكر دوازده شتر وار مهذب انتهى
وتفصيله ان الكر اثني عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه بجار والمجرور المحذوف صفة حال
من ضمير بستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر موخرا
وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن منوان منه منه في خبر
الحال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
ومكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون
فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فان شارح
جرى على التسامح الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان لايقع خبرا عن عين
لايكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن
العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان
الاخبار عن الجثة بالزمان لايفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة بخلاف
المكان ثم اعترض على نفسه بان قولك الزمان الخريف مفيد لمن لايعرف
ان الزمان يحدث في الخريف ولايخفى ان الزمان الخريف من قبيل
الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تامل قوله فالاكثر
من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب
ان يقال وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التأويل
بالجملة لايخفى قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله عليه انه اشارة الى تقدير الجار

الجارة ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتداء اي
حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان احسن قوله اي يأول بجملة اول التقدير بالتأويل
لان التقدير يلزمه التأويل والفرق عن الظاهر ليصح تعديته بالباء و
الحكم عليه وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة
من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يخفى عنه الابصار ومما لا ينبغي ان
ينقل ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به اي
الظرف ملحق بالجملة ومجعول من جملتها ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التبيان
يقال الفروض المقدرة في كتاب الله اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم
عين بالجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل وذلك الفعل العام
كالحصول والكون الا نادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله
عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق
الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر جملة سواء
قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل احاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما
جملتان قوله ان الظرف لابد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه
بحث لان الظرف لابد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا
حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه
او حصوله او غير ذلك فلابد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد
قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط قوله اي معنى وجب
له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك

قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابعي سيبويه
ممن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز
الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن بمعنى الاستفهام
وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث
قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك
لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار
عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت
برجل افضل منه ابوه قوله اوكانا متساويين لو اكتفى به عن قوله اوكانا
معرفتين لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد
التساوي في صحة الوقوع مبتدا قوله اوكان الخبر فعلا له اى صورة فخرج بقوله له
قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس
فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة
لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله اوكان الخبر فعلا له اوكان الخبر مشتملا على فعل له
قوله اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه
الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشارة
الى ان الجزاء للشروط المتعددة قوله اوبالبدل عن الفاعل اذا كان متضمنا
او مجموعا قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب
الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يكون تضمن
الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد يجب فيه
تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم
لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد

لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملته
وجملته بان يغيره قوله اوكان الخبر بتقديمه احترز عن كون الخبر متأخرا ويجئ
لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا لتأخر قام حتى
لو تقدم يجب كونه فاعلا قوله كان اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المقتضى
او الجزاء او الخبر ولم يقل الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قريب كل رجل
ضيعته والاظهر الاوضح ان يقول اى لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه
وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول
لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا في المبتدا على مثال على الله
عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل
دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قريب كل رجل ضيعته والفصل المتقدم
قوله اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد
مبتدا لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد الشارح التنبيه
على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه
لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شأنه ونحن
نقول كلام المص على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي
انك قائم في تأويل عندي تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق
الذي هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما انك خارج فلا اصدقه قلت
هذا اذا لم يكن ان في ما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك خارج ولولا انك
خارج لخرجت فاذا ان التتبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق الفطن
قوله اى تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور فان قلت ان كان
المعنى على ما ذكره لكان الشرط مأخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى

ان زاد بدليل ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى
في كل من هذه الصور **قوله** وقد تتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحاً
لتعليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد
ولم تقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضاً
كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد
للتقليل او للتحقيق رد د اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف
عن الحقيقة **قوله** فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق
خالياً عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذا ان حلو ان حامض ان قلت اعتبر
في كل منهما ضمير المجموع كما اجري على كل اعراب المجموع **قوله**
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ
نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب لانه يجمع المتعدد او لا في هذه الصورة
بالعطف او لانه يجعل خبرا وتجب ان يكون هذا الخبر جامد لفظاً او تقديراً
لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل عالم
ورجل جاهل ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا
الملائم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل **قوله** وهو سببيته الاول للثاني او الحكم به
هذا اما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم
الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في
القاعدة **قوله** فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه
فلا يكون الاصل جامعاً ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجه الورود
على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سبباً لكونها من الله ولو قيل بتعليل

بتعليل اجعاله تعالى بالوحي لكان سبيلا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الكرم
في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل الفعال على قاعدة الاعتزال **قوله** فيشبه المبتدأ
الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح
فيه قصدها وعدمه ابقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول
على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هاهنا كون
المبتدأ دخيلا في معنى الشرط غير عريق **قوله** الاسم الموصول بفعل ماضيا كان
باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا استقباليا في المعنى
والاول هاهنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قليل لا ينجع هذا في
ما ذكره لان المبتدأ الذي دخل عليه اما والمبتدأ الذي يكون احد
الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضي منه
العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء وليست
مصححة لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه
الموصول بفعل معنى **قوله** والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى
ان يقول بافراد الضمير قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش
بان الفاء هاهنا زائدة المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم
كلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي بان ذلك لا يجب فيه وبنحو ان معنى
الشرط هنا منتفية اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه
سبب للحكم بالملاقات **قوله** كل غلام رجل يأتيني الخ فيأتيني صفة رجل
فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف
انما يكون لما اضيف اليه كل لا الكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت
المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف

موصوف بمعنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية
لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام
عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس بعد ان
يكون مهملا فى نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان
يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط فى الصدارة ويدفع
الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى ليت ولعل لو كان كونهما غير
الخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال
ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى
تضمنه المبتدأ فضعيف معنى الشرط الانتفاء لازمه الذى هو
الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى خبر المبتدأ لضعف مقتضيه
وح كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره
فى المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة
فان قيل باب كان فى التسهيل ان المانع من حيث التتبع و
الاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه
انما وقع فى ان المكسورة واما المنع او الاختلاف فى غيرها فمن باب
القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص فى هذا المقام
وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها يشعر
بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له
فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه سيقول
واوه كان خبر المبتدأ فلو لم يتبين حاله ههنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد

فيما بعد التعلم فى الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه
لكن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون
المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ وما قبله خبره قلت
فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره فى موضعه
فيتقض به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص
خبر المحذوف ينبئ عن الاعتداد به بل العذر فى عدم ذكرهما فى هذا الموقع ان
الاول فى كتبهم من متبينات بحث النعت والثانى من متبينات بحث
افعال المدح والذم قوله اى المبتدأ المحذوف جعله مثالا للمبتدأ المحذوف
والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول فى الكلام حذف مضاف اى
المبتدأ قول المستهل وعلى الثانى حذف مضاف فيه اى لحذف مبتدأ قول
المستهل فكانه لتعليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدأ المحذوف
فى قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته قوله المبصر
للهلال القمر الى ثلاثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس
الهلال غرة القمر وليلتين او الى ثلث او الى سبع وليلتين من اخر الشهر
ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى ان المراد بالمستهل
لكنا لم نجد فى كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبى الرافع
صوته حين يولد وفى القاموس استهل الصبى رفع صوته بالبكاء و
كذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته
وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال ماه نو ديدن و بانگ كردن وكلاهما
مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال
اللفظ المشترك فى معنيه قوله لان مقصود المستهل فيه مع ملاحظة

ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى
ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب لم يصرح بالمحذوف
لا يصرح الا بالمبتداء قوله جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما
انتفى خلافه او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اى قسم وجه
العادة ان الحكم مما ينكر لان انباز الرأي من بعض المتوجهين الى
الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال وجه
ان الغالب فيما هو فى اخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فى ما افرد
بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب
الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن
السبع اى مكان خروجى السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف
هو المضاف الى المبتداء اى خرجت فوقت خروجى وجود السبع والمذهب
الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فاذا ظرف
للخبر المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندى ان العرب
اذا يصرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على
بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو
ان اذا معمول فاجأت المقدر والتقدير خرجت ففاجأت وقت
السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان فى هذا التقدير ثم كلمة
الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم
يقال التزمه الشئ فالتزمه اى تحمل ملازمته وقوله فيما التزم اى
فى تركيب يقال عليه الاظهر فى خبر لئلا يخلو الجملة عن العايد الى كلمة ما
ولا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد

قوله لان مقصود المستهلين تعيين شئ الخ اى
لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا يتوهم
نصب الهلال ... وذلك لان الاصل
فى المفردات الوقف قوله خرجت فاذا السبع
واقف الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت
[illegible]

والعايد محذوف اى فى موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم
ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى وجوبا فى وقت
التزام غيره فى موضعه وذلك فى اربعة ابواب لم يلتفت المحشى الى حذف
الخبر فى زيد فى الدار اى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظى
لا لفائدة المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا قوله الاول
المبتداء الذى بعد لولا الاولى ان يقول المبتداء الذى بعد لولا
وخبره عام يستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار
تنبيها على ان تعيين النحاة الطابطة الاولى قاصر لابد من تقييده
قوله اى لولا وجد زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا
من غير نفى ولا فى الماضى تجب تكريره اى بطل فى غير الدعاء وجواب القسم
الا انا ذر قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة ولا يخفى انه لابد من القول
بحذف مسند الكلام نعم ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا العامل
لفظى دون الخبر قوله وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صورة
الاولى كان مصدرا اولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا
يكون مصدر حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب
زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو ضربى
قائما قوله وبعده حال وتجب فى هذه الحال الواو اذا كانت
جملة اسمية قوله واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان
يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز
يونس المجاز فجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع

[illegible]

وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قايم لم يكن
التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز
رفع الحال في هذا القسم مقيدا بما اذا كان اوله مجازا كما افاده
تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ
وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حينيا اي اخطب اوقات
كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا
واسطة او بواسطة قوله نحو ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما تقدير
اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان
يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا
الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصلاً
عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف
ان من جوز الاختلاف له ان يخالف في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير
حاصل قوله بحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظروف
ثم قوله ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية
عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه مكلفات كثيرة من حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام
الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة
المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر
من ان يحصى في غيره هذا المقام مع القاء الفصيحة ووجه جعل كان
انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لنظيره وجه لزوم

لمقارنه ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة
لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في
خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلتزم وفيما ذكره من التوجيه الخالي
عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل
بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد
التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
لو قال بحذف العامل وذي الحال مرة واحدة كما في راشدا مهديا لكان
اكثر استراحة من التكلف قوله وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال
يقال وجهه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص تعم جميع ما يقع
عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف قوله اي ضربي زيدا ضربه قائما ولا
عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه حذف ان مع الفعل
مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه
بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه
استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله وثانيهما كل مبتداء اشتمل
خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل
الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى ما بعده لو
وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة
في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصنوعها
اعني الصنعة انتهى وكانه شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تغني
وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود

على كل ولا الى رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة ضميره
نائب عن ضماير كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد
وضيعته وعمرو وضيعته هكذا قوله كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل
رجل وضيعة مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم
مبنيا بتة قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتداء وان كان
في تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن الحكم
عليه ذا قال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته
لحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ويعني كلامهم كل مبتداء عطف عليه بالواو
بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا
قوله يكون مقسما به يعني متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه
ذكر للاقسام به فيكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي قوله والعمر والعمر
واحد ولا يستعمل مع اللام في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين
تحيل ومنه لعمري قوله اي من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان
ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان
مبتداء حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة
اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي
قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبر ان
ولم تقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح
ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف زاد لفظ
الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد في مثل هذا
التعريف في الحد و دار خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع

الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند دخوله قوله عليها
اي على المسند وشيء اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه
الحروف على المسند لا على المسند وشيء اخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة
الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه
الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول لا يراث اثر
لفظي لان نظر الفن فيه والتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في
التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت
على المسند والمسند اليه لا يراث اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه
خبر المبتداء لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا
وبقوله معنى ما يشملها قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده يقوم ليس مما دخل
عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان
يجاب عنه يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه
الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى الاسماء
هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من
اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب
فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في سخافته فالاولى
ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد
دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم في
ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف
معرفة خبر ان على اسم المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة

الى التأويل لان الخبر الجملة يتبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ كما ان خبر الجملة
المبتدأ يتبين بعد ذكر تعريف تحقق بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا
قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد
بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا فكاك
ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اى خبر صحيح واى
خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعدما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدأ
بان امره كامره في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان
يكون خبر ان ايضا كذلك والفاضل لتحاشى عن فوت بعض الاستثناءات
وينبغى ان يقول الا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا
اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبر
مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ذكره قوله ان من اباك اراد
على ما ذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المص مع اختياره
مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اى في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه
الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل
حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه التشبيه
ووجه التشبيه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فانه يلزم
ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر
الظرف لان تضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان
لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان تصحح وقوع النكرة مبتدأة صرح
به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكم الا جواز التقديم فقول المصنف

قول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا التي لنفي الجنس قدر المعروف
بالتام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور
في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز
عند البصريين فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة
لا بتأويلها بالمفعول بمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت
لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الاهم
لاولى الالباب قوله اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه اى لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس
الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال
نفي الشيء لا نفي صفة الشيء اذ انتفى الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار
بمعنى نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل
قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود
ولو حمل على نفي الجنس لم يتم ما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية لملاحظة
حال بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها
عنه و والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لا بد ان اثر لفظا
او معنى فمعنى قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ان اثر معنوي في نحو
قوله وجعل في الدار صفة قال المص المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل
لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل
في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل
عن جزئي المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال المص والمشهور خلافه
بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفعه

صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل
ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه **قوله** ولا تقييد
بالظرافة من غير سماجة ويريد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل
التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالاولى ان لا ينحى وزعم المثال ويقال
لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي
جميع غلام الرجل بلحن ما بين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله
نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة **قوله** وليكون مثالا لنوعي
خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي
الخبر لكان اشمل ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اقدر موصوف كثيرا مصدر الفعل
والمشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا
قوله لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن فرد
خصوص ينصرف الى العام وقيل لان المنفي رفع الوجود ورد بان النفي
رفع الوجود دال على الوجود في نفسه فالوجود بغيره فلا يدل على الوجود
في نفسه فهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه كما ان
المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود
في نفسه **قوله** اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة
تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة وحصول ما ذكره ان اصل
التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو لا اله
وهذا مما يتحير في تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه
لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان
كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بهذه

بتقدير

بتقدير نزاع لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى **قوله** انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيفه المص بان لا ان يكون اسم فعل و
اسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل
اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون
نائبة لا انتفى كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز
بالمنصوب بعدها **قوله** وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل
قائم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا
يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم نجعل
قائم خبرا الا ان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما ياتي لو
التزموا في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الانوسي
لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة
واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا في تبيل
معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح بانه
قيام قرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به كما
كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله
وقد يحذفان معا يعني الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر
المبتداء رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء ومعنى قوله وبنو تميم
لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ودائما عند بني تميم لكان
اخصر **قوله** وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك عن القبول **قوله**
اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم اليها ولا تعتد المستفاد من الاضافة
عليها لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل ليس حتى يوجه

كثيرة عمل آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن
حال العمل يستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى
التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه
لا شذوذ في نفيه ودخوله على الخبر والمبتدا قوله شاذ تعليل حمله على الشذوذ في
الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر عمل لا على
مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه نحل قوله من صد كتب
في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من
اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي
الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس مع منع وجوب تكرار
المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها
يعني احتمال ان يكون لا براح من قبيل اللاتبتني فجعل الشاعر نفسه
عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال ان
لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد
في البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا التعرض تنبيه على الغفلة
عما ذكر في تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث
انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية والطرد
تعريف المنصوبات بحركات مسلمات ومسلمين ومسلمين بل حركة ضربت زيدا
وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة
الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة
وان اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة
ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول

عالم

٦٧

ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول
عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف الفاعيل
فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهة وفعل الضرب والتأديب
ومكث زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال
لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها
وينقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق في ما نحن فيه فاحفظه فان
قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه
عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا
المفعول المطلق ووقوع الفعل عليه وجميع افراد قلت المفعول المطلق كذلك صح اللغة
لا يصح كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف الفاعيل الاربع واما
ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح
على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول
لان صحة اطلاق المفعول المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول
المفعول به تقييد في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير بتقييد
به الصيغة والمفعول به خال عنه تقييد بالاسناد الى به فقيد به بتغير لمعنى
المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا
المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا
على صيغة المجهول لانه فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور
اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل
الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد
ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره

في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشأن في تخصيص المفعول
بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته
لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله
فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني
ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني التضمنية على الالفاظ
وانما يجرون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا ينفع
لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وتركه
في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات
اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا او لا
يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد
اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو قولك
وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضربي
شديد في قولك ضربي ضرب شديد وضربي انواع او الف وانما هو لاخراج
مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد وتحقيق الكلام هنا ان معنى
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب
التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم
فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها
الى قيد فعل مذكور وانما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد
شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت وانما هو لاخراج
اقائل وضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل

فعل الفعل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا
اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب
التركيب على انه فعله فاعل قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا
بمذكور قوله بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فعدل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل
فانه حينئذ قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون عليه
مشتملا اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل
على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من
الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق
عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه على الانواع
ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان
في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت قوله للتاكيد ان
لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد العامل باعتبار
تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا و[illegible]
نحو نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان
الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على بعض انواعه
يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه
لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على
عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا اشار المحشي للنوع عن المثنى
المفرد الشخصي قوله لانه دال على الهيئة المعراة عن الدلالة على التعدد
والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون ان

من المفعول المطلق بغير لفظه وشناط فايدة هذا الحكم كلمة قد القيدة للتقليل
لانه لان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم انه
بغير لفظه قليل وهو عطف على لا يثنى ولا يجمع اي الاول قد يكون بغير
لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد
المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد
التصريح بانه ليس تابع سيبويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب
انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى
انه مثال للمغايرة بحسب اللباب ايضا قوله وسيبويه يقدر له عاملا
اي فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر ان سيبويه في مثل
انبت الله نباتا دون مثل تقعدت جلوسا قوله خير مقدم
يومي قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخففة اخير ولا يغير
في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خير الناس
وفلانة خير الناس قوله والجدع قطع الانف والاذن الخ
كلمة او بدل كل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل
وقبح الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان
معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسي ايضا واجب الحذف
سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى
وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة
يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض
لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف يجب لفظه

او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان من
المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يذهب عليك
ان الاوفق بعبارة المص هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لاحتياجه
الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قد لنفي صفة
لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي
فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة
والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي تنبا ويله بواحد من نفي او معنى
نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه او معنى بارجاع ضمير معنى الى النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون الخبر
خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل
كان زيد الا سيرا بمعنى الا سيرا لان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه
دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا او خرج بقولنا لا يكون
خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا
بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على زيد الا سير مع انه
ليس مما نحن فيه قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية فلا
يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرتفع بالقيام
مقام الفاعل قلنا لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول
المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما قالك الا سيرا
شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما قالك الا ان تسير سيرا شديدا
قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبت لكان اخصر الا انه احترز

عن توهم عطفه على قوله خبرا **قوله** اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه
خبرا عنه لا يخفى انه لا نفى العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المصدر ضمير وقع راجعا
الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا
والاظهر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون
خبرا عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا
عنه فيه انه يقتضى ان تجمع بين قاعدتى ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما فى الوقوع
مضمون جملة **قوله** البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى استر بام اذ علامة
قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك **قوله** تنبيها على ان الاسم الواقع بوقع
الخبر اه او على انه قد يكون فلتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه
لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما فى
المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث
لا يجب كما فى المثال الثانى فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ما انت تسير الا
سير البريد **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل بمضمون الجملة
فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى آثاره لاحتيج
الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة فى حذف عامل المفعول المطلق تعينه
لانه يتعين ان يكون بمعناه **قوله** والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل اه فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول
فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية ونحن نقول او المصدر المقيد بالحال
فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصبحت مع زيد مسرورا فاما ان
تنفعه او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد فى وقت السرور والاثر
اثرها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة **قوله** وما نيره غرضه وغرضى

غرض الشئ اثر فاعله بواسطة يسمى اثر اله ونحن نقول الظاهر ان يجعل
مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير
العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن
بيان احترازاته المبنية لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن
مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لانه
مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره
مضمون الجملة وكذا ما قيل ان متقدمه بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم
الاجمال ثم وكذا ما قيل الحذف غير واجب نحو لان التفصيل لا يتقدم الاجمال
فى صورة تقدم التفصيل الا ونوقش له فلعدم تشخيص فائدة التقديم
لم يتعرض له **قوله** وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا افرده الشارح
ايضا وهو يقتضى ان لا يجب الحذف فى مثل فشدوا الوثاق منا بعد
او فداء او فقداء او ثم فداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله **قوله** ومنها ما وقع
للتشبيه اى لان يشبه به امر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل
صوت حمار فان المفعول المطلق هنا ليشبه به شئ بشئ لا ليشبه به شئ فالاولى
ان يجعل التشبيه بمعنى لان يشبه بشئ والمفعول المطلق الحقيقى فى مثله لا محالة
مشبه او بمعنى للتشبيه الذى فعل المتكلم وصفته اى وقع فى الكلام لاجل
التشبيه سواء كان مشبها به كما فى المثال المذكور فى المتن او اداة تشبيه
كما فى مثال ذكرنا او مشبها كما فى له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل
هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف فى مثله ولا بد من تصحيح النقل
قوله لمزيد صوت صوت حسن يرد عليه واهونه انه خارج من المفعول المطلق
لان من القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة ليتعين محل الخلاف لانه

في مثل هذا التركيب وذهب سيبويه الى انه لاحاجة الى تقدير العامل بل
يكفي فيهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب حذف العامل
فيه واجاب بان اعرابه فعند سيبويه صوت صوت حسن بدل او وصف
لصير ورته مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الرضي
جعل صوت تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار لصوت زيد قوله صريح قيل هو
اسم بمعنى المصدر قوله فاذا الصوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه
على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمنكر هذا اذا
كان منكرا اذا عرف فرفعه لايكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل
وهو لايعرف بالاضافة وانما لم تجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور
لانه لايصح تاويله بان مع الفعل وعمله بهذا التاويل وانما لم يجز لان ان
مع الفعل مرجو وهو في هذا المقام مقطوع به قوله لاتحتمل لها غيره الاوضح
وقع مضمون جملة لاتحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة تحتمل غيره وانما
حذفه وانما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو
الظاهر وقوله لها صفته محتمل اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقيل غير منصوب
مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اعترفت
اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه
وفي مابعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول الخ التسمية متاخرة عن النحاة
في هذا القسم وقسيمه فالاولى ان يكون يسمى على صيغة المتكلم مع الغير
ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
الاوضح ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن

او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوب الخ يعني لان معناه
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد
جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن
نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد الالفاظ السابق في الدلالة
على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا لنفسه
ووجه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة
عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها
ما بمنزلة نفسه لانها لم تشاركه في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة
عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المحقق
واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ
وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون لو عبارة
لو سمي القسم الاول تاكيدا ليس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير و
اشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل
او المفعول فلابد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض
بضربي زيد ضربتين فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا
القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال
يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول
قوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين لان الاستعمال

عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ
على ما هو الكثير استعمالا في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم
على طاعتك الباً بابعد الباب او معناه مجيبتي لك من قولهم امراة لبة اي
محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب اي خالص قوله لحذف
الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيأتي بالسرعة وقيل ليفرغ المتكلم
عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المامور به والاول انسب بمقام رعاية الادب
فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اي سنوي جواز ان يكون غير محذوف
الزوايد فانه لم تجئ ثلاثي السعد بمعناه قوله المفعول به قال المص انما سمي به
لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان البا اما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة
ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب
لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفا بالمجي
او اكتفا بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم
في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم
ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول
المطلق او تفننا فبينه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف
المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي
لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى
الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى
الاسمي مطابقة لان الدالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عدا اسما ولم
يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرح به ولو سلم فقد سلك في التعريف
جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف

فانهم

فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون لكنه نتيجه ذهبت بزيد فانه
يقال الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت
زيدا في وقوع الفعل ليشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا
واسطة حرف جر وحرف الجر يتغير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه
وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد
وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت
زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل
بهما بل في التمييز تعلق بما يتبين به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق
اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييز فيما بين الاحوال على انه
يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك
انه اشكل على بعض عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق
غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع
ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد
التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا
في نفسه تامل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاخراج
لا اخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع
الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده اولى
فعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله
تخرج به مثل زيد في ضرب زيدا الاولى ان يقال تخرج به زيد ودخل درهما
في اعطى زيد درهما واخراج زيدا تماما لولم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو
الارجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم

بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي مالم يسم فاعله لايدل على تسمية
مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه
مفعولا به فقد خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر وله دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي
فيحمل عليه ويلزم في الاسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي
لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل ههنا ليس من قبيل
الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظايره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل
والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في ضربن وكون الفعل مؤكدا بالنون لان
التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي التقديم الدال على كون المفعول
اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم لتخصيص لا للاهتمام قوله اي تريد مكة
اي اتريد مكة قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر الجمهور على ان العدد لا يفيد
الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت ليضبط المذكور عند السامع ولا
ينفلت شيء لكن يتجه ان المذكور رخمة خامسها المندوب على طريقة المصنف
فرعاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف
في باب الاغراء الكتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه
نحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
نحو اهلك والليل معناه الحث على الوارد من الله او قصر اليد والانتهاء عنه فعلى الاول
الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه
وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق
التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه فمما
يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون الحذف الجائز واجبا قوله سماعي البلا

من البلاد لامرنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله
بوجهه او قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقة لا يشمل
نداء المقبل بوجهه عليك والاغراء ممن لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك
وبينه حايل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا احتاج الى صرف
قوله اقباله عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال
بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما
بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب داخلا
في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سما ويا جبال ومنه نداؤه تعالى لتنزهه
عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل من امر يتنزل باعتباره
وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم آخر يقال في القول بتنزيله تعالى منزلة
من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه
نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في
الشرع ولا معنى الارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد
من تعذر ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان
اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المنادى
باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة
بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما جعل
صاحب المفصل وكانه منع المصنف من ذلك انهم لم يعدوا الكلمة وا من حروف
النداء قوله بان يكون آلة الطلب لفظية الطلب اللفظي يتوقف على لفظ
آلة والمطلوب فانهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام
هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادى او للحرف وفي جواز حذف حرف النداء

مع كونه نائبا وعند غيره يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في
ضرب زيدا قائما والقرينة هنا ثابتة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه
لتخصيص هذا التفصيل لتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ
والخبر الى غير ذلك **قوله** وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد
زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه بالتزام في موضعه فلا يرد ان المبرد
قائل بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة يجعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا
مخالفة بينهما **قوله** فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم
قوله فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران هذا انما يتم على
قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وعرف
بنية وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا **قوله** وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئي الجملة ولا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان
يكون المقدر عنده جزء الجملة **قوله** وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر
ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض بان بمعنى
انصح وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف
واحد ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن
المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد بدونه واجيب
بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم هذا لا يتم
ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون
المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء
والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا

هنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة
الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى **قوله** معرفة
ويبنى اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الجانب المسائل
الى الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي **قوله** لقلتها
اي لقلة كل منها لا لقلة الثلثة لتساوي المجموع بالنصب اذ اقسام
المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب
فانها ثلثة مضاف ومشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب
ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف **قوله** ولطلب
الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة
ويفتح بالفها وينصب المضاف ومشبهه والنكرة الغير المعينة
ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما
يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من
ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان
البيان حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار
فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم توجيهه ان
يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب فانه
لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف النصب بالفتح يعني فانه لا يخرج
يجوز تقديم الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء او التغيير من حاله الاصلي
قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد
يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه

لما دي باعتبار ما كان ثم من قصر النظر على الاول فقد غفل وذلك ان تجعل
الضمير الى ذات المنادي فيكون من قبيل عدلوا هو اقرب للتقوى قوله
والفصل مسندا الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على شبهه فانه في قوة
ان الفعل مسندا الى ضمير المنادي كانه قيل و بني على ما يرفع به ان رفع
فيتجه عليه ان حقه ان يرفع النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير
الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب
بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته شبه المضاف فدائر على الارادة بارادة
مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في المقابلة وقيل يفسر المفرد بانه
لانه المفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه هذا امر لا ينضبط له ولا يرجع الى محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب
لا فان يا حليما لا يجعل شبه مضاف دون لا حليم تجعل كما لا يخفى على المتتبع
لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبيه
مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد يسمى فيه الشارح
واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء بعده من تمامه فظن ان
بمعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار اهم
اما الوضع معنوي او الاضطرار نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا
له او معطوفا عليه و يكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما
نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان
ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى
الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد وان يجعل جزء الموصوف لان وصف

المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز
بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف
المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما
بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف
في باب لا الاول ان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فهو لهم المبني ما ناسب مبني الاصل بغير المتمكن
له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء وهي الحاجة للمناسبة
في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فبني لذلك
ان شبهه بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لكنه لم يعتبر فقدانه
طردا للباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء
المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع
موقع الكاف الخطاب قوله ويا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا
ثني او جمع بالواو والنون نزع منه لام التعريف تخصص بما سوى المنادى فلا يرد
ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله اي بلام يدخله وقت الاستغاثة بمعنى
الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لنفعك ولاجلك
وفي يا لله اغثني لمقتضى ذاتك وكرمك قوله نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بمعنى
كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد
واجيب اي عن الاعتراض بانه قيل او بان قوله يشمل يا عبد الله من تتمة القول
بمعنى عن الغفلة قوله كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد الجيئ فيه باللام في
عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد و المتعجب منه انه لا

للاستغاثة لبشرٍ لنحضر فيستغيث منه لانه لايتصور الاعانة منه فالوجه ان يقال
يستغيث بالمهدد لتغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد
ويخلصه عن اثم القتل او الضرب او يستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل
بتغير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في المتعجب
المفرد الذي خرج عن طاقته فيتغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب **قوله**
لانتفاء ما يقتضي فتحها لانحصار المقتضي فيما سبق من قبلكم ووقوعه موقع كاف
الخطاب صورة قوله واللام فيه ح ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية
فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لانقول لا اعتداد
بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب
فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها يا لاقتضاء
لام الخفض وقوله فيتعين اثر بينهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في
يا لاحداه لان جر غير المجرور بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان
تقول السر التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان لاحدهما بنائية
والاخر اعرابية **قوله** وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا
لخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير
ما يضربني مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه
داخل في ما سواهما وان اراد ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا
فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد وبقي
على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة **قوله** ان كان
معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على حاله
التقدير بيان مثل يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى

المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من امثلة الوح النحوية فانه
لا يعتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون الموصوف
منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر
من لا مثال له في هذا المقام **قوله** ويا حسنا وجهه طريفا في الحاشية انما قيد ما
بقوله طريفا ليكون نصبا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
يقال يا حسنا وجهه الظريف هذا الكلام وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد
المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل قدوسا
فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة
قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة
والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجي في كلام
الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه ثم من ذكر هنا ما سيجي في كلام
الشارح فلم يتتبع كلامه ادنى تتبع **قوله** المبني على ما يرفع به قيد للمتبوع
من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه ويبنى دون غيره **قوله** لان تابع المنادى
المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان في يا عبد الله وعمرو فعمرو
تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير وانما بناؤه قلت بل التبعية
ثم من قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاتي حكمهم لم يساعده كلمة
وكذا بالزيد وعمرو ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله **قوله** لان توابع
المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني
لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خفي فائدة القيد بالنظر الى تابع
المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو
يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد

الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد **قوله** ولا شبه مضاف المفرد
الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج
اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله** ولما لم يجر الحكم الآتي الج
فيه ان عدم جريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح
ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخولها عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء
كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وينبه بذكر التاكيد والصفة
على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم تتبع الاكثرين
في جعل التاكيد اللفظي كالبدل **قوله** لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب
الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة
خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك **قوله** وكان المختار
عند المصـ ذلك **قوله** ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يعلل
فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن
تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد
هنا مبني على الغفلة **قوله** والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف
المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد
العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في
وصف المنادى المستغاث الا ان يقال شبهه المستغاث بالمضمر لم
يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة **قوله** والمعطوف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا
لم يقل المصـ والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح **قوله**

قوله يرفع هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع و
التابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو
اهله وقوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقل
فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع **قوله** واقتصر على مثالها ولانه او
لا يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي بحرف النداء وهو اولى بالتمثيل
ليعلم انه البحث فيه اثر حرف النداء ومع هذا فانه له **قوله** وهو اختيار سيبويه و
الذي قال اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق
الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من الجوهري **قوله** ان كان الحسن يعني
علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الرضي مذهب المبرد لكن المصـ في شرحه
ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المصـ لما رأى ان المعقول ان اللام في بعض
الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قيد العلم في كلامه
بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس مما في حكمه من الاعلام وقع لا بد
من معرفة تعرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا
او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل
كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول عليهما فعلا
لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لامه جزء
العلم وذلك علم هو اسم جنس في الاصل خفي بفرد منه لخاصية له اقتضت
ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق النحو
سمي به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي
كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو
الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا علم ثبوته للمعنى

العلمي كالمشترك قوله المضافة عطف على المفردة وينصب عطف على يرفع عطف
اربع على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة النداء والجر واحد هو الابتداء
قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما والضمير راجع اليهما تبا وليهما بما بقي من التوابع
يعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف
فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر المحشي في مسائل التابع قلت من مسائل
التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح
يمشي عن جواز ضمه لانه لم يفرق من البناء والاتباع على الضم او الفتح وفيه نظر
جواز ان ينبغي اختيار الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن سعيد قوله مجرد عن التاء
او ملحوق بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر وما هو الاعم قوله اذا اريد نداؤه فيه انه اذا
لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللغة نداؤه حكما انه
لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة
لا يسمن ولا يغني من جوع ولا بد صب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع
لانه يبين انه قد يكون تابع المنادى المنتهي ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه
ما بين احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه
لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الى الجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه
ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنته فطنته الناظر في هذا المقام انه لو اذا
اريد نداء الزيدين نقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان
تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام واجيب بان اللام فيه لجبر النقصان
التعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف
ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى التصغير

الى الاستغناء بالله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل
يرفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان ان تثنية العلم لا المعرف
باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان
مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا ينال الا الكرام قوله يا ايها
الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوفة ما اضيفت اليه بتعويض حرف التنبيه
عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل فحذف
صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت
الموصولة اكثر ليكون هذا واي في التوسط على اللام نحو واحد ولانها لو كانت
موصولة لصح يا ايها النجم او القصيح ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب
بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة اجتنب
عن هذه الوجوه المكشوفة قوله ها التنبيه لتخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف
النداء وتقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل
يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان
ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها والتزم
فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة
الى نكتة التزام بالرفع قوله ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم
الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم
مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم
الاشارة منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد
ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم
من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد

تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب
باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من
لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة فيكون له
اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا له للمنادى لفظا له للمنادى
حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظة الله
في باب النداء قطع همزته واختصاص نداءه بكلمة يا من بين حروف النداء
كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في نعني اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم
وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق الفطن الذي
لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة
من غير ان تقول يا ايها الله مثلا في حلي ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف
منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيجب الحذف وهو مختص
بالدعاء قوله بانه اشد شذوذا الظاهر اشد وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة
اشد ولم يبنوا من الشذ وذا افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله ويتيم
الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا باويل القبيلة او لكونه
علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو
العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ
فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت
فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين
وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاده وهو الخليل
وهو تابع له فيه قوله والمبرد في اجاز الفتح مكان النصب كالمضاف الى
الى رده بجعل الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا اباً لكم قال الجوهري

الجوهري هذه مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري
انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشدة قلت لا نزاع
لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابك ولا اب
لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله وفتح الياء وهو الاصل
كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احترازا عن نحو يا فتياي ويا قاضي واما يا
مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء للدلالة بالجمع والتثنية
على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد والمعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان
الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة
الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتيا
اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة
مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف والقلب
مغير عبارة الرضي حيث قال لبدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة
وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا بني
فانه كثر فيه الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها بالهاء وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة
عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء
في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف واما الوقف على غلامي بسكون
الياء فبالسكون اجود ويجوز بحذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على
غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على المحذوف
اي بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على
ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه

لاربعة مستفاد وهذا في عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخص الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى كالمضاف الى ياء المتكلم تجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة **قوله** بابدال التاء يا الياء اصله الابدال وتمام دخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام **قوله** وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء والتاء لا يناسب الكسر الواو عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل التاء بالياء فاقتضت كسائر تاءات التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى بما اخذت فيه من الاعراب **قوله** وبالالف عطف بحسب المعنى على ابت فانه في معنى يا ابتا او يا امتا او عطف على فتح هي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بالالف والفصل للمتقدم **قوله** فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافاد العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المؤنث كما شاع **قوله** وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الى الاخر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة **قوله** مثل ياب يا غلامي فقالوا الى وقالوا بالهاء وقفا **قوله** الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية صارت

صارت سهلة المنطوق فهو رخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل للنطق بها **قوله** واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاولى ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة **قوله** اي الضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على الصحيح وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اي جاز وقت الضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى واقع للاضطرار الى الوقوع **قوله** اي لمجرد التخفيف وسمي هذا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبته القاموس وجعله بمعنى المجرد او ردّ نحو يد فانه حذف لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله متعقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب على ما قبله الا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني ثم الى ارجاعه الى ترخيم المنادى مع استثناء لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو مضاف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قوله** امور اربعة ثلثة منها عدمية والثالث العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا ضباعة في الوقف لا حالة

ضباعة بالهاء الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا
ترخيمه بحذف التاء وتعقب بالف الاطلاق لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا
الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون
زيد **قوله** وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير **قوله**
ولزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية
المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا اما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل
من قال لابد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما في عصا
اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت **قوله** واما اسما منقلب تاء التانيث
واذا وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحه الا ان يكون
مقام الف الاطلاق نحو قعي قبيل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك
قوله ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم الخ او نقول لما فرغ من بيان شرايط
مطلق الترخيم شرع في بيان شرايطه خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان
شرايط الترخيم شرع في بيان اقسامه زيادتان **قوله** قبل الابدان يكون
المعنى فخرج نحو عصبصب **قوله** في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا وان كان
بعضهم مسلمان ومسلمين علمين وكما ان الزيادتين زيدتا التثنية والجمع والتانيث
والنسبة والالحاق وزيادتي عمران حكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي اخر
شملة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مما زيدتا
معا لان اللام الزايدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء **قوله** واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة ونبه به على وجه حذفهما معا **قوله** او كان في اخره حرف
صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي حيث
قيده بغير التاء لاخراج نحو شعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرهما الغول او

او ساحره الجمع كذا في القاموس ولك ان تريد باخره اخره الحقيقي وبما الت
في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة **قوله** وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما
يمكن ان يغير ما في حكم الحرف الصحيح مما يقبل الاعراب فيلزم جعلهم المعتل
الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح **قوله** اي الف او واو او ياء ساكنة احترز
به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مدة **قوله** حركة ما قبلها
من جنسها احترز به عن نحو رجيل وسنور فانهما لا تسمى مدة **قوله** والمراد به المدة
الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والمخ
مختار لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال **قوله** وانما لم ياخذ هذا
القيد ولك ان تاخذه فيهما وتجعل ثبوت الكثرة من اربعة احرف في الاصل
قوله لان نحو ثبون جمع ثبة واياك وان تجعله بنون جمع ابن لانه لم يستعمل
الا كثمود فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه **قوله** حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتقديره
ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا كمروان نحو سعلاة
وسعيد ممن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك
القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل **قوله** وبلت من البول والنقد
صغار الغنم على ما كتبه في الحاشية **قوله** فيحذف حرف واحد قدر المضارع مع
اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد والا
ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان
مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان بيا ضاربة فان
ضاربة مركب ولا يتخلف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب
على المركب حقيقة او حكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما **قوله** وهو في حكم

الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبه وما هو فى حكم الثابت ما يكون لعلة
موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم
فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم
يا اعلى ويا قاضى فيعود المحذوف لانتفاء التقاء الساكنين واسم قبل
اخره مدغم ساكن فى الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها لبنك
فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين
واسم قبل اخره مدغم متحرك فى الاصل قبله الف نحو راد فانه يرد الى حركته
اسم قبل اخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فان النحاة يبقونه
على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله فيقال الفاء فاء النتيجة ومع قال بعض
فصيحة خرج من الفصاحة قوله ويا كروان فى الحاشية كروان طاير ضعيف
طويل العنق انتهى قال فى الصراح هو طاير يقال له الجبارى وآنرا شواط
كويند كرى نروى كراوين جماعت كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس
قوله كادل فى ادلو لان المنادى فى حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما
يعل به الاسم المعرب ولم تجعل فى حكم هو مع انه بنى قوله وقد استعملوا الاخ
لا ايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى
ان يؤخر عن بحث المنادى برمته قوله لكونها اشهر ضيغها ولهذا اطلق صيغة
النداء واريد يا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا فى المندوب
مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب قوله
وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لاما يبكى
لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل الحط
واو بلاه وواميتاه وواجبيراه كناية عن الميت لانه كانه هلاك النادب

النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا تمتازبه عن الى
تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص
لان الباء التى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد
على العلامة التفتازانى حيث قال العربى دخول الباء فى الاختصاص
على المقصور ووجه الرد على الباء الداخل على المقصور ليس صلة فى الاختصاص
والعربى فى صلته دخوله على المقصور عليه لير دانه لا تقع نكرة ليس ورد
هذا باعتنا قويا على تاويل قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى
بما اوله به لكونه ولا ينوب الا المعروف فى حكم المستثنى عن قوله وحكمه
فى الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على
الاندلسى حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع
الالتباس بالمستغاث وفى ذكر لك المشعر بالنفع اشعار بوجه زيادته قوله
فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضى المصنف فيما كان حركة اخره اعرابية كما
فى ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المصنف فان خفت
اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل
والاظهر ان الياء منقلبة عن هذه الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب لرفع
الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه ووقع كلمة الفاء فى عبارة المصنف وقع
فى مكانه قوله واغلامكيه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب
على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين فى كلام واحد من
غير تثنية او جمع او عطف اذ لا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب
عن المنادى وعدم جعله منادى على ضرب من التجوز والتنزيل كما فى يا
جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك

قوله لانه جى به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات اى دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اى فى الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية متحدان قوله والجمجمة القدح ومن غرايب هذا المقام انه قال المص فى ايضاح المفصل الجمجمة الرأس الا ان كان مقارنا مع اسم الجنس الا الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير ان كان قوله ويعنى به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واتا غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضى اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقى على هذا من المعارف التى حال منه قول العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة اللهم فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضى انه لم يتم بما ذكر بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء منه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما فى ساير الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبرى وقيل عربى والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما فى شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا وايها الرجل ينبغى ان يذكر اى الذى لم يوصف بذى اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله فانه امرأة امرئ القيس على الصحت اخذت منه الطلاق وهو مثل فى شدة طلب الشىء وقيل

وقيل مثلها يستعمله العموم قوله فانه نحى صار مثلا لحقى على ما يلفى من الورطة الشديدة قوله واطرق الاطراق چشم در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد فصار مثلا لمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان ان مع ناصبته وان لا يجد مفعول لا يهتدون من قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدّهم او نزين بتقدير لام التعليل قوله اى مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه لم يقصد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بقصد بيان ما هو من افراده فى هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصه العاقل بما هو المراد فى هذا المقام وحق التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به ونحوه من فوايد لفظ الكل فى التعريف فذكره به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التى ذكر فيما بعد الضامر تخص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال حتى تحت المفعول فيه قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظرها الحقيقة قوله احتراز عن الجمع الاولى احترازا عن صيرورة التعيير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم فى زيدا ضربته وزيدا مررت به واما فى زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد فى اتمام وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب قوله اى اضمر عامله بناء وقدر الكلمة على متعلق خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا لغوا له قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل عنه

متعلق بالاشتغال على تضمين لنفي الفراغ او الاعراض وجميع جعل الاشتغال
بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه
لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه او معمولا
لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اكرمه او ضربت الذي اكرمه او معمولا
لصفة المعطوف او صلته وعلى هذا فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه
مسامحة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل
او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور
اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد
ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس الفارغ
عن العمل مجرد الاشتغال بل تشغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال
لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد
مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيدا
كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا
المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك
ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة
التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لاخراجه قوله والاحسن
في ترتيبها الخ وجه الغير المحقق بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص اشكال المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وبما فعل المصنف ايضا وجه احسن الاول
عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني
تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم ههنا

في هذا القسم ما هو اغوص فيه فتأمل قوله بنصب زيد جعل ضمير بنصب
الى زيد دون اضمر عامله على شريطة التفسير اقتضاء قوله اي ضربت الخ ذلك ولك
ان تجعله تفسير الناصب اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن
قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغنى عن البيان قوله فان الاصل فيه
ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل ضربت زيدا
لما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره
قوله في نطاق الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواقع يظن في بادي النظر
انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا في القاموس
منطقة الشيء موضع يظن فيه وجوده مئنته لان يكون كذا اي جديد فيه ان يقال
انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان
الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وقيل انه رجح
بسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل ان يراد الابتداء الذي هو العامل في المبتداء
والخبر ووجه لا يتضح بذكره كونه مبتداء والثاني مصدر المبتداء الذي بمعنى كونه مبتداء
وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة
كون الرفع مختارا وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن
العوامل اللفظية لا بد له من قيد آخر وهو للاسناد يعرفه الواعي لتعريف الابتداء
وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصحح الا ان يقال
المراد صحة تجرده تصحيح فتدبر قوله اي قرينة ترجيح خلاف الرفع وهي ما زاد على
مصحح النصب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه في صورة استواء
الامرين ليس قرينة ترجيح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح والصاد
الوارد عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى

منهما لان فی صورة وجود اقوی یتحقق عدم قرینة ترجیح خلاف الرفع
وقیل لو جعل خلافه خبرا الی اختیار الرفع لم یحتج الی تقیید القرینة بالموجبة
لکن ینبغی ان یعلم ان المراد بمقتضی الاختیار فی الجملة لا موجب الاختیار
فی الترکیب والا لاستغنی عن قوله او عند وجود اقوی منهما بل لم یکن
له معنی لانه لا یمکن وجود اقوی من قرینة یوجب اختیار الرفع فی الترکیب
فافهم واما حمل قرینة خلاف الرفع علی قرینة الترجیح دون التصحیح اما لما ذکر
ان قرینة التصحیح لا محالة موجودة واما لان قرینة عدم صحة النصب لا
یجامع اختیار الرفع لان الرفع ح واجب **قوله** لان قرینتی التصحیح
الی متعلق بمختار لا بنفی قرینة خلاف الرفع بقرینة ترجیح خلاف الرفع
کما توهم بسلامته عن الحذف قیل یعارضه کون الخبر جملة علی تقدیر الرفع
ورد بان السلامة عن الحذف رجح لکن ح یکون زید ضربته مما اختیر فیه
الرفع لوجود قرینة اقوی من قرینة خلاف الرفع لا لعدم القرینة المرجحة
للنصب والمشهور خلافه بل یلزم ان لا یوجد ما یختار فیه الرفع لعدم قرینة
خلافه **قوله** کاما الاخفی الاوضح او عند وجود اما مع غیر الطلب واذا للمفاجأة
فان الاقوی الذی یوجد مع قرینة النصب لیس الا اما هذه واذا هذه **قوله**
مع غیر الطلب لم یقل مع الخبر لان المتبادر منه الخبر فی عرفهم خبر المبتدأ **قوله**
فان الرفع یقتضی وقوع الطلب خبرا وهو لا یجوز الخ قیل اولانه یلزم
کون الجملة الانشائیة اسمیة وهو قلیل قلت اذا کان وقوع الطلب
خبرا آبیا او بل لا یکون الجملة الاسمیة انشاء **قوله** فالمراد بلزوم الاسمیة غلبة
وقوعها بعدها وقیل اللزوم فی غیر باب الاضمار علی شریطة التفسیر **قوله**
بالعطف علی جملة فعلیة حقیقة او حکما نحو مررت برجل ضارب عمروا وضربه

وهند یقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل فی حکمه واستثنی سیبویه علی
الجملة الفعلیة الجملة التعجبیة نحو احسن بزید وعمرو یضربه لکون فعل التعجب له
لجموده وتجرده عن الحدوث لاحقا بالاسماء یقال والظاهر ان الجملة الثانیة
فی المثال المعروض اعتراضیة لا عاطفة والا لزم عطف الخبریة علی الانشائیة وفیه
ان عمرو یضربه استعمل فی انشاء التحزن والتحسر ومما ظنته انه ینبغی ان یستثنی
ما اذا کانت الجملتان مقولی القول نحو قال زید عمرو قائم وبکر ضربته فانه لیس
العطف فی مقولی القول باعتبار اشتراکهما فی التحقق حتی یتفاوت الاسمیة والفعلیة
فی التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت فی المقولیة بین الاشیاء **قوله**
ولا یقدر معمولها لضعفها فی العمل کانه اراد انه لا یقدر وجوبا لانه یکفی فیما هو
ما بصدده نفی وجوب التقدیر فلا یرد ان من وجوه الفرق بین لم ولما انه یجوز
حذف فعل لما دون لم کما سیاتی فی محله فلا یصح انه لا یقدر معمول لما هذا لکن
الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فیما سیاتی بمعنی یقابل الامتناع لا الوجوب
قوله انما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطفا علی النفی لخرج عنه نحو من
ضربته لانه لیس بعد الاستفهام بل معه فما ذکره لا یصیر نکتة لادراج الحرف وانما یصیر نکتة
لذکر بعد واختیاره علی الاستفهام فتامل وانما وجه ذکر الحروف فهو ان اسم
الاستفهام تجب دخوله علی الفعل الصریح فلا یجوز من زیدا ضربته صرح به الرضی
قوله لیشمل مثل هذا ازیدا ضربته فانه یجوز وان استقبحه النحاة لاقتضائها لفظ
الفعل لانه بمعنی قد فی الاصل فلا یکفی فیه تقدیر الفعل کما یدل علیه کلام النحاة ان
هل لا یفارق لفظ الفعل اذا ذکر فی الکلام فعل ولا یرضی بالفصل بینه وبین الفعل
انما اذا لم یذکر فی الکلام فعل فیدخل علی الاسم نحو هل زید قائم فنقول انما قال
حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام لیشمل نحو هل زیدا انت ضاربه فان

ان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حذف الاستفهام الى التمسك بالتركيب
المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم
بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته
وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز
هل زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكره ما ذكرنا رد لما ذكر الرضي
ان المراد بحرف الاستفهام هل لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول هل على
الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده في
الكلام **قوله** وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس
قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء **قوله** وخلافا للمبرد في انه يجب
بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها وفي ما قبل الامر قد تباعد في التكلف
اولا في التقدير وثانيا في التغير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف
المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة
بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان
يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى
الثاني لانه يصح تفسيره باسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر **قوله** اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها زيادة
اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب **قوله** عند خوف
لبس المفسر اي عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند
اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بتعين
لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال الخوف لانه مع
اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار

اذ لولم

اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر اهيد من الصفة لانه يفيد فائدة
تامة فيترد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه
متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما يراد قيد المسند اليه يكون
الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم
ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق
يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة
ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر تندل كل بالالهام
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع
اختيار النصب ما استخرجه من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون من فيضه
وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت
غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون
ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة
قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق الخ بقرينة قراءة النصب فلو رفع
وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون
المفسر صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فساد الان المدعى ان في مقام قصد
الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كانت التقييد بالوصف بمعنى صحيح اولا على انه
على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعربين مع ان الفريقين
متفقان في ذلك فتدبر **قوله** اي عنده او في داره ونحو ذلك آه فان قلت
فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده
قلت اذا كان المفسر اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره عند النصب على تقدير

ز رفع ايضا قوله قلنا هي معارضة تعرب المعطوف عليه ولك ان تقول
ما النصب مرجح بالاستغنا عن تكلف جعل الجملة خبر قلنا هذا باعتبار المنتهى
اما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار
مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله والا بالتشديد ليس في
طاقة الا عند غير الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حروف التحضيض
فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب
ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض والمص فانه اما هنا او فيما يختار
النصب فاغتنمه واما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب
ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز
فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله فالاتحاد فيما ذكرته مفقود
لخصوص المقام ان الملابس تماما يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا
به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن
فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما
يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلوق من هذا الباب بتقدير اخلوق اتيه زيدا
لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة
مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا ينعكس عليه وبهذا
اندفع ما يقال ان ازيد ذهب يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب
زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم
يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان
المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه
ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان ينتصب بذهبت حيقا اذهبت

زيدا

زيدا اذا ما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص هو مزيد نبات
له بل اختصاصه بذهب الفعل لا يسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلناه
عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى
رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء
يتبادر منه اطلاقه في هذا المثال وقد قيده المص به ايضا في شرحه ووجهه
ان احتمال تقدير اذهب زيد فمرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه
بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله
مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل
ازيد ذهب به قوله تعالى الخ يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو
صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي
ولو سلط الفعل على المرفوع ونصبه لانقلب التقييد الى الاخبار
ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب
فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط الفعل المفعول
ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة
سائر الشراح في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية
مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم
على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه
في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار
فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اي
في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر كتب
قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة

عمالهم كتابة وذكر ذلك رفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا
لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على
الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم اسباب كتابة الكرام نعم ان ههنا مانعا
اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل
شيء بل كل مفعول ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص
كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل
بين الصفة والموصوف بالموصوف قوله لان كل كائن في صحائف
اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا
يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته
غرض لا يوجد بخلاف افادة المعنى الثابت فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب
في صحائف اعمالهم كاذب بل في صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله
بحيث لا ينفاد رأى لا يتغير قوله والظاهر ان قوله تعالى الخ كون دخوله تحت
القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدئ الغير العارف بقاعدة
اعمال ما بعد الفاء في ما قبلها او باعتبار ان جعل الاشتغال خبرا خلاف
الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا في اخراج الآية عن هذا
الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر
قوله الفاء فيه مرتبطا الى تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كان يجيء
وجعل الفاء للسببية قوله وشكل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد
شكل هذه الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وبجعله ليس هذا المقام
مقام تخرج فيه الفاء عن موقعها وبمعرفة موضعها الفاء ومقام اخراجها

عنه مقام الخ قوله والآية جملتان الخ مثل قوله تعالى كل شيء فعلوه في
الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ اخبر
قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاؤه فمن قدر
العطف فيه فقد ارتكب بلا حاجة اليه وجملتين عطفا على الخبر ويكون النكتة
في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله
جملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال
ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى وكذا ان تريد
ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا
يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله
والمعنى هذا اظهر قوله واختيار النصب باطل بالاتفاق الخ يعني ان قوله
فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين وكذا ان تجعل
دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق
ح يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشار المص
الى جميع ما ذكره في الآية مع تنبيه على ما هو القرآن المعتبر فقال الآية ليست من
الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب
اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى
انه ليست التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما
الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلالتباس بالصفة لضيق الوقت
عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه
الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع الآتي مع لها الى الاحتراز
عنها بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر قوله اراسم عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول

تنا وبل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
او قبيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له ان
قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير نحو على تقدير ذكر او حذر فقد ارتكب
انه رح مالا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال
لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر
لانا لا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير راجع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه
الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون
والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق اما
للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به قوله اي مما بعد ذلك
المعمول هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل
عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل فتامل قوله
فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا بل لا بد من عايد
الضمير وكيف لا ولو تم وجوب التقدير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عايد
يصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العايد بعد التقدير عن افادة ما في
الضمير قوله بمثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا
القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضمير المخاطب وقد يجيء متكلما نحو اياي
والشر والظاهر فيه تقدير لا اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن
قول المصنف بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على
صيغة ايضا على سبيل التقاب وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك
والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتح

الح وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا يدل عليه نعم
يقال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد حذف وعال ونحن نقول
اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك
ونفسه بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن
الاسد بنفسك الحال قربه منك وابدل من الاسد عنه لا يقال فلا يكون
الضمير مفعولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لانه المحذر منه لا المحذر ودفعه بان
الضمير محذر منه ذكر لتحذير الفاعل المخاطب عما بعده بتقدير اتق لانه بلغ
في قربه الاسد منه حتى كانه نفسه ولا دلالة في عبارة التعريف على ان التحذير
للمعمول بل لا يدل الا على ان المعمول للتحذير منه قوله وان تقدير بعد في مثال
النوع غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق بتبعيده عن جزء
منه تيقن فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا
يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال
يلزم نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله فان المعنى على بعد
نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب
كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد
النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده ما بعده نفسا
او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجيه على تبعيده
عن الرذايل التي يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان
الارجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان
كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام كلام تعجب الافهام
ويدهش الاوهام قوله ويقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد

بتقدير المحذوف وبحذف المعطوف لان المقام لا يسع المعطوف والمعطوف
معا قوله واياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العطف فانه لا يجوز
في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير اياك الاسد بامتناع
ولا تنجح قوله فان قلت فليكن بتقدير العطف وما ذكر من الجواب
بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت
المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع
تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغنى عن التعرض
والبيان قوله شامل اسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاصلي
لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظ قوله فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل
فيها صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا او هو المراد
بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب
لا تقول ان يوم الجمعة الآن فعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب
يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والآن لكان للازمان زمان ولك
ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان
ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا
والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما
ينتصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض
عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى
اعتباره قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية
اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصح مفعولا

فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد
الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور
بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد
الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور
لكن لا مع هذه الحيثية لا تقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان
ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه جعل قيد الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية
مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد
مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الخ بمعناه انه ليس ذكره
من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد
لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل
فتامل قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية
معتبر بعد قوله مذكور فاغناء ما عن المذكور اغناء المتقدم عن المتأخر و
هذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار قوله
مبهما كان او محدودا والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود
ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كانت
المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان لانه على المكان
والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما الى
وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة من جهة
المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة

بيانية كأنه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان
بيا وبله بالقسم لانه قسم من الظروف **قوله** وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم
من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه
وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه وترد بان الجهات الست يشمل غير
ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم و
منهم من فسر به الزجاج المبهم بما فسر الزجاج المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه
فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما
معينان بهذا التفسير **قوله** لابهامهما اراد ابهام اللغوي لا ما يستوح منه المبهم
الاصطلاحي ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير
راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك
ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتعاويلها بالمحمول
والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير
الى عندي ولدي ويجعل لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما
لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا **قوله** وفي بعض النسخ لابهامهما
كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليهما
والمبهم **قوله** ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان
ينتصب بما اشتق او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه
وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة
ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل
مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما **قوله** ما بعد دخلت وسكنت ونزلت

قوله وحمل عليه ينبغي ان يذكر المقادير المحمولة
ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الرضي ينبغي
ان تحمل على الجهات الست لا بهذا المعنى
اما في الاستعمال فان تعيين ابتداء الفرسخ
مثلا لا يختص بموضع دون موضع بل يحول
ابتداؤه وانتهاؤه كما تحول الخلف قداما
واليمين شمالا **قوله** ولفظ مكان بشرط ان يكون
في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف
مكان كذا قال الرضي اسم المكان الذي في اوله
ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى
الاستقرار والكون ينصب بالدال على ذلك
الحدث وربما ينصب المكان المختص وهو
دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك
فلا ينصب الا بما انتصب به المكان المختص
وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت

عبد الغفور

[illegible]

ونزلت **قوله** فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اصلا فهم ان انه
مفعول به بدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن
قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وينبغي ان استعماله
مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه **قوله** فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا
بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية درآمدم در خانه **قوله**
يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال
جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد
قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت
الباب دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل
ما بعد دخلت **قوله** قلت اي مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه فعل
لاجل الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو منه في قوله اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله **قوله** اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه فيه
ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته
على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه نحو
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على
التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا
التاديب فافهم **قوله** مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب
قيل التاديب عليه الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه
التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التاديب ويكفي به
امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب

عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب الاحداث
ووسيلة قوله يخالف خلافا ظاهر الزجاج لا فائدة بقوله ظاهرا والظاهر
ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف
انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله
في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تاويل بما يؤول
معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه يمنع
كون المراد وذلك بما يؤول اليه ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين ضربته تاديبا
وللتاديب وليس قوله للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا ينجح لان قول التاديب
مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده على المفعول المطلق وحقق
اللام بالذكر التوفي بوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه بينته
على الغفلة على ان الباء ايضا منه دواخل المفعول فيه نحو جئت بالمسجد قوله
احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل
يشمل نحو جئتك للسواء قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله اث آرالى ان بالمص
عبارته الواضح الاخصر قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان
وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله و
فاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن
الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن منه
اوله الى اخره جبنا واحدا لا اجبنا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح
فلم تجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة

عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة
في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وبعض الحواشي ان هذا الرأي
ضعيف جدا لجعل ما هو محط الفائدة فاتما يقام الفاعل وخلوه عن تكلف
ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على
انه لا يجوز اصلا ومن الزواتح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل
والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كائن معه ربع فعله والظرف فاعل
مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل وهو انه هل يجوز حذف الفاعل
واقامة الظرف مقامه كما في خبر المبتدأ قوله العير والنمر وان كتب في الحاشية العير الحمار
الوحشي والاهلي والنمر وان الوثوب جنس احترازا عن المذكور بعد غيره
كما الفا لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق
ان المص الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة الخ قوله
متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر قوله او مفعولا نحو
كفاك وزيدا درهم اتفاقا النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف
لا غير يمنع كون زيدا درهما في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين
ضربت زيدا وعمرا واحد تحكم وانما جوز الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو
لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضافا ومضافا اليه ولذا جعل حسب
جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به
المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث
كما يجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل
ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله

ومعنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بمعنى معنى الفعل اعمال
سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى
الفعل هنا ولا وجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد
بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب
الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة
لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب
العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال
استوى الرجل وليس كذلك لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الاخفظ
وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا
فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب **قوله** او بمكان واحد
ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الكمال
خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان
ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان
ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في
زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير
المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم
المحافظة يعني لو لم تحفظ الناقة واهملتها ولو لم تحفظ في هذا الزمان ولدها
ايضا لرضعها وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما وداخل في عدم تركهما
قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من
باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه **قوله** وفصيلها كتب في الحاشية
فصيل بچه شتر از شیر باز کرده رضع الصبي **قوله** شير خورد و کودک **قوله** اعلم

ان مذهب

قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل فلا يجوز
ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش
ويجوز غيره استوى الماء لا بقولهم ما زلت اسير والنيل
فان الماء لا يستوي بل يجري ويمكن ان يقال اراد
بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان **قوله** او بمكان
واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان **قوله** لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها قال في الحاشية فصيل
بچه شتر از شیر باز کرده رضع الصبي شير خورد
كودك **قوله** اعلم ان مذهب جمهور النحاة
قال عبد القاهر وهو منصوب بنفس الواو وفيه
ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير
عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل
رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب
الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت
في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها
عبد الغفور رحمه الله تعالى

ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل
الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها
بمعنى مع وجعلنا اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة **قوله** واصله
واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح والاعلم
خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدم
على مصاحبه **قوله** لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما
ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان
قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعينه وانما حمله عليه جعل
معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى
انه حينئذ يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس بمفعول معه فقوله
ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في
ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم لخلو [illegible] قوله خارج على معنى عدم الامتناع
لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور **قوله** فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا الا العطف
وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء **قوله** تعين النصب ذهب فيه المصنف الى صحة قوله
تعين العطف عند غير المصنف ترجح العطف فان قلت بالزيد وعمرو خارج عن التقسيم
لانه ليس بمفعول معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال
ما يصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول
سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم **قوله** ولم يجز عطف عمرو على الشان
فيه بحث لجواز العطف بحمل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح العطف الرفع بالاستغناء عن
اعمال العامل المعنوي **قوله** وانما حكمنا بتكلف في بيان المطلق بقوله لان المعنى ما تصنع

[illegible]

والاظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى
ما تصنع قوله الحال من حال الشئ تحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه
غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لمالة نهاية وللشئ كذا في المغرب
والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين
اي مقدري الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا
هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تفهم بيان صفة الفاعل اي
مقارنته بطلوع الشمس والصاهي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم
لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سيجي
ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول لا يخفى
ان قيد الحيثية متقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل
بجاء زيد سمينا فان السمين لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد
ولا يخفى ان الحال لا يثبت الذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس
الذات وهو وان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعل في وقت خاص الا انه
ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك والاعتراض
بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه
الفعل او قام به او تعلق به قوله مثل ضربت زيدا عمرا راكبين يجوز فيه ضربت
زيدا راكبا وعمرا راكبا واما اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف
فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبهما وقد يذكر على سبيل
اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه
وتأخير حال الفاعل قوله او تبين على صيغة المضارع المجهول وعلى صيغة المضارع

المعلوم

المعلوم الى طب وهو اوضح بما هو المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل
والمفعول ولا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
لدخول احد الحالين فح لا يصح الاستثناء فقوله الا لدخول ما وقع حالا عن
المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين
انما يصح اذا تحقق ان مذاهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا
يعتد بالمفعول به محققا او مؤولا مثلا بجعل العرب الحال في ضربت الضرب
شديدا عن الضرب بلا تأويل بأحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما
مثال للفظي الملفوظ حكما رد على ما في شرح الهداية مثال للحال عن الفاعل
معنى قوله فان مفعولية زيد الخ الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون
ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة
منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس
لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب
اي يشتمل على حروف الفعل المقيد هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه
ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر
الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا يعمل كل ما يستنبط
كان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل مختص
وجعل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادي بتقدير ادعو بل يكون
العامل في المنادي حرف النداء فهي ليست من العامل المعنوي عند المص وجماعة
سمع عند النحاة التمني والترجي وما فهم الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد
خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة
ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع المخصوصة

بلا ح ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة نحو لا لجنس التقابل بينه
وبين باقي الصور قوله ان جعلت امرا حالا منه كل امر وان لو جعلته حالا
من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا نقضا قوله فيه بحث من
وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقع
الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حالا لها ومنهم من قال
فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطفا على
قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا
ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب
الحال فيه منع الا احتمال وصفيتها لان الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا
الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصحح كما في نفرق كل امر حكيم وفيه
ان منع الا لو كان مصحح لصح جاءني رجل الا عالما ولما قوله نقضا
للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع لا الا لجواز وقوع الصفة
بعد الا فقوله قرينة بلا مرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة
المعنوية من خبر المبتدأ او الحال قوله وارسلها العراك اورد انشده موثوقا
بها للتفصي الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم
يورد الاول على وجه يشعر بتشهيره اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يلقي الا
اليه واما لانه ايضا شايع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه
في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اوردها العراك اي اوردها
الماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم تغير معنى المصدر بهذا الكلمة
ولم يذدها كتب في الحاشية ازود المنع قوله ولم تشفق على نغص الدخال
كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين

والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى والصراح
نغص بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن قوله اي اراد بالارسال البعث او
التخلية الى الطعام هو الثاني وعطف لم يذدها في التفسير قوله ثم يرد مضاف
مجهول قوله من العطف الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض
والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن قوله ومررت
به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة
كوعد يعد وعدا انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية
الجهد بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة قوله متأول اي كل واحد منهما كذا قيل قلت وكذا جميع نحوه بل هو
احق بالتأويل والظاهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو جاء
بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا لكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي
اولا فاولا وبنحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجال ثلاثتهم الى عشرتهم
فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى الضماير بما تقدم منصوبات على الحالية في المجاز
لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين في المجيء وتاكيدات لما قبلها
في نفسهم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحو لان الجملة
ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة خارج اقسام الاسم بل صح ما قوله بالنكرة فجعل العراك
ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق قوله احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة
ويجوز تقدير الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح
على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال محذوفة

اوصفات فسوى هههنا قوله اى لنعرف اشارة الى ان العراك بمصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه قوله فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا النظا هو الا

قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه الراجح الذى يليق ان يكتفى به لجريانه فى الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجرى الا فى المصادر قوله فان كان صاحبها اى صاحب الحال يعنى المفردة او الجملة لا تجب منها التقدم بل الواو قوله ولم يكن الحال المشتركة الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاء رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا ضيا فسا قوله لانهما فى المعنى مبتداء وخبر فيه ان جا قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح الابتداء لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب ينبغى ان لا يفيد تخصيص ذى الحال بالاضافة الى نكرة ولا بالصفة ولا بالاستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا كان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعنى فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه تدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوى ولا على الفعل الغير المتصرف

ولاعلى

ولا على المصدر بحاله صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا يعنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل المعنوى والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به التدرب فى الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه تقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم المبتداء على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد بتجه ان العامل المعنوى كما يخالف الظرف فى عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير تتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوى حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل فى العامل المعنوى لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى قوله فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير لان اللائق حينئذ استثناؤه عن العامل المعنوى لا ان تبيين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذى الحال المجرور المتبادر من العبارة انه لا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور فى الاصح ولا على العامل المعنوى بخلاف الظرف فانه التقدم على ذى الحال المجرور

المنصوب فجائز مطلقا عند البصريين ممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع
تقدم عامله على الحال مطلقا **قوله** لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان
المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو يتبع ملة
ابرهيم حنيفا **قوله** لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض بجواز راكبا
جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولك ان تعتذر بجواز تقديم
ذي الحال لا داء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتداء
تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل
غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاشتهار
بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة
وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون
الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا
فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا **قوله** وكل ما دل على هيئة
اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي ومن
الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال
في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا
ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها
الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط
فتجعل لكل جزء من اجزاء المجزي قسطا وينصب ذلك القسط على الحال
ويأتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق

واما

واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان
مترادفتان **قوله** لان الحال المقصود منه الحال بيان الهيئة وهو حاصل به
وفيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط الجمهور فيه
ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون
الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضع
تلك **قوله** هذا بسرا بفتح البا وقد يضم كذا في القاموس **قوله** ولا حاجة الى
ان يؤول البسر بالمبسر لم يات المبسر بمعنى الصاير بسرا وجاء المرطب بمعنى الصاير
رطبا كما جاء بمعنى الصابر ما عليه رطبا وصح صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى
تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع اذا لم
يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف
على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير مراده وانما
قوله من البسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة النخل فهو انما يصح اذا كان
هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان يسمى بسرا
لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره المصنف فالوجه
ان هذا اشارة الى ما على النخل والموجه ما قدمناه فتدبر **قوله** لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز
كالعدم فافهم **قوله** لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تستعد الاشارة
بحالة البسر فيه اته فليكن ح حالا مقدرة **قوله** نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منها
رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم وله الحمد والانعام
قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب
الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال و

الی حی شاة نحو بعت یدا بیدی ای دو ید بدی یدا ای النقد بالنقد ونحو
بعت الشیاه شاة بدرهم والاصل کل شاة بدرهم وکذا قولهم بعت
الشیاه شاة ودرهما والواو بمعنی مع کما فی کل رجل وضیعته ای شاة مع درهم
مقرونان فنصب هذا الجزء ان یعطی لهما الاعراب قال الخلیل یجوز ان یاتی
به علی الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة بدرهم هذا والاخفی انه
اذا یوتی بالاصل ینبغی ان یوتی بالواو لعدم جواز خلو الاسمیة عن الواو
والضمیر ولا عن الواو الا علی ضعف **قوله** فالاسمیة وفی حکمها الجملة المصدرة
بلیس لانها لمجرد النفی علی الاصح ولا یدل علی الزمان فهو کنفی داخل علی الاسمیة
وقد تخلو الاسمیة عن الربطین عند ظهور الملابسة نحو خرجت زید علی الباب
وهو قلیل **قوله** والمضارع المثبت والحال المؤکدة مثله کما عرفت وکذا
المضارع المنفی بکلمة ما والمضارع المنفی بکلمة لم وبکلمة لا فی الاغلب ویشترط
فی المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال کالسین وسوف
ولن **قوله** ویجوز حذف العامل فی الحال لم یقل حذف الفعل لان المتبادر
منه حذف الفعل وشبهه کما شاع ارادته فی نظایره المتکررة والمقصود جواز
حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث
الهلال بینا ای هذا الهلال بینا ولا مقال فی حسن قوله قرینة حالیة والمراد
براشدا مهدیا الراشد بنفسه مهدیا لغیره المهدی اذا لم یمکن الرشد بدون
الهدایة فلا یراد ان الرشد فرع الهدایة فینبغی تقدیم مهدیا وکونه حالا
بعد حال یحتمل الترادف والتداخل وعلی الثانی لیس مع تحسن فیه کما اذا کان
صفة **قوله** ویجب حذف العامل فی بعض الاحوال المؤکدة وکذا فی حال یبین
ازدیاد الثمن او غیره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او فرا

جزء من القراء فصاعدا ای فذهب القراءة فی الصعود **قوله** والمنتقلة
قید للعامل بخلاف المؤکدة فان قلت المؤکدة التی تفارق ذا الحال
نادرا بقید العامل فلا یصح اطلاق قوله بخلاف المؤکدة قلت نبا در
مقارنة عاملها بالحال لغلبتها فیکون مؤکدة لا مقیدة **قوله** ای تحقق الوقوع
دفع لما ذکره المحقق الرضی من انه لا معنی لقولک نعت الاب فی حال کونه عطوفا
نعم یصح ان یکون المعنی اعلمه عطوفا لکن عطوفا مفعول ثان لا حال وجه
الدفع ان احقه فی تقدیر احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة
المضاف الیه مقامه وهکذا اثبته **قوله** ان یکون مقررة ای مؤکدة اما
بتحقیقه او بالاستدلال علیه لان الدلیل مقرر للشیء ومؤکد له فلا یرد
ان الحال المؤکدة قد یکون للتقریر وقد یکون للاستدلال وانما جعل
قول المص بمعنی شرط وجوب حذف عاملها لتطبیقه علی ما هو الحق من کون
الحال المؤکدة اعم من مؤکد الجملة الاسمیة والفعلیة کما صرح به الزمخشری ومنه
قوله تع ولا تعثوا فی الارض مفسدین لکنه تکلف لا یرضی به صاحبه
قال المحقق التفتازانی فی شرح التلخیص الحال المؤکدة مخصوصة بمضمون
الجملة الاسمیة فلیس قوله تع ولتوا مدبرین منه فان اردت لها اسما فلتسم
دائمة **قوله** لمضمون جملة احترز به عما یؤکد بعض اجزائها الی یرید ان رسول
لا یؤکد الا الارسال لا ارسال الله اذ کون الشخص رسولا لا یطلب الا الارسال
دون ارسال الله لکن هذا اذا ارید بالرسول معناه اللغوی اما لو ارید معناه
الشرعی وهو انسان بعثه الله الی الخلق بکتاب ونحوه فیؤکد مضمون الجملة
وهو ارسال الله **قوله** ولا بد ههنا من قید اخر فیه نظر لانه یصح ان یراد بمضمون
جملة اسمیة ما له مزید اختصاص بالجملة الاسمیة وهو ما لم یکن مضمون فعلیة ومضمون الله

نحو شهادة الله وهو يقول شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة فيكون
الاسمية ليس يتسقا فيها ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط
احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرد اللباب والله اعلم
بالصواب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين قوله اي
الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قتلت
اي قتلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بالجنس
نحو حسن زيدا اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه
بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس تمييزا عند البصريين لتعريفه
المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل بنحو غبن زيد رائه و
سفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين
مع انها يرفع الابهام ويدفع بان المعنى غبن في رائه والمت كبد
بطنه وسفه نفسه بالتشديد على حسب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي
ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه
وسفه نفسا والاوجه ان يجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه
الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة بالنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز
قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام
عن المعنى المراد وهو الموزون وليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا
اشكال لم يوجد له الآن الحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر في
ما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذه لئلا تنزل
فانه من مزال الاقدام قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا اذا تعذر
العمل باطلاقه والتعذر هنا لانه لو كان على اطلاقه لكفا ذكره وبعد فيه

ان

ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال
المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال
في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت
بمعنى الوضع وبحسب الاستعمال فلا يندفع تغير الثابت بما يقابل الحادث
في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه
فلا بد من تكلف تحمل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثالها بانها
من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما قرر غير مرة ولو فسر المستقر
بما هو الثابت في قصد المتكلم كان التمييز للتعبير بعد الابهام ليتمكن في الذهن
فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان
المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فازاله بالبيان
هنا قوله ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح
حينئذ حملا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح لكون ذا
عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال
تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه
وكذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا لتعارف بعد ماذا في المبهم قوله عن ذات
لا عن وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع
الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفته
العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كاين تحت الزيت وذلك
فرق واضح لا خفاء فيه الآن حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات
ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل
مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا عين ذاته بان بين انه من

جنس الزيت وبعده يشكل نحو وج تمييز هو صفة لله دره فارسا فانه رفع
الابهام عن الصفة فان النوعي من وضع المشتق للمعنى الآن يقال
التمييز اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته
والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه ينبه عليه انه لا يناسب في كفى زيد
رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في
مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء منونا وجعل زيد بدلا قوله ومعنى
ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى
مجازيا بالقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة
تقتضي ان يراد ما يقابل النسبة في جملة او شبهها او اضافة ونحوه
على ما ذكره على التمرة مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد
المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله
والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل
ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل ظرفية المدلول للدال فان المفرد
المقدار مستعمل في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن
لو قال نصف المن لكان بيانا لمنوان ايضا فانه تثنية من بالقصر و
هو افصح عن المن بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال
ثمانية مكاكيل والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف
رطل الى ثمان اواقي ونصف الاوقية او ثلث كيلجة والكيلجة منا وسبعة
اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية
استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم

وثلثة

وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط
طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية
واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بضم الميم
والدال مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل
اذا ملاهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت
جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي غير العدد
والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا
وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وربه
بما يتم به المفرد ما يتم به المفرد مما ينصب التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام
ايضا بقي ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سياتي وانما القصد
للاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفته
اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه
لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في
الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال
غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب
اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب
اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه لا يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل
بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب
ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف لكل فرد وفرد
قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير
في ربه رجلا وهذا في ما ذا اراد انه بهذا امثلا قوله عندي راقود خلا في

فی القاموس الراقود الدن الکبیر او الطویل یستیع داخله بالقار وفی الاساس
کیال معروف لاهل مصر یأخذ اربعة وعشرین صاعا قوله وهو ماتشابه اجزاءه
ای تشابه اجزاؤه فی اسم الکل والاولی وهو ماتشابه نفسه وجزؤه وذلک
ان یجعل تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الی ضمیرها واجزاءه مفعولا به ویشکل
بالابوة لانه لا جزء له فالاولی الاقتصار علی الوقوع مجردا عن التاء علی القلیل
والکثیر قال الرضی اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم یقصد یلتزم التاء
قوله طاب زید جلستین للنوع جاز ان یقال طاب زید جلستین للعدد
وانما مثل بطاب زید جلستین دون ان یقول عدل ثوبین لانه یمکن
المناقشة فی کون ثوبین للعدد بخلاف جلستین بالفتح فانه لقصد الافراد
لا محالة وفیه انه من قبیل التمییز عن النسبة وکلامنا فی التمییز عن ذات مذکورة
فهو خارج عما نحن بصدده واعترض علیه بان التاء اخرج الکلمة عن کونه
جنسا فهو خارج عما فیه وفیه نظر اما اولا فلان التاء فیها من اصل الکلمة سواء
کانت صفة المرة او النوع ولیس الفارقة بین الجنس والواحد فلا ینافی کون الکلمة
اسم جنس شاملا للقلیل والکثیر من انواع الجلوس او افرادها واما ثانیا فلان
المناقشة فی المثال لیست من دأب المحصلین والجواب بان الشارح اجاب
علی سبیل التنزل لیس مما یستحسنه ارباب الترقی قوله یمکن ان یجاب عنه
بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعید جدا ومع ذلک الاولی ان یقال افراد
الجنس بدل حصص لان الحصة لا یطلق فی المتعارف الا علی الفرد الاعتباری الذی
یحصله الفعل من اخذ المفهوم الکلی مع الاضافة الی معین ولا یطلق علی الفرد
الحقیقی قوله ویجمع فی غیره ای یورد التمییز علی ما فوق الواحد قد جاوزه
التکلف کیف والجمع اذا قوبل بالافراد یراد به ایراد صیغة الجمع مع انه لا فائدة

الی تکلف

الی تکلف لان المصنف لم یجوز فی قصد المتعدد الا صیغة الجمع فلا یجوز عنده
الا عدل اثوابا صرح به فی ایضاح المفصل ویؤیده انه لو لا المراد بقوله
ویجمع فی غیره حقیقة الجمع لکان یستغنی عنه اعلم ان سوق الکلام ناظر الی
ان المراد بغیره غیر الجنس من التحقیق ان المراد غیر الجنس المقصود به الانواع قوله
ثم ان کان ای المفرد المقدار الظاهر ان الضمیر راجع الی المفرد المقدار غیر العدد
وان کان الحکم المذکور شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله او المعنی ان وجد التمییز
لا موجب لجعل کان فی التوجیه الاول ناقصة وفی الثانی تامة وکانه اراد
الاشارة الی توجیهین لکان فی التوجیهین والتوجیه الثانی بعید جدا لان جعل
التمییز متلبسا بتنوین المبهم او نونه رکیک جدا والمتبادر من قوله جازت
الاضافة اضافة المتلبس بالتنوین لا اضافة الشیء الیه ولا داعی الیه الا رعایة
مشارکة ضمیر یفرد وان کان فی المرجع والمصنف نبه علی ذلک التفاوت بالعطف ثم
بانه لیس هنا التراخی فی الزمان بل لتفاوت الحکمین فی ان احدهما متعلق بالتمییز
بالتمییز والاخر بالممیز قوله انه اراد عشرین رمضان یجب ان یقال عشرین رمضان
لان رمضان وان کان غیر منصرف للعلمیة والالف والنون المزیدتین
لکنه اذا وقع تمییزا یکون منکرا لوجوب تنکیر التمییز وقع فی الالتباس فی هذا المثال
ایضا نظر لانه فی صورة الاضافة الی التمییز نکرة معروفة وفی صورة الاضافة
الی غیره معرفة غیر معروفة الا ان یراد الیوم العشرین من رمضان لکن سوق
کلامه لا یساعده قوله وعن غیر مقدار قال الشیخ الرضی هو کل فرع حصل
بالتفریع اسم خاص یلیه اصله ویکون بحیث یصح اطلاق الاسم الاصل علیه
نحو خاتم حدیدا واما النوع الذی لم یحصل له اسم خاص فلا یجوز انتصاب ما یلیه
علی التمییز نحو قطعة ذهب اقول فیشکل تعریف التمییز لقطعة ذهب لان ذهبا

برفع الابهام المستقر عن ذهب قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في التمييز لانه يحكي فتأمل قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة تستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها ترفعه القسم الثاني من التمييز الاثر ن ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر قوله وكذلك كل ما فيه كان معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان منها معنى الفعل وليست بشبه جملة بل جملا واعلم ان في قوله هو اسم فاعل المسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا وينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكر بها نك جملا رجاء ان لا يخفى حسبك على نحوك والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمميز به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد قوله لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسبت فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله في القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره جعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن

نصبا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا التقييد لدفع ما اورد على التعريف بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله بما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا لما صار شرطيته ان قوله والا اسناد الطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصبا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه على القول المصنف والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا المقام من مزال الاذكياء وقد خصصت فيه مزيد فضل تغبطني اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شيء ولم تحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصايص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لجنيته مع ما لا يحصى من العجائب قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه ان لا ابهام ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله في متعلق زيد وهو الذات المقدرة اي متعلق الذات المقدرة دون عين زيد فقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تعبير للذات المقدرة التي جعلها المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد وهو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما

الظاهر ان ضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصبا في
المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه
تعسف جدا **قوله** اذا اردت اباء واجدادا واراد بالاجداد ما فوق الواحد
قوله فانه اذا قصد تثنية وجمعيته لا يلزم ان ينتفي ذلك الجنس صفدانيا في
المسبوق عنه انه تثنية الجنس وجمعيته لا يخفى قصد الانواع بل ان يشترك
بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف
يحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما احمل نسيانه لما شيد عنق بيت
قوله الواو بمعنى مع والطبوع مفعول معه بمصاحبته فاعل كانت اى كانت
الصفة ومطابقتها له اى لما انتصب عنه ومما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا
معه لمصاحبته خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجعله فاعلا
انه بتاويل ثبت الاسم فاحتيج الى اوله لصحة جعل الخبر فاعلا معنى او هى
في بيت العنكبوت فاثبت الموع بما احوج الى الثبوت **قوله** اى
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه يعنى الطبوع يصح ان يجعل
مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام
وسياقه لانه جعل التميز مطابقا لما انتصب عنه او المتعلقه فالمناسب ان
يجعل الصفة مطابقا له لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة
مطابقة له وان صح العكس ويكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول
المعنى له **قوله** ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى
اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول لاث التوجيه السابق **قوله** واحتملت
الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب ان يكون
مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا **قوله** لكى زيادة من فيهما

زيادة

زيادة من في التميز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التميز عن الذات
المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى
وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم وكان المصنف معه حيث صرح بتجويز دخول
من على التميز عن الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتأمل **قوله** يؤيد
التميز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال زيادة من ليكون تنصيصا على ان
المراد التميز لا الحال **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق لشكل بما
اذا كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند
الجمهور مع ان عامله اسم تام من اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول او
يتقدم التميز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق **قوله** اذا جعلته
لازما يعنى ان التميز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي
مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا
فجرنه منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تميز عن نسبة الانفجار لعدم
احتمال سوق العبارة اياه والانقال او فاعلا لما تضمنه وكذا الحال في امتلاء
الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين المتابعين فقد ان تصحيح كلامه عليه **قوله** ههنا
بحث ليس البحث واردا لان سر وجوب تاخير التميز عن العامل كونه فاعلا اما
حقيقيا لو رد الفعل المذكور الى المتعدى واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا
لكونه فاعلا حقيقيا باطرادها الماحق من الوجه **قوله** ما يورد على قاعدتهم
المشهورة وهى ان التميز الخ قاعدتهم المشهورة ان التميز عن النسبة فاعل في المعنى
ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا الارض عيونا **قوله** فانها تجوز ان تقدم التميز
على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول فكلام المصنف قاصر لانه ان اريد بالفعل
مجرد الفعل ليفيد ان خلاف المازنى ومبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه

كما هو المستفيض فى كلامهم يفيد ان خلافهم فى جميع ما يشبه الفعل وما كاد
نفى قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفى **قوله** المستثنى فى المصادر ان
الباب وذلك على ذكر الشئ مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين
ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرة فى الجملة ومرة فى
التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء تجعل المستثنى منه شيئين قسما داخلا
داخلا فى الحكم وقسما خارجا عنه **قوله** ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج
يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راى المحقق الرضى حيث عرفه بالمذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له
مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف
المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى
فى المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى **قوله**
وهو المخرج سواء كان الباقى اقل او اكثر او مساويا **قوله** من متعدد اى عن المراد
منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ
لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله فى الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج
المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك فى جاء فى القوم سوى زيد فانه ظرف
للمجئ وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب
بهذا الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة
اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجئ بالظرف قرينة
ان المراد سواه ولك ان تريد انه يخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد
جميع المتعدد وينسب الشئ اليه فياتى بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا يلزم
لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد بل قصد النسبة ليخرج عنه شيئا ثم

تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما يتيسر فى تحقيق المقام ولا تجد فى كلام غيرى
تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام **قوله** سواء
كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد
وباعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه
متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار
التقدير بان يجعل متعددا بالتاويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد
فى العبد الا بجعله فى تاويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اى المستثنى
لا يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءنى زيد ليس الا **قوله** اى بعد الا واخواتها
لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة **قوله**
فى كلام موجب اى ليس بنفى الخ هذا هو المعنى الاصطلاحى للموجب وغير الموجب
ما يقابله **قوله** وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون
تفسيرا لما اصطلح عليه فى الكلام التام فى باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما
ناقصا **قوله** لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام فى كونه
منصوبا بالنصب المستحقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فحينئذ لابد من قيد
تام ليتم الضابطة **قوله** الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا انقضا
المص بقوله القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه
على المثال وجواز ان يكون مصنوعا **قوله** او مقدما لم يعد كان فى هذا القسم
وقسم المنقطع كما اعاده فى خلا لان الثلثه تشترك فى وجوب كونها بعد الا
بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله فى كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوف
على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فى القيد لا محالة فقول
الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب فى المستثنى

في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان نقال
المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا كما يجي حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا
الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا
بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما **قوله** سواء كان في كلام موجب او غير م
اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم تقيد كلا منهما بما يقابل
الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين اي المستثنى منصوب ايضا
وذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى
ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بعدها
وان ليس حرف عطف البتة والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم
الا حمارا اي تقديره لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس
لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد به
الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم التابع
قوله في الاكثر متعلق بمنصوب **قوله** اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد
نحو ما جاءني زيد الا عمرا **قوله** او الى البعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع
الى البعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلت
الى البعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم وتعلمه عموم النكرة في الاثبات
اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هاهنا
المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة
للاستغراق **قوله** وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان
مضاف اي زمان خلا زيد كما في مدة سافر فيطابق في المعنى ما خلا **قوله** اي النصب

قول اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا **قوله** لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب اكثر الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تع ومنهم من قال بتقدير المضاف والتقدير الا مكان من رحم من الامر او الا مكان من رحمهم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له بعصمك اليوم من يعتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله تع ونجاهم يعني السفينة **قوله** الا ان يحتمل ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وغيرها ليست بموضوعة بل موضوعة لمعنى اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة عبد الغفور

بينهما انما هو في الاكثر الاستعمال الانسب ان نجعل المستثنى المنقطع والـ
المستثنى بخلا مما يختار فيه النصب **قوله** تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا
لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر
يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا
على ان الضمير راجع الى المجي او الجائي او البعض **قوله** اي وقت خلوهم الظاهر
خلو بعضهم وكذا في قوله وقت تجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على الوجه
لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا **قوله** وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل الذي لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم
صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن
المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجي لا يوجب
اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل
مضافا اليه للمجي فيكون التقدير ليس المجي مجي زيد يفيد المقصود لكنه تكلف
لفظا ومعنى فافهم **قوله** ولا يتصرف فيهما ولا الغير لا يكون الى غيره مما يكون
وما كان ولم يكن **قوله** حال كون المستثنى واقعا في محل يكون تساوى الا
لا خفاء في سخافة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا الفن ويجوز
فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه
يجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل
ومما يقضى منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى
اذ لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كما قيل والبدل المستثنى بعد الا
والمقصود بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود
قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب

[illegible]

لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليوافق
النسختان في المعنى لانه ح لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى
وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال
المستثنى هو منه لا يقال احترز تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد ايضا هو تقدير
الضمير العايد الى الموصوف في قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه
صفة ثانية لكلام **قوله** ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما ما ذكره من
وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة الحصر الاستثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم
المنافي للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم التابع
ولا يقتضي تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى
المتقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان في ذكر قوله او متقدما
وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام
موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج ههنا الى التقييد
بعدم كونه متقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا
يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل
فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على
الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان
المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن
التقييد بما يخرج المستثنى المتقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين
احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم
اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام يتضمن الاستفهام نحو ما قام
القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز

البدل

البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المصنف لم يستوف اقسام
اعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة
ليس ما يقابل التبعية **قوله** ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل
فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن
الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع انه ان اريد ان كان عامل المستثنى منه
يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل
المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول
ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو
معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله
الفعل بواسطة الباء فقد سها **قوله** فالمراد بالمفرغ المفرغ مما حذف فيه
الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان يستغني عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ
وصفا للمستثنى لحال متعلقه فيكون الحال المفرغ عامله وان يجعل المستثنى مفرغا
عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له **قوله** وهو اي والحال
ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على
المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير
عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى
والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب
جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم
المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى منه بحوي الكلام اي لا يعرب
على حسب العوامل في الموجب وقت الاوقات الا ان يستقيم المعنى **قوله** ليفيد
فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو

فائدة من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام
صادقا بخلاف المنفي على ما ستحققه **قوله** مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون
فاعلا يفيد **قوله** نحو قولك كل حيوان متنازلما يصح فيه الحكم على سبيل العموم
لا بما نحن فيه **قوله** الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة
المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء
في غير محله قلت ما ل بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب
كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن **قوله** اذ معنى ما زال ثبت
الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة عن التامل في بيانها وما يقال ان
الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات
وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان
افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي
عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام
الثبوت **قوله** لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفي النفي
الا للاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات
لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات
لا يتوقف عليه فقد غفل **قوله** فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق
بل في الماضي منذ قبله **قوله** او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم لمي
مبالغة فوق ان يقال الكمن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل
العلم حق بالانتفاء من عدة متقابلات **قوله** واذا تعذر البدل لا يخفى ان
هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب

قوله لان نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه **قوله** ما فاتني لوقت بالبناء الزيدة [illegible] الموجب يكون ليس [illegible] الاستغراق للتصور الايجابي النفي يعذر فيهما حمل البدل على اللفظ لكان اولى **قوله** فمن ويحمل يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيهما ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف الا ان يتوهم انه بدل محمول على لفظه واصوب من نصب لا اله الا الله لان العامل فيه وهو الخبر المحذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا لا فتى الا علي **قوله** قيل انما وصف به لو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير عبد الغفار رحمه الله تعالى

الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة
المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع
ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب
فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب
هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع **قوله** فعلى الموضع محله
اي يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما
لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا
لابهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا لا يعم
لابهام نحو ما جاءني من احد الا زيدا وقد يفضي خوف الابهام الى امتناع النصب
ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل هنا عن اللفظ ابهام الكفر و
بينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف **قوله** قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم يتوهم استثناء الشيء من نفسه لا يندفع قوله ولا شيء
وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا لحمل التنوين على التحقير **قوله** لان من الاستغراقية
لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد في الاثبات
عند الاخفش لكون الاستغراقية لا تزاد اتفاقا ولامتناع زيادة من الاستغراقية
بعد الاوجه اخر في هذا المثال وهو ان الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور من انه
لم يفيد كلمة من **قوله** لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا
لو ابدل عمرا عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى **قوله** وما ولا لا يقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل
الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل يقدر وفي
سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم

بجوثها

[illegible]

الى البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين والمكان توجيه
قوله لا تقدر ان على انهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب
الاول ولا يخفى انه لا فائدة فى قول المص عاملين بل يوهم جواز التقدير
غير عاملين **قوله** ضمير مرفوع الى النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت
عملها لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل فى لفظه ثم اذا كان العامل
فى لا يغير المعنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو
وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر
اذا نعت اسم لا المبنى الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريفا جاز رفعه
والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن **قوله** وبعد حاشى فى الاكثر لكونهما
حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى فيه حاشى بلا نون الوقاية وعدم
صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة
من قوله فى الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة
بعد فى قوله وبعد حاشى للتصريح باختصاص قوله فى الاكثر به **قوله** ومعناها تنزيه
المستثنى فلا يستثنى بها الا عن نسب اليه سوء **قوله** اى براءة الله يعنى فاعل حاشى
ضمير الله تعالى اضمر عن غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشى زيد متعلق بالفعل
المذكور واقتضاه الى زيد على سبيل التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله اياه
فالاظهر ان فاعل حاشى ضمير الفعل المتقدم اى بر المجئ زيدا عن نفسه جعل
امتناع المجئ وانتفاءه عنه بمنزلة تبرئته اياه **قوله** انتقل اعراب اليه فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جائنى غير زيد وعمرو
بالرفع لان المعنى ما جائنى الا زيد وقيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا
كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه

بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فافهم **قوله** وقيد حمل
نحو ما جائنى رجلان الا زيد قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل
لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين **قوله** منكورا اى منكر
لا يعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص
الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضاف كان نحو جائنى اخوة زيد الا عمرا
فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جائنى هولاء الا زيدا او اسم
موصول نحو ان الانس الا الذين امنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا
لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر
قوله نحو جائنى رجال الا واحدا الا فائدة فى هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقى بعد
المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا يعنى
قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه فى بيان هذه القاعدة اذا
كان مراد المص بقوله لما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المص اليه حيث
لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه
المص التفاتة اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح فى حذفه فان قلت قد التفت
المص الى مجئ الا صفة فى جمع محصور حيث قال وضعف فى غيره قلت لما ضعف
مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل
التعذر فى المحصور جعل استعمال الصفة فيه ضعيفا والافصح فى وصف المحصور المتعذر
الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف فى غيره سقيما
الا ان يجعل ضمير فى غيره الى تعذر الاستثناء **قوله** وتعذر الاستثناء لعدم دخوله
انه فى الذهن بتعين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل
وهو لا يكفى فى الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول

وعدم ۹ وجه عنها بيقين قلت نفى الدخول بيقين افاد الدخول
شك فما فاد ما ذكره المص وبعد فيه نظر لان الدخول بطريق الظن وهو يكفي
في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر
الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص
بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو
كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى وتبعه
ووافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه
انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان التعدد
يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما
آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى
ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء
نحو لنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لا ان الجميع من حيث الجميع
غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف
الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود
الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر انه يصح
الاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى
عنها بعين هذا البيان فحسن التأمل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة او
الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا
كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب وقال
في البيت شذوذان احدهما الاول في قوله الا الفرقدان شذوذ فان الفرقدان
احدهما وقوعه صفة لكل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين

وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مما لم يخل فيه
عن استعمال الشذوذ ولكن كون الا صفة فيه شاذ وكان الشاعر
قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين
معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا استثناء اي الا
يكون الفرقدان اي ان لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان
كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا فقد هذا واعرفه فانه
فضلا قوله وعند الكوفيين الى يعني في نصبهما على الظرفية خلافا فمعنى
قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما
ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه
الشارح منهما في قول المص على الظرف مسامحة ومراد الظرفية ليس بمعروف
بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى
صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف
قال الرضي ما نقده ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى
اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر
عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير لفظ
المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء
ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف
في الاصل لا في حال الاستثناء قوله ويستعمل فيها اي اخواتها ولهذا لم يشبهها
المص ولك ان تجعل ضمير ويستعمل فيها الى كان واخواتها لان كان التي
ثبت لها الخبر لم يعرف بعد قوله واراد بعديته المسند لدخولها ان يكون
اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ

فی تعریف الخبر تعریف للشیئ بنفسه فالاولی ان یقال ان یراد بعدیة المسند لو دخولها
ان یکون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فیه نظر لان کون هذه الافعال
من دواخل الجملة الاسمیة یحکم بان یکون الاسناد قبل دخولها فلا یصدق التعریف
علی خبر من اخبارها **قوله** وامره کامر خبر المبتدا فی اقسامه واحکامه وشرایطه
علی ما سبق یعنی المراد تشریکه مع الخبر فی الاحکام التی تلیق لا فی جمیع الاحکام
لانه المتبادر بعد ذکر الاحکام لشیئ وتشریک الآخر معه فلا یرد انه لا یشارکه خبر
المبتدا فی امتناع کون خبر کان واصبح وامسی وظل وبات ماضیا عند بعض
ویصح ان یکون ماضیا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقیاس
ان لا یقع خبر یکون واخواته مستقبلا لان هذا الحکم لم یسبق علی ان
ابن مالک خالف فی ذلک فیجوز ان یکون المص معه وکذا لا یرد انه یمتنع
وقوع خبر صار ماضیا وکذا لیس ومادام ومازال ولازال ومرادفاتها لان
صار للانتقال الی ما یستمر غالبا ومازال واخواتها للاستمرار والصالح
للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما مادام فلان ما المصدریة للمدة تقلب
الی معنی الاستقبال غالبا واما لیس فلانه للنفی مطلقا کما هو الصحیح من مذهب
سیبویه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **قوله** وتقدم
علی اسمها حال کونه معرفة لما کان یتجه علیه ان المخالفة لخبر المبتدا لا تظهر
بذلک بل بتقدم نکرة مخصصة ایضا تکلف الشارح لدفعه بقوله حقیقة
وحکما **قوله** وذلک اذا کان الاعراب فیهما اشارة الی ان الطلاق کلام
المص لیس علی ما ینبغی ولا بد من تقییده ویمکن دفعه بان المص لما جعل حکمه حکم
خبر المبتدا استغنی عنه کونه تعریفه مانعا عن تقدیمه فانه لیس له هذا
الحکم من احکام الخبر واما امتناع التقدیم فیما اذا انتفی الاعراب فیهما

قوله وکذلک اذا انتفی الاعراب واما ما
وقع فی بعض القواسم فی قوله نعم ومازال
تلک دعواهم ان تلک ض فلعل ذلک
مبنی علی ان الحق فی کون تلک دعوی
قوله وهو کان بعد ان الاطلاق لیس بجید **قوله**
فی مثل الناس قال الشیخ الرضی یحذف
کان مع اسمها بعد لو وان کان اکثر
ضمیر ما علم من غایب او حاضر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصین ای ولو کان العلم بالصین و
بعد لدن واخواتها نحو ایتک لدن قائما
ای لدن کنت قائما **قوله** وهو ان یجئ بعد
ان اسم وجاز تقدیر معه وفی علمه ونحو ذلک
مع کان المحذوف واما المتحتم بنصب النصب
نحو اسیر کما تسیر ان راکبا فراکب وان راجلا
فراجل ای کنت راکبا فانا راکب وکنت
راجلا فانا راجل عبد الغفور رحمه الله

فیهما اشارة الی ان الطلاق کلام المص لیس علی ما ینبغی ولا بد من تقییده ویمکن
دفعه بان المص لما جعل حکمه حکم خبر المبتدا استغنی عنه کونه تعریفه مانعا عن تقدیمه
فانه لیس له هذا الحکم من احکام الخبر واما امتناع التقدیم فیما اذا انتفی الاعراب
فیهما والقرینة فلیس من احکام الخبر بل من احکام الفاعل والمفعول ولا تری ان
یقول وذلک اذا کان الاعراب فیهما او فی احدهما لفظیا او کان هناک
قرینة تعین الخبر یرشدک الیک قوله فیما بعد وکذلک اذا انتفی الاعراب
ویحذف عامله ای عامل خبر کان ولا یخفی ان ارجاع الضمیر الی مجرد خبر کان
دون خبر کان واخواتها بعید سیما وقد سبق ضمایر رجع کل منها
الی خبر واخواتها ولک ان تجعل الضمیر راجعا الی خبر کان واخواتها وتجعل
قوله فی مثل الناس قیدا له تخصصه بکان **قوله** فی مثل الناس مجزیون
باعمالهم ان خیر فخیر ای بعد اذا لم یشتبه اسمه بحیث یشتبه المقصود وکذا یحمل
ولا بد من قید اخر وهو ان لا یکون المحذوف بعضه الخوان خیر الکون فخیر
فانه یجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصین ای لو کان العلم او
ولو کنتم بالصین والتفسیر الاول مستفیض والثانی خاص **قوله** ویجوز فی مثلها
ای فی مثل هذه الصورة جعل ضمیر مثلها الی هذه الصورة والاظهر جعلها
الی هذه الجملة وانما قال المص فی مثلها ولم یقل فیه بارجاع الضمیر الی المثل
المضاف الی الجملة المذکورة لانه لم یرد بمثلها ثانیا ما اراده اولا بل ما هو
اخص منه وهو ما اشار الیه تفسیر الشارح فاحفظ هذه النکتة الجلیلة
ولا تغفل فی مثلها **قوله** وهو ان یجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قبل
هذا المنقوص بقولک اسیر کما تسیر ان راکبا فراکب وان راجلا فراجل
ویمکن ان یدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة فی مثلها من التراکیب

قوله [illegible]

من التراكيب المبليغه وهذا التركيب مصنوع لا يعتد بكثيف والحق فيه ان راكب
فهو راكب لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان سير الراكب
كان سير راكب وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم و
يجوز تقدير ظرف مع كان للخبر **قوله** اربعة اوجه اى الوجوه المشتركة في جميع موارد
هذه الجملة اربعة وقد يختص بعض مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد
فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو
المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله
بسيف نقل عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى
ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى الكثير
اعتمد فاعلي فطانتك في استخراج ضروبها **قوله** اى ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه الى المظروف لا الى الظرف اى جزاء
ذلك الخير فاندفع به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله
خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده في لو جعل
مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف
فتدبر **قوله** فكان جزوه خيرا اى فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل
اذا حذفت فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم
انه ليس مراد المصنف من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب
فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان احتمالات خروجا عن المبحث وكلام القوم
شائع في نظر الناظرين **قوله** اى لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا
المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاء بمعنى ان الشرطية
في هذه الصور وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في معناه

لانه

لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا
ولو كان كما ذكر المص تابعة البصريين فالتركيب ماضوي والقاضي
هو الحوح الاستعمال فما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب
لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقوله
انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان
كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اى نفتخر والكوفيون يستغنون
عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق
بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة
ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه
بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي
ما في حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان ومنع
لحذفها غرض يمنع زيادته **قوله** واقتصر المص على الاول انكر الشيخ الرضي مجيء
اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجب
بلا تغيير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت
بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر
لم يثبت منه هذا القول **قوله** اسم ان واخواتها ويستعر فيها اى اخوات
ان وهو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب
ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه من تلك بيانها لاتيانها في قسم الحروف
قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا او الالم يكن التعريف
جامعا او مانعا **قوله** اى لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة

ولاحاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشير
بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى
نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو ثبوته للجنس ولك ان تبقي صفة الجنس على
ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك
قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن اكثره منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك
نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى
ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب
اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف ساير
المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص باسم لا قوله ولا يبعد ان يقال
تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل قوله خرج به مثل ابوه
في غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج
بقوله لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج بلا
محالة فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه
في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا القدر
كاف قوله او شبيها به هذا مما اختلف فيه اللغات ففي بعضها
لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيههما
على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول يتعلق بالاول
وفي الثاني بفعل يدل عليه الكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله
خبرا لان المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا
كما في الاول قوله لك على النسخ المشهورة من نسخة المتن ليس هذا بعيد جدا
اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المتن ليس

فذ

١١٢

حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم
مثال الحذف قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس
ما ينصب الكسر بلا تنوين فذكره في تبيين ما ينصب غير مستحسن وقيل
بتنوين لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث
يبنى على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع
منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيصار كالمضاف
والانسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني عليه
لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر قوله
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا
وجب التكرير في النكرة المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة
على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه
عليها نحو ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس
المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه قوله هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله
فيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل
من قبيل رجل عدل قوله اي احسن بخلاف الثاني يقال حذف اللام من العلم
القائم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر بها استعمالا واجب الا ان يتوسع
فيما اذا اول او وقع في مكانه من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقرونا به قوله
اي فيما كررت فيه لا الخ يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة جاز فيها
مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا لاستيناف العطف
ولم يذكر الاخبار واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال

المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف عطف
الاسم على الاسم والخبر على الخبر **قوله** فانها بحسب التوجيه تزيد كما في الشافية خمسة
الوجوه لتستفيد **قوله** على ان تكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان تكون في
الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها **قوله** عطف مفرد
على مفرد وخبرهما محذوف لم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد
لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل
ونحن نقول لا حول ولا قوة الا بالله في حكم لا واحدة اذ مآله لا شيء من الاحوال
الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان ثم ان اعترض
عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على ما اطلع الاخر **قوله** بحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية مستفاد منه ان خبر الجملة الثانية
مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر **قوله** فالاولى ان يقال بانه
وخبرها بانه **قوله** حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب او حملا على
المحل القريب فان الاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع
بالابتداء **قوله** فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون
ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير والتكرير ولا يجب الالغاء في كلتيهما بل يجوز
الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال **قوله** وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل الاولى وجه ضعف اظهر مما ذكر واوجه
انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها
من نصب الخبر والضعف عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف
الاول ولم يقل ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المقصود
ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف

اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته **قوله**
واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لا لبيان ان الهمزة لا تغير عملها الا ان
الاظهر تنفيها في الحال مع التعرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ماء اشربه على
نفي الماء وفي الا نزول عندنا مع نفي النزول وقد عرانه اذا ابطل النفي في كلمة
لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في الشبيهتين ايضا الا ان يقال
اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب
دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف
سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغيرها على الخبر
فيصير اسمها مفعولا بمعنى الا غلام اتمنى الغلام اولانه لما كان تغير عملها
دخولها الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغير بدخول الهمزة
ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزائدة
نظرا الى لفظها **قوله** اما الاستفهام حقيقة الظاهر ان الشارح على ان
مقصوده حصر المعنى في الثلاثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجيء بها حرف
الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة
بالذكر لمكان الاختلاف فيهما دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها **قوله**
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه في وجوب الانتصاب بحث
لجواز ان يكون بعد كلمة التحضيض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف و
يقال المراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا اخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة التي
تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت بفعل كذا **قوله** ونعت اسم لا المبني
يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام اسم لا وخرج عنه الا

ما وبارداً فان بارد والبس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم مفعول و
يعني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حالا
من ضمير مبنيا اى لا التنكير لا وجه يدعوا الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع
وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولكن الاولى ان تجعل مفردا حالا
من ضمير في اول ويليه حال من ضمير مفردا فيكون حالا كل عامل يليه ويكون التقييد
كلها للموضوع قوله اى فحكمه الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب
قوله وان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيدين والصواب
ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة
يتعين العطف على المبتداء ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير
لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه علم فيما سبق لا يوجب
التقييد لاخراج لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام قوله ولم تجعل في حكم المتصل
مظنة الفصل آه لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل
بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد
وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا ان قوله
حكمها حكم توابع المنادى قبل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل
دون وجوبه قوله من اثبات الالف في نحو ابا اراد به الاسماء الستة الا
انه لا يقطع عن الاضافة وهذا عند المصـ واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم
الاسماء الستة الاخ والاب قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى
والمجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه
الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال المقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد
النكرة مبني مثل لا ابا له ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معرب لانه لا محصل

اذ لا دليل

ذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالطريق ان يجعل تحقيقا لهذين
التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اى شاركه اسم حين يضاف لا فرق
بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب المصـ بارجاع ضمير مشاركته
تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف في اصل
معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع
ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
وقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل
المعنى وحق لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من
كلام المصـ بل زادوا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص
ويكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان
بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا من مفهومات كلام المصـ وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد
المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص
تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما
لا يخفى على من فهمه اطهر قوله لم يجر تركيبا لا ابا فيهما فيه ان عدم جواز تركيب
لا ابا فيهما لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه بانه شبيه المضاف
حتى لو كان لنصب اذ لا يجوز لا ضربي في اليوم مع شباهته للمضاف
اعني لا ضربي اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله
ولفساد المعنى قال المصـ ولانه لو كان مضافا لزم التدفع والتكرير وكانه
لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجو

النون وكما يلزم ان تعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالعطف
يلزم ان تعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف اليه
المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله واما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ان
الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسمح الخليل فيما بين
علما النحو مثل له ولم يختلف فيما بينهم مثاله قوله اولان المقصود بيان
الخلاف لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده من العبادة قوله ولا يحذف
الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم تعيين حذف الفعلة ويمكن
ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي خبر تميم
خبر ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية
ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا تستغني عن النكتة ولك ان تجعل
النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل
الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية مثلا زمتان نعم ما جعله نكتة له
للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز
في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند
البصريين نافية مؤكدة الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا لتاكيد النفي
وليست ان النافية بل التي يزاد مع لما وما المصدرية ايضا قال الرضي
الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتاكيد نفيها والا فالنفي على النفي
اثبات قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر
الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت
الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنون قائما مقامه اي دوران

بمنجنون

منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر
نحو ما عمرو او زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف او الكراهة ابراز ان
النافية في معرض العامل قوله اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب
والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي
ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه
بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف
على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل
التوهم بتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي الاسم المشتمل
ليخرج الخ جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاخراج الحروف
الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا مذكورا
لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الاواخر
المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الاخير وجزء آخر لاشتماله على الجر كاشتمال
الاسم قوله يعني الجار او بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري بتوجيه
قوله سواء كان بالكسرة الخ فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة
والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين
الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو يضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا مبنيا
لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا
ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه فهو من
وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه

وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشتبه
ت بقوله وان كان مختصا بما عرفه احتمال ان لا يكون مختصا نظرا
عرفه به بان يراد بما نسب اليه شئ اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن
المشتمل عليه على علامته اعم منه ومما هو مشبه به مبنى على ان يراد به المشتمل على ذات
العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه
انه ينتقض بتعريف المجرور ويحتمل غلامى غير مجرور ويمكن ان يدفع بان يراد
بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما فان اعمية
ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه
به كما تقتضيه كلمة الوصل **قوله** وذهب فى ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره
ليصح قولهم واجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف **قوله** فالتقدير اى
التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا
الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة شرطها الخ **قوله**
اى منسلخ يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى لازم معناه فلا يرد ان الواجب
ان يقول تجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ
قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا فى الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة فى
الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله
لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجل
لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث
لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل
اللام **قوله** التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخفيف
لازم فى الكل ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف

بان المراد

بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما
قوله لانها تفيد معنى فى المضاف تبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة
فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى
للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوى الى المفاد وكذا اللفظية
فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية
لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية
الى لفظه **قوله** علامتها ان يكون تقدير علامتها ليصح الحمل والمشهور العام
فى شكله تقدير ذو لكن العلامة اقبل معنى كما لا يخفى كاسم الفاعل الخ والمفعول
قوله فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
الخ لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره
لا محالة يصدق على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا **قوله**
والحاصل اى حاصل البيان فى هذا المقام **قوله** والمساوى كليث واسد
ان اريد المساواة التى هى قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل
بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة فى الاستعمال بان يصح استعمال
احدهما كلما يصح استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين
الا اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة **قوله** فان كان المضاف
اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغى ان يقيد عبارة المصنف فيما عدا
جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله فى جنس المضاف يوصف
كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا يحسن فى ثلاث رجال وليس
المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته
لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هى رجل بل تجب هى رجال الا ان يقال

قوله المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي ماهية هي هذا الجنس وعلى هذا يكون من قبيل
ضرب يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه
الاضافات بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية
جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة
بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه يتناول
المتعدد على سبيل البدل قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الحق هذا
بكلام ظاهري او قطع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثير ممن لم ينعم ربقة
التقليد عن التنكير والتحقيق مما اداه اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما
ينزل طرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى
ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة
فافهم قوله اي ضرب واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما اصل ضرب
اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم
قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص ويفيد تعريفا مع المعرفة
ظاهرة تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيهما الا انه خص المستفيد
بالمضاف المعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قوله قلت
ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين قد يستعمل بلا اشارة الى معين
قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع
لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله ولقد امر على اللئيم من الاول فان ع ازاد
من اللئيم مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من المفرد من غير استعمال
اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة
لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء

علم البلاغة من قبيل مخالفة العلماء وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ
احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل
ونحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد
من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف
فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخر
قوله بان يجعل واحد من جملة من يسمى بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من
جملة من يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول
العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يكتفى في بعض الاعلام بمفهوم
لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بالحاتم
الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة
اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان
ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف
النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا
يدخل في ما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله
في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
خلوه والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف قوله وانما يجب التجريد لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص المستعمل في التخصيص
المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت
الى المعرفة لكان لتحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فيتبع استحالة
الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة قوله وبان جعلها

علما في النجم والثريا اورد عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزء فلم لم
يجعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله
علما فجعل المجموع علما لتحصيل تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل
بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما بالامثلة المذكورة
لجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما
ما اجاب الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه
تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث
التعريف بطريق آخر قوله واما استعمال الخ فلما ثبت من الفصحاء من ترك
اللام اي اعدا والاخصر الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة
كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن
اللاتي مضين رواجع وهل مرجع التسليم او يكشف العمى قوله ثلث الاثافي
والديار البلاقع اي يرد بجواب السلام ويكشف العمى عن المتحير الذي هو
في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة التي
ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز
الثلاث فكيف صح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلاث في
الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب
من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمال الثلث الاثافي اراد التنبيه على انه
ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد وكريم
العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت
لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر
فيما لم يعتمد او ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال

والاستقبال

والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثال لان بمعنى الماضي
او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول واثره على اعتبار المتكلم فان
قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف فمعنوية
وحرف يعتبر في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان
في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط
الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سيأتي
في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او المفعول انما هي الى مرفوع السببي
لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ويؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب
في داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما يفيد تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول انما يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا
ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في المعنى الخ اي لا فائدة لذكر قوله في اللفظ
وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل
الحصر بظاهره مضافا الى الخفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى
لا لتفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا كما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة
الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو
قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة
الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ في لفظ
المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه قوله للتعميم كان اصله القائم
غلامه لا يخفى ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه
وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن
لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف ياء الضمير قوله

ما اضيف القايم اليه قبل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة
الصفة الى موصوفها اذ ترافع فى الصفات نعت المرفوع بخلاف النعت
مع المنصوب فراعوا فى الاضافة اللفظية مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية
من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
حملت ولذا التزم الاضمار فى الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع
ويتفرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل الرفع قوله والمراد ان
الى ان راليه تيم الح قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على
سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ لا يثبت
عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم
افادة التخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه من التعريف
والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
قد عرفت دفعه بما هو الاظهر بالاعتبار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا
الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب
زيد والضارب زيد فى الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا
فى الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا فى الجواز قوله وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة
التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المفرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور
ضمنا ويعارضه ان النفى متقدم على الاثبات فالترتيب الذكرى فى الاستدلال
مرعى فيما فعله المص قوله واما ما وقع فى شعر الاعشى الاعشى اسم الخمسة عشرة
من الشعراء الخمس عشرة قبايل وتفصيله فى القاموس قوله وضعف الاولى
ان يكون من التضعيف يعنى ضعفه المص فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح

لا يتوجه

لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعنى
امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغى ان يرد به ما يخالفه وان كان
قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا يتوجه المصادرة قوله
اللهم الا ان يقال ان رالى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة
وقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال اخر من كونه من تتمة الاستدلال على
ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا النظايره فاعرفه بتأمل منتج قوله فانه
يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق
به بالجر ولولاه يحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب
العبد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلاثة الاثواب وح يكون وجها لضعف
البيت قوله وعبد ها اى راعيها فى اضافة العبد الى المائة من بيع المدح للممدوح بانه
يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الجرنيات النتايج مع اطفالها وهذا اغرب
من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوى فيه الجمع
والواحد قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك واما قوله لانه قياس عطف على
قوله واما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف بزوال
التنوين باللام لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء الحذف
من المضاف اليه للاضافة كما فى الحسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه
انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل
بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر
احسن لكان اشتمالا على تكلف التشبيه بالمفعول فى النصب كذا قيل وفيه نظر
لانه قد سبق من هذا القايل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد
تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار

في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب وهو متعين فلذا
اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من
قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعول
وفي الرضي ان القائل بالاضافة الزجاجي والمبرد في احد قوليه والزمخشري **قوله**
فيمن قال اي في قول من قال جعله بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون
ظرفه الاقوال او يكون بين الاقوال لا بين القائلين فالاظهر ان في بمعنى
عند من قال **قوله** فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشار الى فائدة قوله فيمن قال
والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه اخر وهو منع
كونه مضافا **قوله** اي المجوزية على ضاربك فالحد فاعل المفعول الخ كانه غفل
عن قوله حملا على المختار فاخذ التاويل الى هنا فحمل ما قيل الان لنتبع من
النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال اي انما جاز عند من قال كذا
حملا **قوله** ولم يحملوا الضارب زيد عليه الخ قيل يتجه انهم لم يحملوا الضارب
زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة
بين الضاربك وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل الموشح
للاشتباه والانكشاف يشتبه مثله على الفطن المختار زين فان اضافة ضاربك
حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشارك
في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد
وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه
لشركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقي انه لما حصل في الضاربك
التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل
بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف **قوله** من غير اعتبار

حذف

حذف هو تنوينهما متعلق بقوله ثم لا يقول تضافا فيظهر بالتأمل الصادق
قوله لان لكل من هيئتي التركيب الوضعي والاضافي معنى اخر لا يقوم مقام الاخر
فيه بحث لان الكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد
قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول
قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منفلويا عليه
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذاتية
المعتبر في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل احد المتباينين
ومما يقضي منه التعجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنتخب ما كتبه في هذا المقام
من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من
قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة
كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكثيرة وجانب الغربي **قوله**
بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة
فرضت فيها الصلوة **قوله** وبقلة الحمقاء في الصحاح الحبة واحدة الحنطة
ونحوها والحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت غذا وانما وصفوها بالحمق لانه
تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام **قوله** ومثل جرد قطيفة كتب في
الحاشية جرد خرد ريشه وكهنكي وفرسودكي **قوله** حتى صار كانه اسم غير صفة
اي انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لابد لها من موصوف مذكور
او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد بذات الجرد بل قطع النظر عن الوصف
فلم يطلب موصوفا **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما كليتين يتحد افرادهما سواء كانا
مترادفين او متباينين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا

واحدا والاخصر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى
الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم و
لانه اقتصر على ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين
الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه **قوله** والجثة في الصحاح والقاموس الجثة
شخص الانسان فهو اخص من الاعيان فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية
ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخف **قوله** بخلاف
اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء فان الكل ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل
يختص بالاضافة **قوله** فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريفي او
غيره واليه اشار بقوله سواء الخ **قوله** واما اذا كان للجنس ففيها خفاء بل الخفاء
صحته على اللاشيء ونفس اللاشيء او الخفاء انما جاء في جعل الشيء شاملا لغير الموجود
في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فعموم قال الشيء يعني
الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعده تفصيل
الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة فانها لا يصدق من حيث
هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها
لا يصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق
عليها وعلى الطبيعة من حيث هي **قوله** ويرد على قولهم ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قوله سعيد كرز فان سعيدا وكرزا
اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله ونظائرها

تجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل المص عن وروده ثمه فاخره
الى هنا فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
يتبادر منه انه ان اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في
تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز بمسمى سعيد
بمسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد
بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا الاضافة المدلول الى
اللفظ فاعرفه **قوله** ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح و
اللقب اوضح يعني جعل اللقب لكرز اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب
ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعهما مع اخراج
سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال
كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس
وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس
الكرز اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وابرة وابن جابر رواة غير منسوب
يسمون بهذا والاظهر ان الكرز صار لقبا كهؤلاء من بني الى زوج لا من
معنى اللئيم **قوله** وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف البصريين ولذا لم يعيد بيان
الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف **قوله** واختلف في انهما الاصل
وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت
الف كنيتي ظاهر في ان السكون هو الاصل فتأمل **قوله** او هلما لانها لا استقلال لها
في حكم الابتداء بها **قوله** ثبت كلمة ياء المتكلم لان ت كلها حركة الكسر فلما
تعذر التزم الياء التي هي من اختها **قوله** مثل مسلمين اذا اضيف
الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف

ولو كان تقييدا لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول فصار فحسلى بالعطف
ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله يشمل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء **قوله** وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب
بقاء الضمة قبلها او تغيرها قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم
الالتباس اما فيما يلزم فينبغي الضمة كما في جمع الوى على افعل القنعة ابقي
الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
لئلا يلتقي الساكنان قال الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء نحو البوسي
ضعيف **قوله** واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها حركة
التي كانت للياء **قوله** واما الاسماء الستة التي تم البحث عنها هذا بمنزلة
الاستثناء من قوله فان كان اخره الفا ثبتت وان كان ياء ادغمت وان
كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان في اخر هذه الاسماء حروف الثلث
في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب
ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثناها ببيان حكمها
او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها لحذف اعجازها نسيا منسيا
اسما صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو فمي وابي واخي على اجماعهما
المبرد ويتجه ح انه ينبغي ان يتعرض لمجرد اخي وابي وفي والتعرض بالباقي
خارج عن الفائدة **قوله** فافي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد و
الرضي في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا
على ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديمه في قوله
تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه والاقتصاص منه البحث واراه اعجب من
اجل العجب **قوله** والى مالك ذو المجاز دار قيل خطاب للمؤنث كتب

فاجملنه

عن الحاشية اوله قد راحلك ذو المجاز وعداري عد الى قضاد والمجاز
اسم سوق بمنا ومعنى اري اطمع انتهى واري بصيغة المجهول واجاب
المص بان ذلك خلاف القياس الى اخره على انه يجوز ان يكون مخففا
بضرورة الشعر **قوله** تقول امراة قائلة جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر
من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب ووجه انه ان الصواب
وتقولين واحترز عن بعدما قيل ان حمى فيه حذف مضاف الى حم
زوجي ولو قال المص ويقال لكان اوضح **قوله** وحم بالحركات الثلث
لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضم افصح منها عائدا في غير المذكور لتعيين
المرجع في مقام ترجيح القبيح **قوله** واذا قطعت قبل اخي هذا البحث عن
غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا ولو عصا
وبد وجنا ولغة اذ منها هي كسواء **قوله** وذو واصله عند الفراء ذوي
كلفف وعند غيره كفرس وكانه خص المص بالذكر كان ما ذكر مقتضيا لاختصاص
ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان
بالاضافة اليه فلما افاد الاشمل كان المناسب اداء حقوق الشمول **قوله**
كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم يجب
الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان
الفاعلة الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم التابع
لكلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال تكل ثانية باء واب
ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع **قوله** واراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي من اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل
بالجمل الوصفية والجمل التي من معطوفات على ماله اعراب **قوله** فلا ينتقض حدها بخروج

اى ان وضرب وضرب يعنى ثم ضرب ضرب زيد لا فى زيد ضرب ضرب
قائم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من التوابع والدليل
عليه قول المص فيما بعد يعنى التاكيد اللفظى فى الالفاظ كلها وارى ان جعل
التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع اهون من جعل التابع اعم قوله كل ثان
اى متأخر والمراد دفع ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا فلدفعه
طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة
الى متبوعه لا فى الذكر والصفة الثانية فى المرتبة الثانية من الموصوف وان كان
ثالثا فى الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثانى وبه يندفع
بان المراد الثانوية فى الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم نحو قال
يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد المتبوع او التأخر
بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان
باعراب سابقه ان المراد بالثانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحو
نقول المراد الثانى فى اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع
فى الذكر لان كلا ثان فى الاعراب قوله اى بجنس اعراب سابقه ضرورة ان
الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجرى على كلمتين نا[illegible] كلا منهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم اى لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر
فى الصفة المادحة والذامة والتى للترحيم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة
الفعل الى الشىء وتابعه الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح
فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت
الكتاب جزءا جزءا فان جزءا الثانى باعراب سابقه من جهة واحدة
شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا فى الرتبة

بل كل

بل كل جزء يستعير الاعراب من غير تأخر عن الآخر فى الرتبة ومن قال
باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه تعين اعراب سابقه
لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص فى قصد المتكلم ظهر فى محلين فقد اتى
بكلام لا يتجاوز فهم على ان حمل قوله باعراب على معنى بجنس اعراب سابقه
بجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله يستعمل
التوابع الخ موضحات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد الثانوية
فى الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف الاحسن ان
التعريف هنا للتابع فى الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى
وتابع حركة اسم لا تعرض لهما فى محلهما ولم يرض باخراجهما الى هذا الباب قوله
ثم ان لفظة كل هنا ليست فى موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس
لا الافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع
صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع لا افراد
ولم يقل ان لفظ التوابع ليس فى موضعه لانه ليس معرفا بل على وزان
الموضوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اى هو كل
ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس فى محله فقد اتى
بمستدرك لكون ما دخل عليه كل يعنى لفظة كل مقحم زائدا تشير بزيادته الى
انواع التعريف بانواعها قوله والظاهر انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه
كما لا يخفى على من له حظ اوفى باساليب وقائع التراكيب بل كما يليق به التحرير
على وجه الماء اتصافه الى الساحل من الاعاجيب قوله النعت قدمه
لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة قوله يدل على معنى فى متبوعه
اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل

على معنى فى متبوعه بل على معنى فى متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى
دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحاله اعتبارية تحصل له بسبب
المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافى دلالته على معنى فى المتبوع
وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور حسن
وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق
ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق
وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه
على المتبوع على معنى فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه **قوله** اى يدل
بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبنى زيد
وعلمه واعجبنى زيد علمه وجاءنى القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف
لان دلالة علمه على حصول صفة فى زيد ليس بهيئة تركيبه مع زيد بل الاضافة
الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول فى القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافة
الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره فى بيان فائدته **قوله** اى
دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه تحت تأنيث
مطلقا الا ان يقال لم تقيد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بد له فى الدلالة
على معناه من التاء **قوله** فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى
فى المتبوع انما هى لخصوص موادها ذلك فى اعجبنى القوم كلهم باطل لان تركيب
التاكيد مع المتبوع يفيد تقدير الشمول فلو لا دلالته على حصول الشمول فى متبوعه
لم يقرر به الشمول الذى يدل عليه المتبوع **قوله** وفائدته اراد الفرق بين النعت
والخبر فان كلا منهما يدل على معنى فى شئ ليس الغرض من الوصف الاعلام
بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم

وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التى يجب ان
يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص
والتوضيح مجرد اصطلاح نحوى فان الاول تقليل الاشتراك فى النكرات
والثانى رفع الاحتمال فى المعارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح مستفاد
من تقييد ما يعادلهما بالقلة كما يستفاد من حرف التقليل ولما كان غالب
سواد الصفة بهذا حاصل كلام المص فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور
النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت
برجل اسد دون جاء زيد اسدا حالا واعترض على الوجه وهو مندفع
بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال فى احدهما دون الآخر **قوله** ولم
يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملتى لما اى ولما لم يكن الحد فى صحته
نظر والاظهر ان ترك لما فى قوله ولم يكن من سهو الناسخ **قوله** رده بناء
الرد على انه لا داعى الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق
لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التى ذكرها حتى يتجه ما قيل
لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة
المشتق **قوله** ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الا ان
الاخير ولا فرق بين المشتق وغيره **قوله** فى صحة وقوعه فهى عدم الفرق
بعد منه فى صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته
راجح على غيره **قوله** اذا كان وضعه الى وضع غير المشتق يعنى فى التركيب
فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من
قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به هذا
التركيب سواء كان وجوده العقلى او الخارجى وترتب وجود المعنى فى العقل

عوض من وضع النعت في التركيب والتنبيه على ان الوصف باعتبار الوجود
العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى يتجه
انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا يندفع ان
جعل الوصف متحاميا باب الاقحام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبدله
بشيء ولان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان بعض التوابع
لغرض المعنى عموما اما في مبتدأ او ذي حال او موصوف الى غير ذلك قوله
مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها على ان اي
اذا اضيف اي لفظ موصوفه او بمعناه بعينه يكون مجازا عن الكمال
في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك
وقوله وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى
يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت
بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصلح ان يقع نعتا قوله
وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى اي دالة مقصود فلا يصح قوله ويوصف
النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي اللام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني واشار في وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة
وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي
لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى
يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرف من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد
العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لافادة نسبة مجهولة استعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله

لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم
انه لم يحترز عنها لانها يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة
فعبارة المصنف غير واضحة قوله لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل
بعيد قيد التأويل بالبعيد لان التأويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية
اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد مشترك مسبوك منها
كما هو المشهور ومحصل ما ذكره لان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط
الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل
بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا
يقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ونعتها
قوله اي مقول في حقه اضرب به فان قلت هناك تأويل يقرب من تأويل
الجمل الخبرية بان يقال رجل اضرب به في تأويل رجل مطلوب ضربه يغني عن
الحذف فهو احق بالاعتبار رحما قال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا
اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجملة المحكية فلا يقال رجل اضرب به
الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التأويل القريب بذكره لجاز استعماله في مقام
الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية المحكية قوله اي مستحق لان
يؤمر بضربه ظاهره انه تأويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق
القول في حقه لانه قبل ذلك لا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية
فتقدير القول على حقيقته صحيح بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل
المحكية الا في مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل
قوله واذا لم يكن فيه الضمير الرابط يكون اجنبية اي في بادي النظر فالتزم
الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يجتزئ

عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر
فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عن لا نظير الا بمزيد توجيه
ولذا بالغوا في رابط الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا اندفع
ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا
قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عد بله فلذا
اخذ البحث عن بيان كونه جملة في قوله تبعه في التنكير تحتاج الى تاويل و
المراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا فزيد يحسن من قبيل الوصف
بحال الموصوف وان ليس يحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما
جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد
الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد
قائم في حال قوله اي بحال قائمة به قوله بمعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب
متعلقه الخ لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على
معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحاله المتعلقة بما
ذكر ويلزمه حينئذ ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو
ماول به اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع
للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني
رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية
تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه
يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل
نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل لجعله وصفا على معنى
اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه والتنكير قوله جوز الكوفيون

الف

قوله وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه
لم يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل او رجال عدل وامراة
عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف
الى الزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو
نشأ وقع من هفوة الاقلام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت
الاول وهو الوصف الخ فيه بحث لان الالف التي يلحق التثنية في الفعل
نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها
والضمير فيها مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها
ممنوع قوله بل الاحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل
المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني
هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف
في الخمسة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان
يضربان لا يتبع رجلين بل يلحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان
يقال المراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة الخ وقعت صفة
ماولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل
وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه
قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم
قوله ولحاق علامته الخ اللحاق كاللحوق بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن
ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق

التثنية والجمع فی مقام الاسناد الی اخوه الظاهر باخوه ولو لم یکن کالفعل
لا تمنع نحو مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه **قوله**
یجتمع فیه فاعلان فی الظاهر الا ان یخرج الاولی ترک فی الظاهر لیتصل الا
بلا کلفة ولئلا یتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمیر بدلا لیس خلاف الظاهر
یکون الظاهر اجتماع فاعلین **قوله** ویجعل الفعل خبرا مقدما علی المبتدا الاول
ویجعل الجملة وجه ما ذکره العلامة التفتازانی فی المطول فی اواخر احوال المسند
انه کثیرا ما یطلق الفعل علی الفعل مع ضمیره المتصل **قوله** فلا حاجة لها الی التوضیح
فیه ان اعرف المعارف الذی فوق الجمیع ضمیر المتکلم الواحد ومن البین ان ضمیر
المتکلم مع الغیر والمخاطب لیسا فی مرتبته فلو سلم عدم حاجة التوضیح لیس فی
الوضوح فلا نم عدم حاجة المتکلم مع الغیر والمخاطب لیبلغا مرتبة المتکلم الواحد
فالاولی ان یقال لا حاجة للواحد المتکلم فی التوضیح وحمل علیه ما فی الضمایر **قوله**
وحمل علیهما ضمیر الغایب واجاز الکسائی وصفه متمسکا بقوله تعالی لا اله الا هو
العزیز الحکیم وحمل الجمهور مثله علی البدل ویمکن ان یقال هو من اسمائه تعالی فهو
تعالی اسم ظاهر کما لو جعل الضمیر علما فتامل **قوله** لانه لیس فی الضمیر معنی الوصفیة
اورد علیه ان الضمیر الراجع الی مفهوم المشتق فیه معنی الوصفیة ویمکن ان یجاب
عنه بانه نادر بالنسبة الی ما لیس فیه معنی الوصفیة فحمل علیه وما قیل الاولی ان التعلیل
ان الموصوف یجب ان یکون اعرف او مساویا والضمیر اعرف فلا یصح وصفه
ففیه ان الشارح لم یترک هذا الاولی بل غرضه من نقلها فی الرضی الاشارة
الی هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمیر الغایب للدلالة علی ما یتحد مع الموضوع
ووضع الصفة للدلالة علی ما یتحد بالموصوف فلم یجتمعا **قوله** ثم المعرف باللام
والموصوف ابقی المضاف الی المعرفة ولم یتعرضه لانه یجی بعد والمنادی والقیاس

ان یکون فی مرتبة ضمیر المخاطب لکن وصفه دون ضمیر المخاطب یدل علی انه انقص
منه فلو لم یوصف ذو اللام الا بمثله ای ذی اللام الا خاو الموصول اما ان یراد
بمثله بمثله فی درجة التعریف فیشمل المضاف الی مثله فلا حاجة الی قوله او بالمضاف
الی مثله الا ان یقال اراد عدم خروج المضاف علی مذهب من قال انه انقص من المضاف
الیه ایضا واما ان یراد المماثلة فی کونه ذا لام وح یتجه ان یقال الاخصر الاوضح
ح لم یوصف ذو اللام الا به ای بذی اللام وح یرد ایضا انه یوصف ذو اللام
بالموصول ایضا فیتکلف بان المراد بمثله ومثله ولو صورة **قوله** بلا واسطة
نحو جاءنی الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة الیه علی مذهب سیبویه لو
فسر المماثلة بالمماثلة فی الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الی مثله بلا واسطة
علی مذهب سیبویه **قوله** لان تعریف المضاف الخ وتعریف المضاف الیه او انقص
منه من قال انه انقص منه تمسک بجواز وصف المضاف الی الضمیر دونه وعلی هذا
یشکل وجه ان لا یوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الی مثله لجواز ان
یوصف بالمضاف الی الاعرف منه الا ان یقال المضاف الی الاعرف منه وان کان
انقص من الاعرف لکنه اعرف من المعرف باللام **قوله** ای باب اسم الاشارة بذی اللام
یجب ان یراد بذی اللام یجب الذی واخواته وقال الرضی لا یوصف اسم الاشارة
الا بذی اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذی قال کذا وبهذا ذی قال کذا
علی اللغة الطائیة هذا کلامه والاظهر ان یراد بهذا فی قوله باب هذا اسم الاشارة
الا ان یراد بهذا اسم الاشارة فتامل **قوله** مع ان القیاس یقتضی جواز وصفه الخ
وبمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف الی مثله بل رجل بل رجل متصف بالعلم **قوله** ای
قصد نسبة المراد بالنسبة ما یعم التعلق والنسبة التقییدیة لیشمل غلام زید وعمرو
جاءنی فیشمل التعریف نحو جاءنی زید الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا للمعطوف

كما سيجيء او تشكل بالمعطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال
النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية
كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله قوله بالنسبة متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه
مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لان عبارة عن قصد نسبة او نسبة شيء اليه
وفى قوله المفهوم من المقصود احتمال آخر اى المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه
قوله قوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها لم ينسب اليها شيء ولا هي
الى شيء لان نسبتها غير مقصورة كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز
عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تغفل **قوله**
واجيب الخ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد
جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى والجملة
لا فرق فى المعنى بين قولنا جاءنى زيد حماره وبين قولنا جاءنى زيد بل حماره فجعل
احدهما داخلا فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم **قوله** ولما تم
الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون من قوله يتوسط
تفسير وعافى بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ
كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف **قوله** ولم يكتف لعدم
الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد فى ايراد المعطوف
ومنها انه اما ان يعد حروف العشرة فيطول واما ان يجمل فينبغى معرفة
المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة فى قسم الحروف واما ما ذكره
فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحو ما عندهم كيف ولو كان

كذلك

كذلك لا يستحق الرفع من بين فاما ان يوثر فى الرفع الموجود كلا المفصلين
ولم يقل به واحد **قوله** لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال
نحو قطع زيد يده ورجله من حيث انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف
قوله وقيل قد جوز الزمخشرى يتجه عليه ان المراد بتوسط احد حروف العشرة
توسط احدها بتفصيل كما سيجيء والواو التى لتاكيد اللصوق ليس من العشرة
بالمعانى التى سيجيء قلت لا خلاف فى جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فيتفق
التعريف به **قوله** ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان
الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا
الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله** اكد بمنفصل فان
قلت للتاكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعى التاكيد كيف يعطف
على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على
الجملة فيقال ضربته وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان
لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت
انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لانه الداعى على الحكم بالتاكيد
فى زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان
يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل **قوله**
لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا فى النسخ والاظهر بوجود الفصل او
يطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاقتصار منه ان طول الكلام حاصل
او الفصل عن المعطوف مع انه حين التاخر يتعين التاكيد فانه اذا قيل
ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد
فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء من الفصل احتراز عن طول

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين
مبنية على ان المسئلة خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده
مقابلة الكوفيين جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا
لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما
قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشتبه انه لا معنى له وانه
جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس
نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة
دالة على المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره فينتقض بقوله تعالى فيما رحمة
من الله وبقولهم ضربني من غير ما جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين
لا يضاف الا الى متعدد وهذا انما يظهر دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في
صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو
الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف
على الضمير مستندين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن
لا تقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله
تعالى تساءلون به والارحام واجيب يحتمل قوله والارحام قسما قوله
وجائني كلهم الخ فيه انه لا اشكال في جواز جائني كلهم وجواز اعجبني جمالك لوجود
الفصل فالاولى التمثيل بجاؤني كلهم زيدا واعجبت جمالك زيد قوله وقوي
الظاهر ويقوى جميع الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره
كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره لان قولك زيد هو القائم وعمرو وفيه في حكم زيد في الاحوال
العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه

القائم

القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة
المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني والثاني اوجه لانه على
الاول يكون اعتبار امور في عبارة المصنف لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم
ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا احتياج اليه
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكلما استحقه المعطوف عليه في
التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير
كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه
لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا ذكر المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال
العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو
من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال
العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله
اما رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير
راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة كالانسان
هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر الشاة بعينه واما جعله
عبارة عن الشاة لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ
في حمل الضمير على النكارة مع علمه بتعين المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا
فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل
اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع ا
ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد
به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على

على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة
نكرات على انه يصح ان يحمل قوله على الشذ وذ علاقة فيكون جوابا ثالثا
عاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اى رب شاة وسخلتها
شاة على قوله على الشذ وذ بقي شيء وهو ان الظاهر ان يحمل على نكارة الفعل
وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل قوله فتعين الرفع على ان
يكون خبرا مقدما لمبتداء وهو عمرو ولقايل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز
ان يكون الرفع لكونه مبتداء رافعا لفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت
مفردا جاز فيه الامران قوله ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة
الح ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عدا الرفع فيما زيد قايم
ولا ذاهب عمرو ويسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز
الذي جعل لجواب هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول كون الفاء عاطفة والثاني
تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي
رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة
الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه
واما قوله ويمكن ان يجاب الخ بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان الجملة الثانية
مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استقلال
ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء
العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى
كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه قوله
السببية الضمير راجع الى طيرانه اى فيغضب بسبب طيرانه اخر اذا وقع المعطوف
معنى قوله اذا عطف مسندا الى مصدره من قبيل جبل باين العرصة

والنزاع

والنزاع ان وقوله على عاملين ليس نائبا من الفاعل بل بصدد عطف اى
عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب
ابعد منه والحق مع الكثرات رحلين فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين غير
متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقتضي منه العجب والاولى
ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه يقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان
المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس منه نحو
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين مختلفين للتصريح
بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرو وبكر خالد فان
زيد وعمرا معمولا لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين
فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في
المعمول قوله اكل امرء تحسبين امراء تحسبين وقع بين معموليه فكل منصوب
وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد
مفعولي باب علمت عند بعضه ونار توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد
لازم ومتعد وهو هنا لازم لجواز حذف القائم المجهول قوله فهذا وان كان بحسب
الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان
في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا
والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والترتب
عدم الجواز بحسب الحقيقة والحال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع
من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب من الارادة بل هو ثابت اريد
اولا ولا وهو سندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف
على عاملين مختلفين فليحترز عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف

الواو بين المخالفة قبل تمام الكلم لانه انما تم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق
بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه ح
بعد البين انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون
محتملا لعدم الجواز لا لمخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة
الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود
من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء
فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المصـ
ونقل المسئلة انه انفرد المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف
الا في ما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه
بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور را في المعطوف
والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه
محفوظا فاحفظه قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل انسب
مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التاكيد
اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو
ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة من العذاب لكن لو اتى المعطوف عن سائر التوابع لكان
ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك
في ذكر المفاعيل الخمسة قوله فيثبت عنده ويتحقق الظاهر فيثبت ويتحقق
او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع الح نبه بذلك على ان ذكر او الشمول
بعد قوله في النسبة ليس لغو الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع
في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه وتمادى التنبيه ان تقرير

امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس الشمول
حتى يغني عن ذكر الشمول قوله تقول جاني القوم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد
باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها والا لو ذكر
بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا
بخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلث قوله فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع
في النسبة والشمول هو الغرض من جميع الفاظ التوكيد فالتعريف به جامع لجميع
الافراد واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فيقول اخرج المفد الصفة
والعطف الح فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض للتاكيد متبوعها لكان انسب قوله
لفظي اي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ونفسه عينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت
انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة دعت
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع
الكتب فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع الكتب
ومنهم من لم يتنبه لغرضه فاعترض بعد لعدم الفرق بين ضربت انت واجمع
الكتب اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وان عماد فالتاكيد في ضربت
انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد
اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها
تكرر بتكرير عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف
واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم قوله ولا يسعد

ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على اى تقدير شكل باجمع ولو ابعه فانه
لا يجرى فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول
للانواع لا لجميع الاشخاص قوله وهى نفسه وعينه وقد يزاد الباء فى عينه وكذا فى
اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المصنف على ترتيب الفاظ التوكيد اذ اجمع
لكن الجمهور على تقديم ابصع على اتبع والزمخشرى متفرد فى تقديم اتبع والحق
ابتعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الوجه لذكرها بين الفاظ
التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا لم يذكرها المصنف مثل
حسن بسن تحت التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ فى التاكيد بضرب من التسامح
وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة فى كلام العرب لا بد من ضبطها
الى الصيانة عن الخطأ فى كلام العرب ولذا قال الشيخ الرضى التاكيد اللفظى
على ضربين احدهما ان تفيد الاول والثانى ان تقويته بجوازنه مع اتفاقهما
فى الحرف الاخيرة ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى
معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث ونبيث من نبثت البئر اى استخرجت
واستفيد مما ذكره ان مريئا تاكيد لفظى مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما
بمعنى ذكره الشارح اذ ليس الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المصنف جعله
صفة كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة
تاكيد قوله ويمكن الاستنباط مناسبات خفية لاستعمال كل منها على خروج
التفصيل وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اى يقعان
جعلا تاما من لشمولها الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث

قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وهو
اصل فى كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف
والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى
فيقال نفس زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله
باختلاف الضمير فى كلمه وجميعه وعامته كذا فى تسهيل ابن المالك قوله وهى اجمع
لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازنى والمبرد كذا فى الرضى قوله
واجمعون فى جمع المذكر العاقل قوله ذا الجمع اى الجمع الذى يجعل فى حكم الواحد
وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع فى جمع المؤنث وما فى حكمه من جمع المذكر
لغير العاقل وجوز الاندلسى فى العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة
الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكره لانه يفيد جواز جائنى الاناسى كله من غير ان يراد
به الاناسى فقد افسد من اصلح قول المصنف ذو اجزاء بتاويله بذى متعدد افراد
كان او اجزاء قوله يصح افتراقهما حسا او حكما قيل لا يكفى الافتراق الحسى
بدون الافتراق الحكمى فذكر كما لغو وفيه نظر لان المصنف حكم بصحته فى المعتق
الحسى ولا محصل للرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغوا التاكيد
بكل فى المعتق حسا بدون الافتراق الحكمى لانه يمكن دفعه بان الافتراق
حسا يوهم الافتراق فى الحكم فى بادى الرأى فيحسن التاكيد بكل بهذا المعنى
قوله بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم
صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع
وفى مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع توهم
الافتراق الحسى من الافتراق الحكمى قبل التامل فى الحكم قوله الى ذلك الضمير
اولا كانه دل عليه المصنف بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم

وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا تؤكد بكل
واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة الاتصال اكتع واخويه باجمع و
شدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم ان يؤتى بكل
اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع
وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول [illegible]
قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل اي المتبوع
نحو ضيعني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه
اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البين ان ليس البدل
مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصد من جاءني في جاءني زيد اخوك الا كان
تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه
نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة
تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع فالتلفظ
بالمتبوع سهوا دخال نسبة من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه
اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع
الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه
مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف لنسب او حال
من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى
المتبوع المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب
المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه توطئة
وتمهيد النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم
يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط

وموجب

قوله دونه ظرف نسب او حال من المستتر فيه اي
متجاوزا بل يكون النسبة اليه توطئة بهذا غير ظاهر
في بدل الغلط لان المتبوع مقصود ابتداء والمتبوع
البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا
انتهاء او لا فدخل فيه بدل زيد بان جعل بدل الافادة
لم يكن مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع اذ لا حاجة
الى المعطوف بل الى قوله ولا انتهاء
و نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن
قوله ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان
يتكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا
بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع
مقصودة قلت اذا اوردت تطبيق هذا التعريف
على مذهب فلا بد من تخصيص ما ذكره بالمستثنى منه
المخفي او من ان يقال ان قولك ما قام احد
الا زيد لما كان في قولك ما قام احد غير زيد
كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود
سلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة
عبد الغفور رحمه الله تعالى

وموجب التقرير والتمكين في صورة البدل قوله وليس نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في
التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد فيخل الكلام بالقلب
وليس كذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبة
ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة الى زيد
بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون
قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن
تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة
دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في
الدفع قوله اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة
صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علي وان عطف البعض على الكل من قبيل
العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه
مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبناء ان الاضافة في الاولين
بيانية وفي الاخيرين لامية لا دخل لها بمثابة ما هو اصل معنى الاضافة لا معناه
المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية
على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه من ان الاضافة في الاولين
ايضا لامية فهو بعيد اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من
ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على
المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطف على المجرور بمن المذكورة اذ لا يحصل
له قوله اما اشتمال البدل على المبدل منه الخ يخرج منه نحو جاءني زيد حماره
فانه لا اشتمال لاحدهما فكانه جعل وجه التسمية الكثير باغير مطرد في جميع

قوله وبدل الاشتمال قال الرضي وفيه
ان يشتمل المتبوع على التابع
وذلك لاشتمال المتبوع على التابع
قوله انما قيل الاشتمال على الظرف [illegible]
لاشتمال المبدل منه على البدل اجمالا
سعده والاعلى الاول لتشوقه الى ذكره
النفس عنده وذكر الاول لان ارض عليه
وينبغي ان يحمل الكلام اعرض عنه بالكلية
فالاضافة في الاخيرين والاضافة في الاولين
الاضافة لامية والاضافة عطف الاخيرين
بيانية بعض من كل فلم يعطف اللام او
عن الاولين وقد وجب ان يكون اوله تخصيص
التابع والمتبوع فيه واحدة الغلط بالرفع
ويمكن ان يقال ان قوله بدل الاشتمال
حذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل
لم يصح ذلك وكذا ان جعل الاضافة في
الاولين بعض اللام وفرق بين المذكوره او
والمقدرة النائب بينها المضاف بلا ارى
فرى بالجر بتقدير المضاف قوله كما هو الظاهر
عطف البيان الابدال الكل فرع البيان
قوله والبيان قوله الا الغلط فانه
كلام سيعيد ان يبين بانه وهو الاول
ولو الا التابع هو المقصود دون الثاني
كون التابع في الحمل دون الاسناد الى
بالظاهر وان قصدت الحكم وكذلك قلت جاءني
وجعلته مناط الحكم على ان يكون الكلام
زيد في قطع النظر عن [illegible]
[illegible]

الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل
وكونه والاعليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا
وجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكر الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال
ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وصى بما لا يحتمل قوله وبدل الغلط
اي بدل سبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم
وجعل الاضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية اذ هو سابق في اصالة
البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة
نظر جئنا بها لمن هو اهلها فضلا من النعم كل نعمة ذوقها وحقها فنقول
البدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جئ به لجميع المبدل منه فهو
بالبيع الثاني بدل منه بالبيع الاول فترك جميع المبيع بالبيع الاول
وجئ بجميعه بالبيع الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل فما جئ به من التابع
بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض
ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة
القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا
فتفصيل اليد بدلا عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل منه
ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه
المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواحد البدل بما اشتمل المتروك بجزئه
اعبا ولا تعجب من تبديل كلمات جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات
الله ولا ينال بها فيه كلمات من سواه قوله فالاولى بمدلوله مدلول الاول
ولم يقل بمدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام
يؤتى بالظاهر اظهار للمغايرة قوله يعني يتحد ان ذاتا لا ان يتحد مفهوما

بجمالانه

هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اباه وقد
لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز
عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني
جزؤه اي جزء مبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المفهوم في المقام
لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول المعلوم
وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني
على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا
على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج
بدل الغلط كما اشار اليه بخلاف ضربت زيدا غلامه قوله نحو نظرت الى القمر
فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون
مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم
المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا
اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت
درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان يقصد اليه بعد
ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر
خلاف ما قصد بالقصد او التبع او سبق اللسان فكانه اريد ان يقصد
الى البدل من حيث انه بدل يعني ان يقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره
فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله اي نعت بدل المعرفة
واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل بل عند ابي علي بدل الكل
ايضا يقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فانها المبدل منه نحو قوله تعالى بالوادي

المقدس طوى اى تقدس من بين قوله لئلا يكون المقطه النقض هذا وهو بطرز
فى الكل فعل باطراده ولم يخصه هذا ببدل الكل كما فعل المصـ قد قال فى بدل البعض
والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل لتخصيص البدل اما بالاضافة اليه
او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا
كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يا عد النقل تقتضى العقل
على اخصه قوله نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضى ان هذا المثال
تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال
الفاضل الهندى لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل
وذكر المتصل توطئة فالضمير الثانى بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر
الثانى من غير توطئة كان تاكيدا قوله وبرا دبشت عجفا لا غير نقاء سوده ياى وخو
ان كان فخرا اى كذب يقال عين فاجر قوله قال اللهم صدق صدق الظاهر
يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الطير ثانى مفعولى
تارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثانى فى تسهيل
ابن مالك وجعله لهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح فى القاموس بان ترك
يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل
قوله وهذا الحد لا يصح الا بمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق اى وهذا الحد
للاسم المبنى كما هو الظ بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى
الاصل موقوفا على معرفة المبنى الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما ثبت فيما
بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى قوله اذ لو لم يعرفهما يعنى لو لم
يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريف المبنى بالمبنى فيلزم تعريف
الشئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه لو سلم

انما

قوله لانه الضمير المتكلم والمخاطب قد ولانه يلزم ان يكون ضمير غائب وغائبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال الظاهر من الضمير قوله مع كونه مدلولهما واحد فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهوم متغاير ان غاية ما فى الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فاتح اى فاتح مفتوح فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله اى على ناقة وبراء عجفاء ونقباء الدبر اى تنزيل نبى والعجفاء الاعرج والنقباء سوده باى ... قوله ان كان فخرا اى كذب يقال عين فاجر قوله اى نقلناه بمعنى المصير فيلزم معنى الجعل قوله لانه ذكر فى حد المبنى ذكر المبنى لا يعرف جاز ان يكون المبنى المأخوذ فى التعريف بانه تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان المحل فى ذلك ان اللفظ حقيقة فى مسماه مجاز فى غيره فلو اريد به وجه لا بمفهومه كان معرفا قوله والمراد بالثلثة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا التعلق لانها اعم من الثلثة وهى كافية فى البناء كما شهد عليه تفصيل موجبات البناء عبد الغفور رحمه الله تعالى

[illegible]

انما يلزم لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى
فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق
يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه يناسب مبنى الاصل قوله
مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى لم يبين مفهوم المركب الاضافى
واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه يسبق معرفة مفهومه فى تعريف المعرب
ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير
اللام قوله والمراد بالثلثة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة
كما فهم قوله او غيرهما وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع
الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب
المبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون
سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غير مركب
ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافى التعريف
فقد بعد عن الصواب فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت
الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات
فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها
بها قوله اختار التقديم ما مفهومه وجودى لشرفه او نقول التركيب فى المعرب
مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا
وفى المبنى المناسبة مقتضية للبناء فى حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب
فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه لحيث المناسبة
لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث
حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبنى الضم والا ...

[illegible]

ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور لاستلزامه لامكان بان يراد ان يبنى على الالف وما زيدون على الواو ولا رجلين على الياء ولا قبال بهذه الحروف ضم وفتح وكسر **قوله** واراد ان كان الحركات البنائية لا يعبر عنها الخ نبه به على ان المراد باللقب ما يعتبر به عن شيء جريا على اللغة لا بحسب العلم كما هو مصطلح الصناعة فان التعبير بها عنها لا لخصوصها لاشتراك بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما **قوله** وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول عنه او نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكمه ما ناسب المبني الاصل منه وانما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل **قوله** وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اي معربة وحدها لقلتها ولئلا يوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك فقيل وينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج كذا ان وفلانة **قوله** فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بنحو الشرطية والاستفهامية والصفة والاتية ومن باقسامها سوى الموصول لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بحجر في بحث وبعال في بعلبك فانه يشمل

مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ولا بجل وغيره مع ما وان وان لدخولها هكذا في بعض الظروف **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم الخ المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم نفسه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظ المتكلم والمخاطب بهذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بالكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب **قوله** ويخرج بهذا القيد لفظ الخ **قوله** اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة فلهذا افرد القيد ولم يرد ان النوعين منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد على كل من تعريف المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فان المتكلم ظاهر واما المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الآن او ما يتوجه اليه الخطاب ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحسن الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب

فقلب

هذا ومنهم من قال ويخرج المتعلق بالتوجيه الثاني واما وجه انه
بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوع
لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج اذا عبر به المتكلم عن نفسه
وقس عليه حال المخاطب وهذا غريب بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد
المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح
على ما ذكره هذا القائل لئن صدر عن القائل من بلاغته فلعله سمع منه لانه
شهادة البراءة اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح البديع **قوله** او تقديراً
مثل ضرب غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن
تقديرا الا انه … لسائر الاقسام نعم نتيجة انه شاع مقابلة لفظا بقوله
تقديرا فجعل تقدير الحيثية ملتبس محل بالبيان من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
اراد بالاول من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ … فيه
والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا **قوله** فكانه مقدم
من حيث معنى اي كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى ومقدمه فصار كانه اللفظ …
وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ
فكانه تقدم ذكره معنى الخ فكانه تقدم ذكره لفظا **قوله** فانما جاء في ضمير الشان …
الظهر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله لانه انما جيء به من غير ان يتقدم
ذكره مستدركا وكان العبارة المجردة فانما جاء في ضمير الشان قصدا الى … الراجع
الى التقدم الحكمي قد يكون لا للتعظيم بل الاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف
الفاعل كما في تنازع الفعلين **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخير الاولى صحيح
والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب **قوله** الاول ضربت
وضربت يقال الاولى ان يقول ضربت وتضرب الى ضربي وتضربين لتكون

افراد

١٢٧

افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر
المتصلة بانها دايرة على التصريف المعلوم في التصرف فلم يثبت الماضي
والمستقبل وغيرهما لكن المراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا
ومفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجهل **قوله**
المنتهيين او لهما بدل من المستتر في المنتهيين بدل البعض من الكل …
الى ان كلمة الى للاسقاط لا لحد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم
قوله وانما بدأ في المتكلم الضمير فيبدؤون بالغائب لتجرده عن اللواحق
ثم يراعون اسلوب الترقي لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف منه
ضمير اي المتكلم الواحد **قوله** هو ان اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارحه
العباب اي اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وباقي
الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه وان عماد **قوله** خاصة في القاموس
الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدأ والتاء للتأنيث
اي طايفة خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعاقبة
والتقدير فخص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد
خص خصوصا **قوله** كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة ظاهره يدل على ان الفاعل
المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه … وقال الا ان النحاة لا يطلقون
المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ما سبق
في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت
من اهل التوفيق **قوله** اذ لم يكن مسند الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان
الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حينما كان ولا يكون في المسند
الى الظاهر لانه في بيان وجوده مرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد …

الغائب بهذا القيد وقس عليه نظايره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى الواحدا وفوق الواحد لانه احضر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا وقع بالمشهور تغيير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا مفعولا بقوله يستتر بعد كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصورة مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اي الضمير مفردا الخ الا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح في قوله سواء كان اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كان الى آخره تفصيل لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضماير لا يتغير الصواب لا تغيرت وكانه سهو من قلم الناسخ قوله فيما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء تنبيه على ان اللام في قوله الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فحمل الكلام لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما هنا على السواء قوله وذلك اي تقدير المتصل بالتقدم وقيل تفصيله قاصر لانه يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه الحاضر او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول كما في الانفصال

بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد اما فانه يجب عند الالتباس عند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح واما تتميم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذف معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله او يكون اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجر بان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لقوله اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس والضمير فيه حل محل الظاهر فكما ان الفصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان يقتضي لما حصل جوابه حاضرا قوله اتفاقا

هي له لا ما هي له لا حقا في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة
لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم
ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر قوله احتراز عما اذا ثبتا وبالجوا اعطاها اياه قال
سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال هو عربي لكن الانفصال اكثر وان
لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب قوله للتجوز عن تقدم
الثاني ويبقى من غير مرجح قيل ترجح الاول في ضربه اياه لكونه فاعلا في الاصل
وفي اعطيته اياه لكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي
الرأي والترجيح كما ذكر محوج الى ضرب من التأويل قوله وحكى سيبويه تجويز الانفصال
لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه
عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء
قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب
النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي
باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل
اولى من رعاية الثالث بهته بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي
اولويته احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة
بذكر الثالث بهته بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة والمفعولية
تشبيهية قوله والاكثر لولا انت الخ لم يقل لولا انت وعسيت لى الخ لانه
اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا ولما وقع لما رفع هذا الوهم جمعهما
في قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره
قوله لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف
في التصريف لكان اولى في تغيره مع فوت كمال الموافقة ابهام وجه ضعيف

ي المتكلم عن الحكم قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر جعله في حكم
حرف الجر ومحمولا عليه كانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان
كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير فالتصرف
فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأويل
في المتأخر تأويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع نون الوقاية مبتدأ
مع اليا خبر لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الخ و
قوله ويختار في ليت الخ وقوله وعكسها لعل جمل معطوفات على الحال
وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد بالجواز
ان ما عدا ليت ولعل قوله تقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
اخت الجر وهي كسرة يكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاش عن
كسر نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة
لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن هنا ظهر انه لو قال
تقي الماضي عن الكسرة الخ لتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت
نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تأمل قوله
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج الضمير فيه لانه
فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الفاعل المتأخر
عنه قوله بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان
العروض مشترك بينه وبين قبل التاء وانه تقوى مماثلتها بالجر فالاولى
الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء
الساكنين قوله وليت لا تخير في ليت ولعل مستثنى عنها قوله تحترز
عن اجتماع النونات ولو حكما الخ وحمل لعل على اخواتها قوله ويتوسط

بين المبتداء او الخبر فيه تحرير وتأكيد لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع بينهما
فصل **قوله** قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر
توطئة بقوله او بعدها وبهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتداء او خبرا لكن لا يصح
التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة لان المبتداء والخبر ليسا بمشتقين حتى
يجب انصاف ما قصد بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل
رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق ومن جمع بين الحقيقة
والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة
فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز
بعيد عن الصحة والجواز **قوله** مطابق للمبتداء ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما
يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون
المرفوعات مبتداءة فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى **قوله**
لم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف
اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد
ضميرا اي كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه
انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وان اتفقا فاختياره للتنبيه
على رجحانه عنده **قوله** يسمى هذا المرفوع فصلا الاولى ان يسمى صيغة هذا
المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد **قوله** وذلك التوسط
لفصلات راى ان قوله لفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا
وذلك لان اللام المقدرة بعدها ان لام كي وبمعناها سببية ما قبلها
لما بعدها والسبب لفصله بين كون المبتداء نعتا وخبرا التوسط لا تسميته
قوله ولان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتداء على الصلة

واما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتداء والخبر النكرة وحمل عليه
ما احتيج اليه من المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل **قوله**
او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تع ومكر اولئك
هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تأكيدا كما في انه هو ابكى واضحك ورد
ايضا بان تأكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخفى
قوله اقتصر على مثال افعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه يتم الاستغناء عن
الفصل كل الاستغناء فيكون في ايضاح الغير بطريق الاولى **قوله** وبمعنى الحرف
بجعله مبتداء اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء لو كان معنى الجعل المبتداء
احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال
من افراد المبتداء فلا يحتاج الى هذا التوجيه واما رابه اي لان جعل شيء متصفا
بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء **قوله** وح الرفع متعين
ولم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه بما سبق **قوله** ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية
الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو فانها
لا تعمى الابصار **قوله** فلا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق
مرجع عن مقتضى التقدم اي يكون هناك متأخر فهو اخرجه في هذا التوجيه
عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه مرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم
وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب
ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها
وجيها وقوله وذلك يجب للمفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فيشعر بان
التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم
لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به

عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة
كونه بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة تتميم
الضمير او جملة معترضة **قوله** قبل الجملة هي قبيل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة
الجنس ليجعل الجملة بعده بجملة منه فيستفاد ان ردا على من قال وضع الظاهر
موضع المضمر لان تعيين الضمير بالجملة خلاف اهو شانه فكان من طرق التقرير
ولا يخفى ان ما قيل اصون بما ارتكبه فتدبر واختر احسن التدبير **قوله** ويحسن تانيثه
اذا كان العمدة فيها مونثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه تاويله بالقصة
من غير كون العمدة فيها مونثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضي **قوله**
وهو والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف
والصفة اعني قوله تفسير الخ **قوله** فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول
في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلية في ثبوتها بل يكفي ان يكون
لتقييد ضمير الغايب وتعيينه **قوله** والضمائر ثم استدراك لتنبيهها **قوله** فيه بحث
لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون اخرى من تمييز او حرف
تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة
الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او
القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا عنه فلا تفسير للضمير واثباته انه
لم يرجع الى الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام فيفسر دونه خطه
الفساد **قوله** فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا
ان من هو زيد قائما اي ان توجيه التابعين لقوله تقدم بعيد ايضا
يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لا انتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض
انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام

ولا يخفى عليك ان هذه التركيب مصنوع لتستغني عنه بنحو هو زيد قائم
فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به **قوله** واذا كان متصلا يكون مستترا
او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل
قوله فان كان عامله معنويا لم يات بجميع التفصيل وحقه ان يقال ان
كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون
مستترا والا فبارزا فانه **قوله** لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لا دليل عليها
لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة لا دليل عليها لاستقلال
ما بعدها والا فالمبتدا مع كونه عمدة يحذف **قوله** ونحو ما له ارشاد الحذف المضعف
ان من يدخل الكنيسة معبد النصارى الحاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام
حذفه جعل حذفه مادة لاجل الالتزام وطريقا واضحا **قوله** مع ان ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمنزلة وان
المكسورة ككفر تامل **قوله** وهي ذا اي اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس
خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع
من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقضية لكان لتوجيهه الفضيلة وقيل ضمير
هي محذوف اي هي حنه **قوله** ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها
ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف وهكذا نقل عنه في الحاشية ورد
الوجه الثاني لان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير
الشان ضعيف **قوله** وتنوذه بقلب الالف والياء هاء اي الالف من ذا والياء
من ذي فالاظهر او الياء **قوله** بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف
بالهاء والياء معا **قوله** ولا يثنى من لغاته اي لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية

في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه
تعيين لأن المعرفة لا يثنى إلا بعد التنكير قوله وإذا كان مقصورا يكتب بالياء
لأن هذا هو الألف المجهول أصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس أولى بإلى
حرف جر ولا يكتب الألف الممدودة إذا اتصل به كاف الخطاب ولا ينطق
إنها يكتب بالياء في أولئك لأن المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فمعنى ليس في الحقيقة
منها يعني من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على أنها ليس في الحقيقة منه على ما يوهمه
الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة ولم نقل وتتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل
بينهما ودام مع أنه بكلمة أنا وأنتم وهو وأخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها أنتم أولاء
قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير
ويفصل مع أنها أسماء وفيه أنه ضمير افعل مثلا ليس في مقول الصوت واللفظ بخلاف
ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها أنه غير مستقل بالمفهومية ومعنى
ذاك أنت بسكون التاء ومعنى ذلك أنت ولا يبعد أن يقال لا يكون في
التركيب اسم لا محل له من الإعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا قوله وهي أي حروف
الخطاب خمسة تأنيث خمسة تذكير مخير نا وهي حروف الخطاب والحرف يذكر و
يؤنث ولو اعتبر تأنيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير بحرفية حروف
الخطاب إلا أنه راعى المناسبة بقوله خمسة قوله مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة
في خمسة لإفادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل أن يكون
المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الإشارة فيكون خمسة وعشرين قوله
وإنما قلنا من الأنواع الخ يعني يرتقي ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف إلى
ستة فلا يرد أن ما عد من الواحد سبعة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
لا يستعمل الكاف إلا للمتوسط أو البعيد واللام للتنصيص على البعد قوله وثمّ أي

المصنف ونحن نقول نبه على أن حكمه هذا مستند إلى تتبعه ومن بعده
الاستعمال ويؤيده ما ذكر أنه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب قوله ولا يبعد أن
يجعل ذلك إشارة إلى كلمة ذاك بعده أي كلمة ذلك هناك يشار إليه
المتوسط يستحق ذاك قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك
لغير زمان نحو هنالك الولاية لله الحق أو غيره وقوله وأما ما عداها فإشارة إلى وجه
صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الألفاظ وهو أن غيرها من أسماء
الإشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق إذ إذا
استعملت في المكان وهو أن هذه الألفاظ لا يكون إلا ظرفا والمستعمل
في المكان مما عداها لا يلزم أن يكون ظرفا قوله ولا يصير جزءا أما إن كان تتمة
من الأفعال الناقصة يبني تفسير الكلام على القولين في الأفعال الناقصة
الناسخ أنه لا حصر لها والأول أنه منحصر فيما ضبط وما عداها مما التزم بعدم وقوعه
منصوب أفعال تامة لا ينفك عن الأحوال فالمنصوب بعدها أحوال فقدم ما هو الأرجح
في البيان إلا أنه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان أوقع بما تقرر في
محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر أنه بمعنى كان وجعل
الجزء التام بمعنى الجزء الأول وأراد بالناقص جزء الجزء وهذا إنما يتم لو كان المبتدأ
والخبر أو المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة
بتفسيره ولا نصيب له من إعراب الموصول فمعنى قوله إلا بصلة إلا تفارقا بها إلا
إلا مأخوذا معها وعلى هذا ينبغي أن يسلك في بيانه ما اشتهر في أمثال لا يتم
الدليل لا يتم البيع من أن البيع تمام بدون الثمن والتركيب كناية عن نفي البيع
والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا إلا بصلة قوله ولقائل أن يقول على أن
توقف الصلة لا يقال إن تعريف الصلة يصدق على الشروط الشرط

نحو من يضرب به اضرب به وما يفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من يضرب
مفعول يضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان تحمل
الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سهى سهوا بينا
قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الخ لا يخفى انه تكلف ومع ذلك
يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزء لغوا لدخوله في مفهوم الصلة قوله وحتى كانت الصلة
يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير
مانع قوله عنهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية نعم لو قيل
او قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح قوله او ما في معناها
لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما كل منهما خبر
قوله والعائد ضمير لا غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتدأ و
الموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه ومما ينوب مثابه قوله وصلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا
اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل بهذه الجملة فالتعرض بهما ليس لانهما لم يدخلا
في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداهما بل لاختصاص الالف واللام
ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والا فان تقول
وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها
صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث
لا تنا[illegible] بالفعل فلا يفرق بمعنى الجملة قوله وهي اي الموصولات يعني كل جمع ماخوذ
من السياق قوله واي اي مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي و
فرعيه وكذا قوله وايه فانه بمعنى التي يريد به وفرعيه قوله المنسوب الى بني طي
قلبت في النسبة احدى الياءين الفا واخرى بهمزة تحرزا عن اجتماع الياءات

قوله

قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم تجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه
بعد ما او من الاستفهاميين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي
يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول قوله
والعائد المفعول سوى عائد الى الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما
والضمير احد دلائل موصوليتهما قوله لا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج
الفاعل فلا يرد ان الحذف لا تخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان
عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلهذا خصه وحذف
المرفوع اذا كان المبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون
بعد اي او لطول الصلة كقوله نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه
طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان ينجر بحرف جر تعين
بطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقدير انحو الذي انا ضارب زيدا
ضارب به قوله باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم
من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات
فيقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام
وحي المراد بالذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر باللذان مثلا ولك ان تريد
في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه ماضي التعلم لا مضارع العلم فافهم
نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله واما ما عداها اشار
الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء
الاشارة تستعمل حقيقة في المكان وغيره ومنها وبين ما عداها فرق اخر وهو ان
استعملت في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظرفا والمستعمل في المكان

ما عداها لا يلزم ان يكون ظروفا اذ لا يصير جزءا منها ان كان يتم من الافعال
ان قصته بني تقسيم الكلام على القولين في الافعال ان قصته القول الثاني انه تام
بها والاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها التزم بعد مرفوعه منصوب افعال
تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان
الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا بعد ولو جعله حالا لكان اوضح بجانب
في محله وجعله بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى
كان وجعل الجزء الثاني بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم
لو كان المبتدا او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو
الموصول والصلة تعين له ولا نصيب له من اعراب الموصول بمعنى قوله الا بصلة
الا مقارنا بها لا الا موجودا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر
في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام والتتمة
كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع الصلة **قوله**
ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق
على الشروط للاسماء الشرطية نحو من يضرب به اضرب وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول
من قولنا من اضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان
يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم بعض الحد بجزء من الشرطية فقد سهى سهوا
بينا **قوله** وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الخ لا يخفى انه تكلف ومع
ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا لدخوله في مفهوم الصلة **قوله** ولما كان
الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان تعريفه
غير مانع **قوله** بينهما بقوله وصلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية نعم ما فيه
لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر **قوله** او ما في معناها

لاحاجة

لا حاجة الى التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان
لا انا خبريان **قوله** والعائد ضمير لا غير ضمير لم يعرف المالكي في التسهيل بل
العائد الى المبتدا فالحق ان اراد بالغير اعم منه وما ينوب منابه فافهم
بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق
الاخبار وهذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعلم
بمنزلة مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه
من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب تامل **قوله**
او باستعانة الذي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار **قوله** صدرتها
يشعر بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر
في موضعه في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير علا بما هو الاصل في باب
المبتدا **قوله** اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالمخبر عنه باعتبار
ما يؤول وذلك لان تريد بكلمة عن التعليل اي المخبر عن جهته وسببه **قوله** واخبرتها اي
المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره تقابلا للتصدير
فيكون بالنسبة الى الجملة **قوله** ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها يشعر
بان ذلك يخرج الاخبار عن زيد في المثال المذكور اذ بناء اسم الفاعل او المفعول
يقول الضاربه انا زيدا وتقول المضروب زيد فتنبه وبنيه بالتعليل
على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من ابواب
تعليل المسائل **قوله** كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين
قد يفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي يفيد التقدم
فاذا لم يبال في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة
جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان

لا يجوز ان يوجد من الفعل المشتق اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار
عن زيد في لم يقم زيد الا قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن
زيد في زيد قائم بالالف واللام فيقول القائم زيد قلت القائم الذي هو الخبر
الاولى مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام
الاخر **قوله** ووضع عايد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع المضمر
موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظه تسهيل عليك الاستقصاء
جميع ذكر **قوله** في ضرب ان نحو قبل الانفع في الضمير المبهم **قوله** المصدر العامل الاخص
الاوفر والعامل **قوله** والحال الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه بين ذلك تمييز **قوله**
من الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص من الموصولات وكذا ذكر في اخواتها
علم بيت لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما في ومنه يوصف ما على ان ما الموصولة
مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا ولما اخر تخصيص الموصول الى استيفاء
هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل
في باب اسماء الافعال فانها اما كافة نحو انما زيد قائم الح فيه انها قد تكون
مصدرية وقد يكون زائدة ايضا **قوله** استفهامية باقية على معنى الاستفهام
او مستعارة لمعنى من معاني تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب
والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا والتنا تنبيه
تعليل **قوله** ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة
اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور
مقامه بمعنى من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد مناط الاولى ان يقول ان
النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبتدا وتضمين نكره
ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان

بعد كلمة ما او قوله في محله فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة
للامر تبا وبله بالمنكر تكلف ما يعنيه **قوله** وتامة قيل اي غير محتاج الى صلة
وصفة قلت او موصوف فقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تشقيقا
على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعاني
سوى الموصولة وجهل الفائدة ان تقع ضمنا **قوله** وصفة نحو اضربن ضربا
اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف
اما للتعميم او للتعظيم او النوعية او التحقير وتتفاوت معانيها بحسب المقامات
واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض **قوله** ومن لم يقل
من الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذ لم يشتبها البعض
قوله الا في التامة ردا على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المبهمة
انه لا ينبغي ان يدعيه الناظر في المقام ان من في وجوهها لذوي العلم ولا
تقع على من لا يعلم الا تغليبا وما ومنه لا يعلم الا قليلا وبصفة العالم فتقول
ما زيد في السؤال عن صفته وللمجهول ماهيته وحقيقته ماهية الشيء وهو في الاصل
ماهية نسبة الى لفظها والهمزة ياء او تقول انه منسوب الى ما هو على التقدير
جعل الكلمتين ككلمة كذا في الرضي **قوله** والموصوفة نحو يا ايها الرجل خفي
الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة **قوله**
وهي معربة بالاتفاق وحدها نص المص بقوله وحدها على رد ان الكوفيين
وز والطائية وقد ضيع الشارح ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق
عليه **قوله** الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر
عايدا فتبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب
قوله فيمن قراء بالضم اي عند بعض من قراء بالضم فان منهم من جعله الاستفهام

وجعل الجملة صفة شيئة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله وفيما ذا صنعت
وجهان ذا الا ان موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والا
في ماذا هو او من ذا هو خير شك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى
الذي واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في ذي الذي
ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي
فان ها التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمصنف بيان الوجهين فيما
اذا صنعت اشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس
ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الخبر قلت صنعت
جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال فيما ذا
صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح
رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان
اسم كان الظاهر اسماء يقال كان هذه يحتمل التام والناقصة والصيرورة
والزائدة ولا يخفى ان الثابت انسب في حق اسماء الافعال ان لا يكون لها
اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدأ وفاعله
سد الخبر كما في قولك اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المصنف في ايضاح
المفصل وان فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب وقيل هي مصادر
منصوبة بافعال محذوفة وينافي تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله
مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدي
فيكون حينئذ مثالا لما هو بمعنى الماضي او اللازم او لما هو اسم فعل وغيره
فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل
فقط ورويدا تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود

بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمن معنى الامهال او جعله بمعناه قوله
الفتح في الحاشية الفتح الى الحي وفي القاموس الفتح بالضم الى الحي من اللؤم قوله
وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثي صيغة الامر بتقدير المشتق
وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من الضمير بمعنى الامر كائنا من الثلاثي
ولا يخفى ان كون الشيء قياسا لا يقتضي ان يجيء من كل لفظ في كلام العرب بل
يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل
فعل وان لم يسمعه من العرب فيكون فعال قياسا يقتضي ان يصح لكن ان
تأخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى
قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه يكون بناؤه على الكسر
قياسا غير متوقفين على السماع فافهم قوله الا ان نادرا هو قوقات
بمعنى صوت من التصويت وعيعار اي يلاعبوا ايها الصبيان بالعيعاء يعني لعبة
لهم فان الجوهري قوقات حكاية صوت الرعد وعيعار حكاية صوت
الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار
وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان
في مقام اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا
معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا الا ان فعال بمعنى
الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي وما ذكر من
قوقاة وعيعار ليس فعال كما لا يخفى قوله ولم ينقل الى الان دليل قاطع
على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة
او مصدرا او علما مؤنثا فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ونحو عنه
النحاة جعلها منصرفة وهذا يشهد دليل على تردد هم في كونها مؤنثة قوله

وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجمعها يستعمل من دون
موصوف وهي اما لازمة للنداء اسماعا نحو يا فساق ولكاع او غير لازمة له وهي على
ضربين احدهما ما صار علم جنس بالعلمية كجبار للمنية وهي في الاصل لكل ما
يحيد اي الحدث ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي
على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية كيف **قوله** والاصل في كل معدول
عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشئ منه يرد عليه ان ثلاث الى الاسمية
الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او من نوع ما التام
منه اصله **قوله** علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب يستغني عن
التقييد به بجعل ضميره الى فعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد
من قوله معرب ومبني اي يختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان
او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع **قوله** قوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه الخ فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر
فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج
بتسمية مذكر عن التانيث بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما
لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما
لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل
وضعه من غير نقل عن غير العلم وح يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا
ليس للاحتراز فتامل **قوله** كقطام وغلاب هما علم امراة **قوله** فاكثرهم يوا
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل فيمنعون قول المط ومعرب في تميم معرب في تميم كلهم الا ما في
راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم **قوله** وجه الاكثر بين ان الراء

ف الى هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي ره وتوجيه الشارح
المشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة
والمصحح لكسرها فالتزم **قوله** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
بل على لفظ الوحش **قوله** اما لزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين الباهية
او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير **قوله** لانتفاء
التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب **قوله** والمراد بالاصوات
هنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال
الفاضل الهندي لانه اسم لاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار
ليست باسما وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت في بابين
القسمين فيقال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا
وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما لتحكم
على المحض او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل
تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء
لتغير الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسما حكمية ولذا
عد قسما من الاسم المبني وكذا في الباب لانه يلزم من عدم انقسامه
الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث
لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه لغير هذا الاعتبار ويحتج
ان المراد بالاصوات وكذا الكل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به
نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحو
قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق
على الجميع حكى به صوت **قوله** او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى

ان لا تجعل ذكر البهايم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل تجعل
التعليل للتمثيل ليشمل رواعي اخرى للتصويت به من قضاء تعجب
وتسكين بوجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف
واحد لا بد منه لتغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح اقتفاء
للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قبل ذلك
لانه لما كان هذان القسمان آه قابله الهندي رحمه الله وكانه اراد ان
المتعلق بالغير كما في تصويت البهايم فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما
في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع
الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى
الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو
اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى ان يكون معربا وفيه
ان بعده عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها
عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات
اي المركبات المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام
للعهد فحمل كل اسم الى اخره عليها حملا لا ينطبق التعريف لتوقفها على صحة
الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا للمحذوف اي
المركبات كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام
المصنف وبين الشارح وجعل اللام للجنس وبسطه الجمعية لا تجعل تكثارها معهودا
فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهود اذ
كل اسم الى اصرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه
بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم

والمركب المحدود وضعا اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك معرب وبهذا
سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه
كما في ساير المحدود والمتعدد به لانه في قسم الاسما على ان ابهام قولنا كل ما هو
من الكلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم
احتمال بقي انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد
بالمعدودة من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم قوله من كلمتين
حقيقة او حكما اسمين او فعلين الى ما وجد في هذه الاقسام التركيب من اسمين
حقيقة مثل بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب
من بخت بالضم وهو معرب بوخته بمعنى الابن وجد عنه صنم اسمه نصر فنسب
اليه اسم ضرب بيت المقدس على ما هو في القاموس ونصر ماض التفصيل قوله
ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب رد بيان الرضي حيث
قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة
بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف في الحال فالحاجة الى
التقييد بانتفاء النسبة والتقييد بانتفاء النسبة قبل التسمية فحمله على العموم
يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله
قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اذ
نحو خمسة عشر خمسة عشر وثلث كما ثلث تتضمن الثاني منه معنى حرف حرف عطف
كان او حرف جر كما في ثلثة في ثلثة فالاولى ان يقال في التعليل لان بين
جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة
على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لا امكان
تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة

على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره
الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد والاضافة ولا عمل ولا افادة
معنى فخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر
موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والاعلام بغير
النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان
يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على النسبة بين خمسة عشر
بل بين خمسة وعشر بل بين خمسة وما نسب الى خمسة عشر مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين
خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة عشر تركيب الجزء وقع
لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشر فبهذا
الاعتبار جعل متضمنا المعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف
بعلبك هذا هذا التحقيق الذي افاده التوضيح وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم
المبني بلا تسامح فاغتنمه وان كان في القاله هو المشهور بين الجمهور فكن
الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثانيا على صفحات السنين
المشهور قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء الى اخره لم يجعل مدار
البناء كون الجزء بين عددين حتى ينبه على ان صيغة الفاعل المشتق من
العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت
بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب
والاخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الى حاصل الجواب
ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي
عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد
في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى وان معنى العطف موجود

في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي
ذي المعنى على ذات له الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب
الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف
الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث
المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد
على متعدد ولا على عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى
اجري الاعراب على الثاني والا فالمعرب باعراب الحادي على المركب هو مجموع المركب
لا الجزء الثاني وقول الشارح وان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم بما وقع
ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب جزء الثاني المبني بعد
التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى
ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان
اسم مبني قبل التركيب عند المصنف قوله في الافصح اي اعراب الثاني مع منع المنصرف
وبناء الاولى انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المتن بكثير الفائدة والا
فالواضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء
الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا للاعراب
الثاني لا تمثيلا لحسب قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى
به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره
او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا قوله ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن
كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه
ليس من هذا الباب كالمبهم الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض لا فرق بين

وبين كل ما يلتبس به والصواب ولا بعض بينهم وكان السهو من الناسخ **قوله**
ولذلك لم يقل بعض الكنايات بقي ان ما وجه الاصطلاح في الكنايات
دون الظروف **قوله** لكونها موضوعة وضع الحروف او وضعت بنائية
ويسمى هذا الاسم اسمًا ناقصًا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون
او مولفة من كاف التشبيه وما قصرت او سكنت وهي للاستفهام وما ينصب
ما بعده تمييزا وللخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع قول كم رجل كريم اباه هذا
وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء الاستفهامية والاخر لبناء الخبرية فتامل **قوله**
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت
او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه حكي كيت
وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر اخرهما اي كذا وكذا والتاء
فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن المرة
فحذفت اللام وابدل عنها تاء والتانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها
على الاصل والوقف عليهما ح بالهاء ولا يكونان الا مفتوحتين كذا في الرضي
وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين الو العطف
قوله واما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير
منتثنى من قسمي المبني لا من ثبت به بني الاصل ولا ما وقع غير مركب لا نظاير
فرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل **قوله** مرتبته في البناء منحطة عن اخواتها
لانه في الاصل معرب فالكسر فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين جز من
لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه **قوله** لانه
لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعله كالوسط
ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا وتميز

عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل
الهندي انه الكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة
والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى ولا وجه ان يقال نصب مميز كم
الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم
الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط
تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام
فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف يتقدم على الوسط **قوله** لكن
جوز الزمخشري ان يكون كم هذا رد لقول الرضي ولا دل على جوازه كتاب من
كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية ومما يرده ما ذكره
في تفصيل هذا الكلام انه يجوز جر كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع
بني بيتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند
الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة
ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد ومن غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل
من فيهما **قوله** والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي
ان الخبرية تقتضيه رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة
وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل مجازا لان
كلا منهما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله
ولا يتعلق الحكم الخبرية **قوله** لو قال وكلاهما الخ يعني افعل اذ في تذكير كلاهما تذكير لان
تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويله تاويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية
الخ تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيها التذكير فقوله فهو على تاويل كلا احدهما

النوعين كما ترى ولو قيد بانه قيل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين
قوله اي كل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر مع وجوه ان كلا مفرد اللفظ
وههنا وجه لطيف قد خفي للطفه وهو انه نبه ان كلاهما واحد بالذات و
التعدد اعتباري وذكر كلاهما بتكلف اعتبار التعدد دليلا يتوهم تخفيف
اعتبار الاعراب باحد اعتبارين قوله فكل ما بعده فعل او شبه فعل نبه
على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت
ضارب قوله او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير
والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه اعلم ان المشتغل
عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فلنحو جاءك
في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلهذا اعترض الرضي على قوله فان كان
فعل بعده غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك
ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان بحسب
المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر
نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعلته لا يكون الا بحسب
المميز اشارة الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس
منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه
الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوما ليس الا بالظرفية وما
اقتضائه المميز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس بمعروف
انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك
او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه
اعم الخ منه ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم

كم رجلا

كم رجلا ضربته الى اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع
اي يجوز رفعه وجعل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الشيخ
ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله وكل ما قبله لم تقل وكل ما
مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف
والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام قوله نحو من ابوك نظير الامثال
وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم هناك للخبر
لان النكرة لا تكون مبتدأ والمعرفة بالاتفاق في ما عداه مثل من ابوك
ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم ههنا منصوب المحل اولا هكذا
ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة
عن الخبر قوله اي مثل كم في باقي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه
كذلك قوله فكل ما بعده قوله ولك ان تقول جعل المشار اليه من قوله ولها
صدر الكلام الى هنا وتمام تلك الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط او
الشارح بان مراده تتأتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره وجعل
التأويل في التشبيه فصار معنى قولك وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه
او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام قوله
والشرط خبر ازه لانه لا يمكن ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم
الشرط مبتدأ فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهو
الظاهر بيان الحصر فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له قوله
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة ويؤيده قوله وقد يحذف باخبار التمييز ولو
ذكر التمييز ههنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز ان ما هو تمييز باعتبار تعقيب

الوجوه والاظهر ان يراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه
الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز
على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه ح اربعة ذكره نصبا وجرا
وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد
يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تاخر الفرع عن الاصل فعلى التوجيه
المحلى في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى
ان يقال يراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية
ويراد بقوله وقد يحذف فانه قد يحذف في مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه
الذي سبق انفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار التمييز المحذوف
ويكون نحو كم مالك وكم ضربت نظير الحذف هذا التمييز وتبيينا لاحتمالي المحذوف
بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك فتأمل قوله
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان المقام يغني غناه ههنا فيكون في ذكره
ذكر ما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لايهام كون بعض الظروف
اسما كاسماء الاشارة قوله ما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف
ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف من باب المبني ما قطع عن
الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في عوض عن المضاف
اليه بشئ فانه ح كانه لا قطع فيه فيدخل في الظروف التي تجري مجراه قوله لان غاية
الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي المنسوب اليه فيجب
ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام في ما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف
اليه قوله علم حذف من غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض
فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه لانه لوجود العوض

كانه مذكور والغاية العوض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة لجانب الاعراب
بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة
ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه
الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما الحق بها قوله من الظروف المسموع قطعها
عن الاضافة وهي على ما ضبطه الرضي مع ما ذكر امام واسفل ودون و
اول وثم من عل ومن علو على وزن منه قبل دون ما هو مضموم الاول ح
قوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها فان اسهل
مدخله كذا في القاموس قوله اكاد اغص من باب علم او فتح على ما في القاموس
قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الاعجب ان يقال
لا ان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال
جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم لم تجعل حسب
مناسبا للغايات في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير قوله ومنها اذ تحكم
بناء اذا اسند الى غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم بنائها على ما ثبت
بناؤها بما يشاركها في موجب البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط
سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رجح
قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد معنى الشرط
فالقول قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل ما هو في موضع الجزاء قوله
ومنها اي من اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى لكن وقع
بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط منه فرق ونظائرها فان اذا غير راسخة في
معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله

بخلاف متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيهن حد البناء صح

واذا غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
وتجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مايل
الرأس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمحققون الى ضعف معنى
الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط
فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه
عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجزم بها كما في متى واخواتها
والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها شاذ وكما نبهناك عليه قوله
من فجائية فجاءة بالضم والمد يعني من حد سمع و منع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد
لان الفجأة كالضربة مصدر فجأه من الحديث بمعنى اخذه بغتة بلا اختيار قوله والمراد
بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاخبار
على شريطة التفسير قوله وقوله زمان وقوف الشيع او مكانه مفعول فيه لمفعول
لا مفعول به والا لم يصح اذا ظرفية وقد سمعت انه قال الرضي انا لم اعثر على
اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم تعلقها ظرفية
لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لان منذ
ومنذ وقد عدا منها مع انهما مبتدان عند الجمهور قوله وقد تجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل
منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتأمل وايضا يحتمل
منع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل
فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف
يعلمون قوله وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضي الاغلب
ان تجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا تجيء بعد اذا المفاجاة الا الفعل

الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد تجيء اذ للمفاجاة من غير جواب بينا
وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي اللباب وهما يعني اذ واذا
لكنهما تجيئان للمفاجاة وتختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للتخالف
بينهما وبين الزمانية قوله اي حال كونهما للاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما وجعل
استفهاما مسامحة بتقدير ذا اي استفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان تقول
جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما قوله وقد جاء انى زيد بمعنى كيف ولكن
القتال بمعنى متى قال الرضي تجيء انى بمعنى كيف نحو انى تؤفكون وتجيء بمعنى متى
او اين نحو قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا تجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده
فعل والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة
ان تجيء كسرهما كما تجيء فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال
الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو اين زيد فيه الف او اصله
اي في الياء واليها جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله
اي اضيف الى اوان حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله
اي آن حذفت الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجئ الآن خاليا عن اللام ولم يجئ
ايضا مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان قوله
بمعنى اول المدة يعني مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل
المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي
مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم
لانه ليس مراد المصنف قوله اي اول زمان عدم روية الضيم كتفسير رائية وليس على
فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رويتي كما يتوهم قوله اي المفرد اي الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع ولو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه يصح ان

منذ ثلثة ايام اذ الثلاثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد
كما في قوله في ما سياتي ويقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدهما الزمان
الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده قوله او حكما نحو ما رايته منذ اليومان الذان
تصاحبنا فيهما دفع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون
المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا
التاويل من تقييد المجيء مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتعرف الهندي
في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف لقلته وقوله فما دام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حتى الا انه
اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد
ملاحظته بهذين اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فيقول هذان
اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جيء بالمثنى ليتعين انه اي
زمان المصاحبة قوله بحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول
يوم يغيتني فيه في قوة يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال
كونه متلبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي
يطلب صلة الباء لما قاله الرضي من انه لو لم يأول بهذا لكان العبارة فيلهم
المقصود به العدد قلت يراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون
مقصودا به من اللفظ وانما هو من المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد
ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته منذ يوم ومنذ يومان
ومنذ ايام لا تهاليت اعدادا لكنها بقيد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد قوله
وقد يقع بعدهما المصدر ولا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير
زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة احواله ولا يفصل بينهما

بين

بيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته منذ سافرت ان اريد زمان
حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى اخره فهو
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاول
او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه
عبارته قوله اوان اي ما كتب على هذه الصورة اذ الاوان يجمع عبارتين تشكل
مخففة فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة
لا يخفى انه يوجب ان يقرا او ما كتب على هذه الصورة ولا شك عاقل
ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة
بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله فيقدر
زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدته
القرينة فلهذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله فيرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدا في مثل قولك منذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد
الثاني بجعل منذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم
تاخير المبتدا حيثما كان معرفتين فيما رايته منذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من
الجواب والله تعالى اعلم بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند
لا وجه للحكم ببنائها لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة
في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو تتضمن معنى من فلذا بني ولا يرد عدم الجهة
البناء من لدن قط لانه يكفي بجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو
مبني على انه لا يجب دخول من عليه عدم تضمنه بمعناه لجواز ان يكون الدخول
للتاكيد قوله ولد بضم اللام فيها تماثلي لغاية لا يحتمل بيان الكتاب الا اسبعة
وثامنها ما بقي من بيانه انت رح منه لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى

في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف ببيان لدن بضم الدال
بالتقييد بان تقييد الدال بحركات ثلثة معا لئلا يفوت التنبيه على اصالة لدن بضم
الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن
بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب **قوله** وكلها بمعنى
عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضى وغيره **قوله**
ولا يقال الحال لدى زيدا ولدن زيد لم يفسر في كلامهم على ضد ما في لدن وانما
ذكروه في لدى وعند **قوله** ولذلك تحذف عنها وتثبت هذا اذا كان تنصب
غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين
لانها تثبت تارة وتحذف تارة **قوله** من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحر
الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس **قوله** لكونه مقطوعا عن الاضافة
هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات **قوله** بدليل اعرابه مع المضاف
اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما ترى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض
جاء مفتوحا وتجيئه مكسورا او مفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان
نظايره لا يكون الا مضموما **قوله** المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
اتى بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة الاحتياج
المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المعرف وغير المعرف
الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني كما
المقام **قوله** بوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا
خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له
بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له
اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام

والثاني

والثاني وضع عام لموضوع له خاص **قوله** لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة
مشير عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة
ولا اثبات عده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء اذ نفس
الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه وجر الباء زائدة على ما صرح
جوابه فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول
كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه لكن
من مواضعات الادب وان لم يصر جوابه **قوله** المعلومة للمتكلم والمخاطب وقوله
بعينه يخرج له النكرة بقي بعد النكرة التي كانت علما نكرة بالتاويل وهو مما جعله
عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال
اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه في حكم النكرة ويعامل بمعاملتها **قوله** [illegible]
بين ترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي وبين
بذلك فان المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدهما بمعنى
ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يعرفه **قوله** فالوضع كلي والموضوع له جزئي
مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي
فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما
تنازع فيه بعض محققي المتاخرين والقدماء لم يعتبروا الكلمة حتى المضمر فجعل بمعنى
قوله الشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم
كلي يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي بل
الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال واللام في قوله الشيء ليس صلة الوضع
عوضه والشارح لما راى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما
هو حقه ولم يلتفت الى قصده به **قوله** ومن حيث معلوميته ومعهوديته

عن جوابه

والمخاطب لا اعتداد بعلم المخاطب في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه

منه سابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتخصيص ما عرفت فلا
تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصي بانه الذي تصور الذات
بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا
يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره
حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء
الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء وقبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخصي مع انه
تتبدل تشخصاته من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم شخص
حين وضع العلم الشخصي فانه موضوع له بمشخصاته المتبدلة من اول عمره الى
آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص **قوله** ما عرف
باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية
والجنسية والاستغراقية والعهد الذهنية من فروع الجنسية كما حققنا في اول
الكتاب فيقسمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفسه وقسيمه
وكذا الى العهدية والجنسية في وجه **قوله** والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل
من اللام فح سقط ما ذكره في قوله من خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف
تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المتبدلة
من اللام في قولك الرحمن الرحيم الصمد الزعيم الى غير ذلك ولم يذكره المتقدمون ل
رجوعه الى ذي اللام وهو مذكور في المتون كعم وكانه لم يكن في متنه او ضاع ك
سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على
ما في الهندي ووجه كونه في الاصل بالتهاء الرجل خفي جدا فالظاهر ما
الرضي ولم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع

كاف

كاف الخطاب **قوله** ولا يستلزم صحة الاضافة الى آخره لا يخفى انه تكلف
جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي الى رجع
الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في
المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامه
هذه الاربعة فلما اراد المصنف واورد هذه العبارة بعده اختل الحصر ولا يخفى
عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل والغير او الشبه
مستثنى من هذا الحكم فقوله فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية جزاء ان ولو
قال المصنف وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى ما عرف
بالاضافة معنى **قوله** العلم اسما كان الى آخره هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم
فله معان ثلثة مترتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها **قوله** لانه ان صدر بالاب
او الام آه هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العتاهية بكسر العين (ر علي القاموس)
لقب ابي اسحق اسمعيل بن سويد لا كنية ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه
بديع **قوله** واخص منه المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه
لكان اخصر واوضح **قوله** لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا تقول قد خرج بقوله
غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج لانا
نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام
المشتركة فافهم **قوله** اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا التر
يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت ان
اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى
احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح

فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافهما فيما يكون فيه هذا
الترتيب ويحتاج الى التنبيه **قوله** ثم المضمر المخاطب وليس وجه كون المضمر المخاطب
اعرف من النداء ظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام **قوله**
لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى الجواب
ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال تخرج عنه الواحد والاثنان لانهما
وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل
الجواب ان واحد وضع لكمية احاد الاشياء منفردة منفردة لا مجتمعة ونحن نقول
تعد حقوق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد
وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فكذا يصح استثناء ايهما شئت عنه
فتقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد
من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فاحاد
الاشياء في كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ومما
حققه الرضي ان الكمية كلمة نسبة اي الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين
الذي يجاب عن كم فان كم للسؤال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد
الالوف والمأات ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فان
رجل او رجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء نحو رجل ورجلان وضعا للماهية
وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف
ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مأات الا ان يقال
هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما يسئل عنه وبيان ما يسئل
عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة الاسم ولا بتوهم
ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد الا لم لكن المسامحة كما لان ذلك

من القبيس

من القبيس الكم الحكمي بل من اللغوي **قوله** فالاشياء هي المعدودات واحادها كل
واحد واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول الكمية
الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد لكمية
وحدات الاشياء لا لكميتها **قوله** وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اي لم يكن
شيء منهما عند الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان
العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج
الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا
عددا **قوله** اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
لم يجعل المؤنث كالواحدة والاثنتين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع بحاصل
بالحاق تاء التانيث او الفه وكذا لم يجعله فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع
منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل وثلاث فرع وقد اشار اليه المص
حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح
ان يقول لثلث الى عشرة وحصر الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل
لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي
البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال
وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري
اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع ولا تقول بضع وعشرون والمشهور
جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه **قوله** او امتزاجيا كخمسة عشر جعلا
من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن
الصواب او تضمينيا مكان امتزاجيا **قوله** يقول واحد واثنان سمي الوحدة
واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع

المكررة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد
اي المنفرد ويستعمل في المعدود وكساير الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون
قوله ثنتا وثنتين التاء في اثنتان للتانيث كما في ابنتان واللام ياء محذوفة
وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان بدل من اللام التي هي الواو
ابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن
صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي
احدى كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس
كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنييف او مضافين نحو احدهم
واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنييف الا قليلا قوله ولما غير الواحد
والواحدة ههنا بدون التركيب الخ وللتصريح بقوله احد وعشرون لكنه اخرج
سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزايد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر
منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف بل اجملها ليحتمل العطف
في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل
والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح تبعا لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره
الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جاير في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة
قوله فتقول مائة واحد وواحدة قوله او وواحدة عطف على قوله واحد وقوله
ومائة واثنان او اثنتان عطف على قوله مائة وواحد او واحدة واياك
وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة
وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه مع انه فيه تفويت
المناسبة بين مائة وواحد والمناسب واحد ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز

ان يعكس

ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر
على الاقل عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي
الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق
دقايق طعوم السياق المعدود في سلك السباق واعلم ان اصل مائة
كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى
الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة
منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله كما في معدي كرب بتشال الثاقل
التركيب لا يجوز الاسكان بان تقل فان الاسكان في معدي كرب واجب
صرح به الرضي قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة
المصنف مغاير لتضيه الرضي فان المتبادر منه حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل الواقع
انه غير شاذ وعليه يجري ما في الشرح المنسوب الى المصنف قوله لما فرغ من بيان حال
اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها والطائفة مقصود ببيان اسماء العدد وبيان
المميز راجع الى بيان احوال العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى
بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في ذلك
معرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير فلك
ان كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا لكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا بمعنى بان كان
اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وتحريك الهاء فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلاثة او سبعة
الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر
والنخل وقيل كونه جمعا معنى واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن
الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق
العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى

ثلاث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل **قوله**
احدهما في صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل
في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف في مائين فقال الاخفش هو كفعلين
كفعلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا
قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قوله
المصنف وكان قياسها مآت او مئين غير مستقيم والقياس مائة لا غير **قوله** فلانه
لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا الظاهر قليلة و
تلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة
صارت في الكلام كثرة فافرد لتقليلها **قوله** لان استعمال جمع مائة في الاعداد وقوعه
لا يقال ثلثمآت رجل كما يقال ثلثة الآف رجل هذا الوجه انما يتم لو لم تجز مآت
رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مآت رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا
اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مآت رجل **قوله** مخفوض
مفرد قد تجمع نحو مائة رجل وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما **قوله**
فقد ذهب اللذاذة والفتاء **قوله** واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه
مذكرا اتفقوا هذه الضابطة بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب
تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة يوجب حذف
تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمآت رجل او امرأة واذا اضيفت
الى الآف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الآف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة
الآف رجل او امرأة لان مميزها المائة والآف لا ما اضيف اليه المائة والآف
هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا
ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشياء ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر

ان يذكر

ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم
افتراقها تذكيرا او تانيثا **قوله** فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد
انث اعتبارا باللفظ جعله الرضي الافيس الاكثر **قوله** مذهب ان مميز الواحد
معنى عنه فيه اشارة الى منع الاغناء ولجواز افادته التاكيد كما في اله واحد
والهين اثنين **قوله** لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء
في الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو احد رجال
واثنا رجل فاعرف **قوله** لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد الى الاولى
ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في ساير الآحاد في الدلالة
على المتعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم **قوله** ويقول في نحو اشخاص
الهندية وتقول انت فقد صرح مذكرا انت الى ان يقول صيغة الخطاب
ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب ويرجح ما اختاره
قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فتعرب الاول **قوله** وتقول في
المفرد باعتبار حاله اي مرتبته لا يخفى ان البصير ايضا حال من الاحوال فلا
يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه
واحد من تلك العدد ومن غير بيان مرتبته لقال واحد الثلثة او الاربعة
او واحدتها ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثاني الى غير ذلك **قوله** او فوقه
مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها بنفسه كحادي عشر احد عشر و
نظايره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء تلك المركبات وسنذكر لك وجهه
قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التميز
ومن ثمه اي من اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول
بمعنى ما قام بالفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق منه نحو

المضاف اليه اضيف الى ما هو اقل بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي
بمعنى فعليا لا بد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من ثلثه
الى تسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء فيه
على فتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه
استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس بمعنى فعلى فهو اسم فاعل صورة
لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى
واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول
هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيهما متساويان
والثاني في الاكثر كذا في الرضي **قوله** الى عدد يساوي عدد ذلك العدد المأخوذ
منه فالاضافة لادنى ملابسة وتجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان
الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد والا يلزم جواز ارادة
الواحد الاول من عاشر العشرة لجواز ارادة المبدأ والمنتهى من عاشر العشرة لانهما
في مرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة
الوحدة الثاني او الثالث مثلا **قوله** فتعرب بجزء الاول ويظهر الفرق بين
الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس اخره حرف علة او ما اخره حرف علة في
حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا
الا في حال النصب **قوله** المؤنث ما فيه الحد يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات
الصفة كهندي وتا والتي وانت وتدخل في تعريف المذكر ولو حقق التعريف
بالمؤنث بالعلامة وما يقابله بقصر ساحة بيان الاحكام لانها مختصة
بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ
قوله وعلامته اي علامة التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها

تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا المقام **قوله** او ممدودة
كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمد التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة
اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية
ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا
بحال المتعلق اي الالف الممدود ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء
والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييدها
بما هو للتأنيث يستلزم الدور فافهمه وفي قوله وعلامة التأنيث التاء
رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء متغيرة عنها والبصريون
على ان العلامة هي التاء والهاء متغيرة لها **قوله** ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله
في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى
والذكر وليس تأنيثها حقيقيا **قوله** واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
يعني يتبادر قيد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر
من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت امرأة **قوله** فان مع الفصل يجب
اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات
مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب في جاءت القوم زيد الكريم
واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم
المذكر مع الهاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير
الفعل اذ لا تأثير للتأنيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء
ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء
فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا تم استدلال
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقرآن على ان سليمان عليه السلام كانت

أنت وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر
لاستقلاله فيجوز عندي زيد ضاربه هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل
الضمير المنفصل كما في تعريف قسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل مثل اقائم
انت **قوله** فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه يجب ان يستثنى عنه
بنون فانه تغير اليه فيه جعل كالمكسر فيجوز جائت بنون قال الله تعالى آمنت به
بنوا اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء
كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي **قوله** غير المؤنث الحقيقي غير المؤنث
الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير
المؤنث الحقيقي **قوله** في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل **قوله** قبائل
اي آخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد
تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال **قوله** خرق مع لواحقها فيكون يكون
الشبيه مجموع المفرد والالف او اليا والنون فلم يكن مسلمي البلد شبه اذ لم
يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا نقال النون تقديره لان النون في حالة
الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون والا لا يصدق
التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانع
لصدقه على المفرد **قوله** ولو اكتفى لظهور المراد لا يستغنى عن هذه التكلفات
لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون
ملحقات فاعرفه **قوله** لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة
التثنية الالف او اليا وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد وما
ذكره على تقدير التسليم في غاية التسخف وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف
والياء والنون الثلاثة بل عن مجرد الحاق الالف او اليا **قوله** اربع مفرده

هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف **قوله** تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسد
بمعنى شجاع عين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد
بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب
وهو ليس موضوعا له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد
ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه وبمثل
ما ذكره في القمرين والابوين كما نتفا عنه **قوله** ولو اريد بقوله مثله ما يماثل في الوجود
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس
بذاك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل
على ان معه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل
الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي **قوله** وهو ما في
اخره الف مفردة الخ احترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة و
بقوله لازمة عن الف زائدة في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصورا لعدم لزومها
لاختصاصها بحال الوقف **قوله** ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود وبمعنى اخذ من
القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولك
ان تجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى
المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس
قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالواو في المسمى بالى الالف
في الاسماء العربية البناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل ومجهول الاصل
هو في اسم متمكن ثم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما مجهول
الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان لا امالة بسبب
غير انقلاب الالف عن اليا فان الرضي شرط في قلب عديم الاصل

ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة
غير انقلاب الالف عن الياء **قوله** بان كان مجهول الاصل وعديم
و قد اسل لابد من قيدان وهوان لايكون لامالة سبب سوى كون الالف
منقلبة عن الياء كما عرفت كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة
او للمتنسك جمعه قراءات فتنسك هذا سهو في القاموس القراء ككتان
الحسن القراءة جمعه قراءون ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالعارى والمتقرئ
جمعه قراءون وقرارى **قوله** لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمصباح
واللباب كتب في الحاشية في عبارة المفصل هكذا وما في اخره همزة اما ان
يسبقها الف اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء
ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء وزايدة في حكم الاصلي مثلا كعلباء
ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء وهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان
والباقي في البواقي ان لا تقلب وقد اخير القلب ايضا وعبارة المفتاح
هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب
سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي
وهوان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب يوافق
ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح غيرها وقع في شرح
الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا تقاس خلافا للكسائي
فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة
قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى اي عن آخر مفرد المثنى فلا ينافي قولهم يا انثيت
لا يقع في حشوه والاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى **قوله** المجموع ما
دل اي اسم دل لايخفي ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل كلم مركب

فالمراد

فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعند الشدة الامتزاج **قوله**
على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف
كاستعماله في تعريف اسماء العدد في انها اعم من الآحاد جملة او متفرقة طايفة
طايفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو جاء
رجلين هذا ولو اجرى الآحاد مجراه في تعريف اسم العدد لخرج المفرد بقوله
بحروف مفردة لكن بقي التثنية **قوله** بحروف مفردة اي بحروف هي ذاته نحو قوله
الخ وتارة له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف
المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى و
المراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق فيه كما في رجال ومن حروف
مفردة المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو
نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرده على فعال
واما ما في الحواشي الهندية ان المراد بالآحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة
في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما النفاوت
بين الجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد ههنا ما ليس بمثنى ولا
مجموع فالتعريف دوري **قوله** فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء
الاجناس الى المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس
قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او ما دون العشرة
كذا في القاموس **قوله** فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء فهو نحو تمر
جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من
لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد
نحو ركب بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم

على الاصح منه

ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا وكذا ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس
وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا
اختلافي بل وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اخفى
وأعذب ولك ان تجعل تقييده بنحو تمر واطلاقه بنحو ركب اشارة الى التوجيه
ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح
تفريع قوله فنحو ركب وتمر ليس بجمع على الاصح عليه **قوله** كجامل هو جمع جمل او
اسم بقر على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجنس او تكلم في
الموضعين على المذهبين **قوله** فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير
مضاف اي فجمع المذكر يرشدك اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح
مذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح **قوله** اي اخره مفرده
انه يصدق على رجلين ومسلمين **قوله** ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاضي فان
قلت كيف يثبت الياء المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يختص بالياء
المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو الجمع او ياء
لم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حدها
الذي كان قبل لان علة الحذف فانا بين التقاء الساكنين بين الياء والتنوين
وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع **قوله**
وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جعل اسم كان لا اخر الاسم ولك ان
تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى الالف بدل
عليه **قوله** اي الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان الياء
والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضيين دون القاضين
ومصطفون دون المصطفون فتامل **قوله** وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته

جعل

جعل خبر شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم الفرق
قوله مذكر علم يعقل لانه في تأويل فكونه مذكر العقل كما يشير اليه وضمير كونه
ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص في شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى
عنه بكون الكلام في جمع المذكر انما التذكير اشارة الى عدم كون الكلام في المذكر انما
الغافل لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي فان
عذرات بارواح لا يبرد قلنا مجرد وقانيار الاشتباه وقال الهندي مناطه
فائدة الشرط انما هما وضعا المذكر دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو
والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين
وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يقل هو الا في جمع
المذكر السالم في بيان الاعراب كما ضم الو وعشرون مثلا فلو لم يندرج
في جمع المذكر السالم لم يضم اليه كما ضم الو وعشرون واخواتها فلا يستغنى
بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير **قوله** فمذكر اي فكونه مذكرا ان كان
به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر
علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده
من الشرط والجزاء خبر الان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم
فينبغي بخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على
الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان
اسما فالجزاء ما اعترض في الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول
الفاء في خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش
وثانيهما جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما والتبس العبارة
لا يجعلها مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ

والخبر وهذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط
والجزاء خبر القول له شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بتوليه فهو حصول
مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتداء لانه حكم الرضي عن نفسه بانه تعسف
وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع
مع انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتداء وما اشار اليه من الجواب بعد
ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده
الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بتقييد الحيثية
اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤل الى كونه مذكرا علما يبقى انه لزم
الفاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه
لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقي انه هل يسمع منه الهندي لما ادعى
الرضي من غير سند موثوق به **قوله** يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر
العلم هو اللفظ فوضعه بالعقل وصف له بحال مدلوله **قوله** نحو اعوج للفرس
وفي القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان
لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار
وفرس لغني بن اعصر هذا كلامه **قوله** واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة او مقدرة الخ اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل
قوله مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وزرقاء علمي رجلين ولا يخفى
ان الجواب ضعيف **قوله** صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم
قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما
شرطان متابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف دون كونه
مذكرا لانه مستغن عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد

بالمذكر

بالمذكر هنا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام تعلقا
مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء شللا بالواو
والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء تانيث **قوله** اي مذكرا غير مستوي في
صيغة الصفة اشار الى ان يجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي
فيها المذكر والمؤنث في الصفة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث مجرد
التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لما بينهما بالاسم في ان الشائع
فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعير
والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ان
يبين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالمنافي عدم
استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون
بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر **قوله** للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال
من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع **قوله** الشرط الرابع ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف قال الرضي هذه
العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف
المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع
المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال وان لا
يستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون
عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه السخافة فان ارجح
العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي **قوله** الشرط الخامس ان
لا يكون الاسم المذكر ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم

الف واو فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث **قوله** ويحذف نونه اي
نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون
المثنى لتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة وقيل لام ساكنة اختيار ال
كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب **قوله**
وقد شذ نحو سنين حين وجهين من احدهما قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو
من تجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ
ان تقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون
ولا تعلق له بحذف النون **قوله** وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد
كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر
لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون
قوله فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظة والاخر فان يكون
بالهاء **قوله** تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه
التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير
الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة
والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر
اللاحق فروعي التبادر في الاول دون الثاني بقي ان تغير نحو افراس
ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكونه الفاء الا ان
يقال لا نكسر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور
الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان
اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير
والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه

والاوجه

والاوجه ان يقال المراد تغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء
لهم يقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغير مفرده
بتغير اخره لا بتغير صيغته لان ما يطرء الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما يغير بناؤه اي
صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم تتغير صيغته وان تغير بتغير اخره **قوله** جمع القلة
الى قال الرضي هذه الاوزان للقلة للمفرد وزن كثرة واما اذا لم يجئ جمع الكثير فيها
فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا القلة للكثرة اذا لم يجئ فيه جمع والاخيرون يشتركون ب
كاجادل ومصابيح **قوله** اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالقتل
او تضمنا كالجلسة والجلسة **قوله** يعني الحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره
مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى
سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم لغيره هكذا حقق المقال
قوله والمراد بجريانه على الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان
اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها
فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا
لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف **قوله** وان
كان الاخير ان مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص له بهما
بل يجري في الاولين ايضا اذ لا خفية في المفعول المطلق وان اراد وجوب
وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين فتأمل **قوله** سماعي اي سماعي لم يرد ان
ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي تجوزا او حذف
مضاف اي ذو سماع **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق
المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نفي عليه الرضي **قوله** ولا يتقدم
معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه توسعا

فيهما قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليضمر فيه الفاعل
المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الانتقال
الى الذي ينوب عنه والاظهر الاقصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس
بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل الا المنون كما
صرح به الرضي فاذا اضيف المصدر معموله الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه
وجاز جعله تابعا للمحل ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم
مقام الفعل بقرينة ما سيأتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف
الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله اي فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه
نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن مذهب سيبويه الى انه
للنيابة الفعل لا لتأويله بان مع الفعل فيجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه
صرح به الرضي قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية وقد عرفت ان عمله
للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني
ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي
ان يؤخر فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لها
مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم
الاول قوله من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون
الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما
واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني
يوافق تفسير الرضي للفعل وقد يجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى
اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب

وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل و
الفعل من المصدر وان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث
في هذا الكلام فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد
المجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير
قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما
بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني والالتزامي
قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام الخ نبه على ان لام الجارة صلة قوله المشتق
بتضمنه معنى الوضع ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل
فيستغني عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله
اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن ما هو اعم من العقلاء واشار الى وجه صحته
الاشارة اليه بقوله لكان اولى وبقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم
ان المراد بمن قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل للمجموع لا المجرد
من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج بهذا
القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمروا ومقترب من فلان ومتباعد منه ومجتمع
معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المتنسبين معينا دون الاخر ويمكن
دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بين بل المتصف بضرب متعلق بشخص
يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة
لحدوث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة
اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه
القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى
قام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص او اما قوله لا يقوم باحد

المتنبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين
ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين نعم لا تعيين النسبة الى احدهما معينا
بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل
اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه
الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والتحقيقي
فعليه شيء لان اطلاق المضارب متلبس باعتبار قيام الضرب بهما بالفاعل حقيقة
قوله قال المص في شرح المص او التعريف **قوله** وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع
له الخ فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته
فطلته طولا فانا طويل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة
الا ان يقال انه مشتق من الطويل بمعنى الغلبة فيه ولو نجوز الا انا لم نعثر عليه
في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة
صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طايل للزيادة في المشتق هو منه
جعل التعريف منقوضا به **قوله** واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث الخ يرد عليهم مع ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد
يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا **قوله**
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل
احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل
المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح
باندراج لفظ منه ان صيغة المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح
للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما ستسمع
قوله على زنة فاعل قال المص وبه سمي لكثرته الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل او المستفعل

فجعل

فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الصفة وفيه نظر لانه وان
كان وجها معقولا لكن لنا ان نحمله على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى ولكن هم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف اليه
المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل
كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي على وزن
المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الزمخشري والاولى ان المأتي في الآية
بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان وعده
مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا بعده فجعل اهل
الوعد في كونهم مأتيا للوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد
قيل بيان الصيغة ومن وظائف التعريف وقع في النحو السطر اذا اقول بيان
الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية **قوله** بشرط معنى الحال
والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال
اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لتقوية معنى الفعل
فيه بسبب المخصص كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انما قال
ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل
عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط
الهمزة او ما **قوله** فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف
فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان
قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه فان اللام الموصولة داخلة في الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي

الاعتماد زائد على الصاحب فاستغنى منه اللام لانه يكفى الاعتماد عليه ومما لابد
من معرفته فى هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بنفسهما
قد يقويان باللام ويسمى لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل
وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعال
ايضا تاما قال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا اقدم مفعوله
فيقال لزيد ضربت كذا فى الرضى قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان
الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه
لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط فى عملها زمان الحال والاستقبال
بل هى كالصفة المشبهة قوله وما فيه معنى المبالغة ثابت مناب ما فات من المشابهة
اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تصرف خلل الى
صيغة المفردة الخ لا يبقى ما ذكره بوجه عمل المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب
قال الرضى اما المثنى وجمعا السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التى بها كان الاسم
الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العلم بمعموله بنصبه
على المفعولية يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييد النصب على المفعولية
اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول
وكما ان اطلاق العمل يخل قوله مع التعريف يخل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم
الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضى قال يعنى
بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول فى تقدير المفعول به على الحذف
والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المص
فى اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الحدثية التى هى الاكثر فى باب اسم الفاعل

فلا حاجة

فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذى جره على ما قال قوله لمن وقع عليه
يشكل بنحو مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان
يقال الاستعمال على خلاف الوضع بل الظروف والسبب بمنزلة المفعول قوله
فى العمل اى عمل النصب قال الرضى عمل الرفع لا يتوقف على الاشتراط قوله واشتراط
عمله باحد الزمانين قال الرضى ليس هذا فى كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابى على
ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره فى العمل كامر اسم
الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره فى العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط
ليخرج حذف النون مع العمل تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان
اشتق من الفعل المتعدى الثابت ايضا لئلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا
لفظ الا انه لما كان المتعدى غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعله لفظ اسم
الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد على الحدوث
والاستمرار على تحقيق الرضى قوله فيخرج عنه نحو ضامر الخ ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل
قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو مبنى من اسم الفاعل
ويرد على التوجيه الاول حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد
على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل وانه يجئ على وزن اسم الفاعل
للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اى كائنة على قدره يرد عليه
انه فى الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه فى الثلاثى
المزيد فيه والرباعى على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك
فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسا بل يكون مقصورا
على ما سمع قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال
عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا ينفك عن الاعتماد واعلم انه يرد عليه

عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها **قوله** وعلى كل من
التقادير من معمولها اما مضاف او متلبس باللام او هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام
والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فلانهما للانفصال الحقيقي
وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده
فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف
الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في المدعي
الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح **قوله** والمعمول
في واحد منها مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى
في مباحث النعت اقول ليس الغرض في بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل
بيانه لان ضابطة القبح والحسن مبتنية على اعرابه فلذا بين معمولها دون اعرابها
قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورته الخطية لا يصلح الا
الوجهين فانه لابد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب
الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلثة ما يحتمله صورة الخط اما
لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمولها الصفة من حيث الاعراب فلا **قوله** اثنان
منها ممتنع اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه
بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند
الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب
زيد **قوله** احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه
وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون
مختلفا فيه **قوله** لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة فالقياس ان ينتقض الحسن

بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه
مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن
وجهه مثل ولذا لم نحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابيه في داره لان
سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب **قوله** وما لا ضمير
فيه الخ فيه لم يقبح نعم الرجل زيد حسنا فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع
الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي النايب عن الضمير في
الربط الا ان يقال لم يمكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد بلا قبح بخلاف
الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه **قوله**
لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث
لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس
البدل بالفاعل **قوله** ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه
ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز
او الشبيه بالمفعول يكون فيها الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع
الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع عين الاضافة
منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فلم
يبق من جر اعتبار الضمير في الصفة لحين النصب فيقال في تركيب الزيدان
الحسن وجهها برفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر **قوله** فيؤنث انت الصفة
وجعل يؤنث على صيغة المخاطب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب ان
جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة **قوله** مثل الصفة فيما ذكر من رفع
المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي **قوله**
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة

التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس العين حسن اي حسن الوجه وهو
عليل كذا في الرضي **قوله** لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف
اما محذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف
بالشيء ما قام به الشيء الا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صلة
الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل
المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غيرها سواء كان المغاير
حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا **قوله** في اصل ذلك الفعل
يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التعريف
ليخرج زايد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق
منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم
من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن الزيادة على تقدير ثبوته كما في زايد افقه
من الحمار **قوله** وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم
يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان او الة مضاف
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا
لما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل
[illegible] لا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع
للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر
المفضل عليه اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة الى التفضيل
على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر ما يفهم **قوله** وهو اي
اسم التفضيل من حيث صيغته قد تميز اليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى

حذف المضاف لجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الى ارة **قوله** وفعلى للمؤنث
لا وجه للاقتصار على ذكر المؤنث ليتم كلام المتن لان له تثنيتين وجمعين
قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر بل خورى وشرى
على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون
للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية والجمع للجمع وخير وشر بمعنى اخير واشر للجميع لانهما
بمعنى اخير واشر المستعملين بمن للتثنية **قوله** وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من
ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد والرجل
فانه لم يثبت واختلف انه تبين بمعنى اكلها من الحنك واول لانهما شاذان
وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال لابد من قيود اخر وهي
تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من
نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما بنس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل التفضيل
من الفعل فلا يجامع عدم التصرف وللموصوف بزيادة فعل فلا يشتق من فعل
حقق يبقى حدته عن شيء لانه يخالف فعله من ان فعله للنفي وهو للاثبات مع
زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجري فيه الزيادة والنقص
وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر **قوله**
ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون
الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجئ من البياض
والسواد الذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله
عليه السلام في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن **قوله** ونحو في القاموس العور كالفرس ذهاب
حس احد العينين **قوله** فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللازم للعمداء عن

تثلاثی المجرد المعهود ای الموصوف بما لیس بلون ولا عیب فلا یرد ان ورجع
الضمیر لیس مجرد الثلاثی المجرد بل اخص منه **قوله** ففیه شائبة من حمق ای ابی حبنقة
قد تکرر من الشارح رح ابو هبنقة واظنه سهواً لمحه الهندی بهبنقة من غیر ابو وقال
فی القاموس الهبنوق کعملس الاحمق وهبنقة لقب ذی الودعات یزید بن
ثروان فجعله لقباً لا کنیة وقال فی الصحاح الودعة ویحرک جمعه ودعات
خرز بیض یخرج من البحر بیضاء شقها کشق النواة تعلق لدفع العین وذات
الودع محرکة الاوثان وسفینة نوح صلوات الله علیه وسلامه والکعبة شرفها
الله تعالی لانه کان تعلق الودع فی ستورها وذو الودعات هبنقة یزید بن
ثروان یضرب بحمقه المثل والصحاح دافعه وزاد انه احد بنی قیس بن ثعلبة
وکان یضرب به المثل فی الحمق قال الشاعر عش بجد ولن یضرک نوک هبنقة فذ وقد
شنع الشارح رح تشنیعاً شنیعاً للفاضل الهندی وذلک کان منه امراً ابداً
ولا یرضی بمثله عن مثله وقد اخذ کثیراً من فوائد شرحه هذا من حواشیه والعجب منه
انه لیس کما نقله من الهندی مرضیاً له کیف وقد کتب فیه فیه اشارة الی القدح
فیه کما هو دأبه **قوله** ویستعمل ای اسم التفضیل علی احد ثلثة اوجه احدها ان یجعل معطلا
مجازاً فی الاخر او اسماً کما فی الدنیا واعلم ان الاصل فی تلک الاستعمالات والجلی
اسماً للخطة العظیمة او لم یخرج عن معناه نحو اخر بمعنی غیر فنحو جائنی رجل اخر
ثم الاضافة بالمعنی الاول **قوله** واما قوله لیست بالاکثر منهم حصی الحی
وقیل اللام زائدة والاقرب ان یقال اللام التفضیلیة للعهد فلا مانع لاجتماع
لام الجنس مع من ومع ذلک قلیل هرباً عن صورة اجتماع ما لا یجوز اجتماعهما
ولا یجوز نحو زید افضل الا ان یعلم المفضل علیه ومع العلم بالمفضل علیه یحذف
مع الافعل الذی خبر غالب ومع غیره قلیل **قوله** ویجوز ان یقال فی مثله ان یحذف

هو المضاف الیه ای اکبر کل شیء اورد علیه انه لا بد من تعویض المضاف الیه
واجیب بانه لم یعوض لان المضاف غیر منصرف فنافی التنوین وینتقض بنحو
جواز عند من جعله تنوین العوض علی انه لا مانع من البناء علی الضم کما فی قبل واعلم
انه ربما یجیء بعد اسم التفضیل ما هو فی صورة المفضل علیه بمن ولیس بمفضل
علیه فی اصل الفعل تحقیقاً نحو زید افضل من عمرو وتقدیراً نحو زید اعلم من الحمار
نحو زید اکبر من الشعر فانه لیس القصد الی تکثیر الشعر وزید وتفضیل زید فی الکبر بل
افضل التفضیل مخرج عن معناه التفضیلی الی التجاوز والتباعد الذی یلزمه
فان التفضیل یستلزم بعد المفضل عن المفضل علیه فکانه قال زید متباعد من
الشعر ویجوز استعمال اسم التفضیل عاریاً عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنی اسم الفاعل
قیاساً عند المبرد وسماعاً عند غیره وهو الاصح ومنه قوله تعالی وهو اهون علیه
اذ لیس شیء اهون علیه تعالی من شیء وما کان بهذا المعنی فلزومه صیغة افعل فی الاکثر
من المطابقة اجراء له مجری الاغلب الذی هو الاصل ای افعل من **قوله** احدهما وثانیهما
الاکثر ان یقصد به الزیادة استشکل حمل القصد علی المعنی الذی هو المقصود واجیب بوجوه
احدها جعل احدهما محذوف المضاف ای قصد احدهما وثانیها جعل ان یقصد محذوف
مجازاً ای احدهما حاصل بان یقصد وثالثها جعله محذوف المضاف ای ذو ان یقصد
والشارح رح اشار الی دفعه بقوله ای احدهما زیادة موصوفة المقصودة به وکانه جعل
ان یقصد مصدراً مضافاً الی الزیادة بحسب المآل وجعله بمعنی المفعول وجعل الاضافة
بیانیة ولا یخفی انه تکلف بل تعسف **قوله** ای باعتبار تحققه فی ضمن بعضهم الاولی
فی ضمن ما عدا المفضل لئلا یتوهم انه یصح قصد التفضیل باعتبار ای بعض کان
قوله لان وضعه لتفضیل الشیء علی غیره الخ لا یخفی ان هذا الوجه لا یفید وجه التزام
الاضافة ولو الی غیر المفضل علیه کما فی القسم الثانی من الاضافة **قوله** مطلقة غیر مقیدة

مطلب استشکال الشارح

بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق بمعناه الاطلاق عن المضاف
اليه وليس كذلك بل بمعناه الاطلاق عن معنى الزيادة قوله جميع من سواه مرجح بان الضمير
الا انه يشبه ان يكون افراد جميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا تماما يتبادر من قوله
قصد تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اى توضيح اسم التفضيل وتخصيصه ان قوله
وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح انما الاضافة يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة
للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص
قوله نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم الى اقول ونحو محمد افضل البشر حيث
يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا
في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما
خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلاق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز عنده
زيد افضل ابوه منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف مع ان المراد بعدم
ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه
لا يظهر اثر العمل في لفظه والا لجاز عمله سواء كان مظهرا او مضمرا فقد شاركه
المظهر لكن انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره قوله
رافعه لظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا
بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء الخ فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال
لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول لانه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال

انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية الخ ما ذكره من الدليل لا يختص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري
في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه
لما كان الى اخره الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد
لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله الا اذا كان
اسم التفضيل صفة او وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان
اسم التفضيل صفة سببية لشيء اى وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة
وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا
بلا ضعف يعني لاشتراط اختل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى
عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه
عمرو قوله وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق
سببا لا مسببا وقال الهندي اى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن
نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى جاعل الاشياء
اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه
لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا
سببيا كان جعله او سقيما قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ان حمل قوله
لعله يخرج عنه نحو ما رأيته زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه المس
ان يطلق المسبب فلا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير
تقييد السابق بالاول قوله مفضل ذلك السبب باعتبار الاول الخ
اعترض الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل
وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع

فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم نعم
لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار
بدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع
مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه قوله والمساواة يأباها
مقام المدح هذا البيت نص في ان لا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم
التفضيل المذكور لا يخفى بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع تفاضل
افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون
المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه فان
حسن اصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف
عليه اصل البيان فتأمل قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي
عليه مجردا عن الزيادة فلا يخفى انه لا يتأتى ذلك مع وجود التفضيل
اذ لا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
الى آخره فان قلت هذا السؤال لا يخفى زوال الزيادة التفضيلية سواء
كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن ما دل عبارة
الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يتم التوجيهان
ان بقي من قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصله بين العامل
ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع بين
افعل ومعموله لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي
قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقل عن
منه انه فليتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم
يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر

لانه

لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو متأخر
رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ متقدم رتبة واجاب
بانه يلزم تقييد ركيك فرجح العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره
المحشي راجعا الى ما ذكر بعضهم يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه
تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المحشي فانظر اطراف الكلام لئلا
يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة
الواردة الي هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضى منه العجب
لانه كيف يجاب القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف
في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح
منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لرفعه بانه لو قدم لم يبق
التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات
ايضا كما يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي
بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي بمعنى
التفضيلي فيعمل افعل مع الاضطرار بخلافها اذا كان بمعنى التفضيل قويا
فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان
عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد الخ رد على تقدير ذكره الرضي
وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل
الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وان تغايرا بالذات واما ان المقصود
تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقديره من كحل عين زيد فليكن التقدير منه
في عين زيد حذف مجرور منه وجار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويحتمل

عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف
المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجر ويتوقف العمل
على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة بل يكفي كونه
كذلك بحسب المآل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في
الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل
عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر
الكحل المفضل فتأمل قوله ولو رفع لفظ العين الى لم يلتفت اليه هنا بناء على
عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا قوله وتقديره ما رأيت
عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار
بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله
واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما
كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا اشبه
حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها
الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد
احسن الكحل فيها زايدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يثبت الشيء زائدا
عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل
احسن صفة قوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها
اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف
لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التكحل لا
في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المفضل
على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين

عين

عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون
النفي مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين الافعل
فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هذا التركيب
بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا اقدم
ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان
يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمال
في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين
قلت ولم يقل ذلك ان تقول كما قال سابقا ولكن ان تجعل معنى قوله فان
قدمت الخ انك ان قدمت ذكر العين وجب ان ينصب احسن وليس لك ان ترفع
بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه
اذ لم يذكر هناك مفضل عليه وهو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر
بجهتها اعمال احسن متحققا نظرا الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيان
الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل
بالشعر على جواز حذف الموصوف قوله اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع نبه على ذلك
ليصح منه ما سيأتي من جعل ساريا صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى
ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وساريا من السرى واحتمال جعله من السراية
على ان يكون صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على جعل
ضعيف لانه حقه التقدم على المستثنى فلذا لم يلتفت اليه قوله فعولا اري اما من
رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل
ما هو جعل اري مجهولا اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية
فتبصر واعلم قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها اراد بالسباع اما حقيقتها

او شرار الناس وقطاع الطريق قوله والحال انى لا ارى جعل الواو حالية وقيل
اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول وما رايت
ليفيد انه ما راى ولا يرى قط لانه لو راى مثله لم نيات منه الحكم بانه لا يرى قط
فتأمل قوله فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اى هو بصدد بيان
الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف
الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك فى قسم الاسم قوله اى نفس ما دل يعنى الكلمة جمع
بين ما دل والكلمة فى التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار
لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور
فيما بين القوم والتحقيق انه يشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة
بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفى اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين
ولا شك انها على الثانى معنى حرفى لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى
الاول معنى متعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو متفهم بذكر الفعل من غير ذكر فيكون
معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه متعقل بتعقل متعلق متعقل
اجمالا متفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى فى تعريف الفعل على المطابقى
على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة
بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد
الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى فى موجه
شرح الرسالة الشمسية والتفتازانى لانه لا يصح ارادته فى تعريف الاسم والحرف

ولم

وعدم صحة ارادة الانتزاعى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وتنوينا
وصفا اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس ابراهيم الامر من
بل جاء بعضها للامر فى وانما اراد كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على المجموع
قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءنى الرجال اى كل واحد وكذا جاءنى
جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن
الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات فى اصل الوضع منسلخ عن الحدث
صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية قوله او تعليق الفعل فان قلت المراد
بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعليق الفعل الاصطلاحى او تحقيقه فلا يصح قوله وشئ
من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله
تعليق الفعل تعليق مدلول الفعل الا ان الظاهر ح ان يقول وشئ من ذلك
لا يتحقق الا فيه بالضمير فتأمل قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التاكيد
صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص قوله لانها وضعت الخ ولان الشئ
ما لم يختص الشئ لم يعمل فيه قوله وانما خص لحوق تاء التانيث اى الساكنة وبهذا
صح قوله والصفات استغنت عنها الخ قوله ولحوق نحو تاء فعلت الاحسن ان
يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث
ساكنة والاولى ان يعتبر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يختص
بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان
الشارح قوله اى بحسب اصل الوضع فانه المتبادر منه الدلالة ولانه صار
عرفا فى تعريفات هذا العلم قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم
بين اجزاء الزمان زمانيين وهو التقدم الذى لا يجامع فيه المتقدم المتاخر
وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم

مطلب فيه دخل

بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه علم اخر ونفهمه محاطبته
لزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشؤه القياس المتقدم
بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشؤه ان قبل لازم الظرفية فهو
متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان
متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا
بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك
قوله يبنى على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله
باحد حروف نايت في اوايله الظاهر في اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين ولا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا
للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الغير بسبب
زيادة احد حروف داعي فلذا قيد مشابهته باحد حروف نايت ولو جعل
مشابهته باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان
والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة
لم يراع في البيان ترتيب حروف نايت بل راعي قاعدة تصريف الفعل فانه
يبتدا من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب مفردا مذكرا كان او مؤنثا
فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم المفرد بحسب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون
الا واحدا سواء تكلم باضرب او نضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى
انه ليس معه غيره كما يدل وصفه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد
مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا
او مختلطا قوله وللمؤنث والمؤنثين غيبة اي حال لم يمكن جعل غيبته مصدرا
جنسا لان جعلها حالا انسب بنظايرها ولو قال للغايبة والغايبتين

لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق الخ دفعه لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب
غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به
وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل
نون التاكيد او نون جمع المؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال ان البيان
انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله
ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع
فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لحصر
وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا
لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة فيه قيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم
الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحسب يشمل المضارع المتصل به احدى النونين قوله
واعرابه رفع لا بمعنى علم النحو علامة بل بمعنى اقتضاها لا بمعنى بانه سقوط المعنى المقتضي
للاعراب بل بمعنى ما وجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل
ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم
بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاها العامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع
المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله عند النحاة
احترازا عما هو عند التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرف الاخير
ولم يقل لامه ليشمل نحو يدحرج بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد
يضرب مرفوع نحو تضرب وتضربك قوله متصل به نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه
وان لم يتجرد عن الضمير البارز لكنه تجرد عن الضمير البارز المتصل ولا شبهة انه لا حاجة
الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمنفصل به

ذلك فتأمل قوله للتثنية الخ لا حاجة الى ذكر هذا القيود لانه ليس ضمير بارز
بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير
البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام
ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وفيه
اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لا ينتقض الحكم لجمع المؤنث
والسكون قوله في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيدا معنويه لان الجزم بالسكون
لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهنا نظر لان الرفع قد يكون بالضمة
تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون
تقديرا اذا حرك المجزوم لالتقاء الساكنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب
مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا للاعرابة حتى يكون ناصرا والمتبادر
من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فانه بما الحقه به قوله والمضارع
المتصل به لا يخفى ان الظاهر سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على
المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد على المجرد
المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بقوله لن
مثل يدعوان وتدعوان الخ يدل لن يضربان وتضربان الى الكلام واضحى قوله
والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره
حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص قوله
اسقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين
للسقوط قوله هذا التجرد لم يقيد والتجرد في المضارع وتقيدوه في المبتدا
حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من دون
او اسناده الى شيء كما في قسم المسند من المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا

عند قوامنه بالمجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل
بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارته
المتبادر منه بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد وكيف وقد
قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي بيان المجزوم منه ويجزم
بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه
انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما
وقت التجرد ولانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه
لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه فحتى لم يضرب لا يصح ان
يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم خفي في كثير من
المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصد الاصلي في هذا
المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك
مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف المضارعة قوله
كما في زيد يضرب لا نقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي
لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدال الالف نونا فيه انه
لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف
الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لا ان يرده ان لا ان يضرب
في تقدير لا مركب وهو ليس بكلام بخلاف لن تضرب اقول لن مركب من
لا والنون الخفيفة التي حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد
النفي لا لتأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل عمل النصب ليكون
آخر الفعل على هيئته يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي
بتأكيد النفي قوله بعد حتى نحو سرت ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي

تعذر بعدها ان شروع فى الشئ قبل اوانه قال المص سيفصلها تحمل ما ذكره
مقام تفصيل المص قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن
المشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى
يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية
او الوجدان او الظن الى غير ذلك هى المخففة صيغة الفصل هنا للجمع الى هى
المخففة لما غيره صار مقابلا للعوله والتى يقع بعد الظن وقوله من المتفقة
متعلق بالاحتراز المخففة المأخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع فلا نيا
فكذا الداخل على الماضى ولا يبعد ان يقال هى الناصبة النصيت لحن ووجها
من مقتضى وضعها وهى اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله
وليست هذه تاكيد للحصر قوله على غلبة الوقوع اى كون جانب الوقوع غالبا
على عدمه وليس يراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا مطلقا
كما قيل ولا مؤبدا فى الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء ووجها
لا يمكن ان الاخفى الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا
بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى
مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاك ان عصم مالك ودمك
فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل فى الحال الذى هو جار الماضى
الذى هو مبنى الاصل قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خفق ببيان هذا
الحكم فى كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم تجد وقوعها بعد غيرهما من
حروف العطف لانهم وجدوها ولم تجدوها فذا وجهين فتدبر قوله فالوجهان
جائز ان جعل وجها مبتداء لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل
الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف

المسند

حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى سبق ان يكون تقديره ففيها
الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء
كان او ترك المستقبل فتدبر قوله بمعنى كى للسببية لا فائدة تقييد كى بقوله للسببية
سيما وقد علم معنى كى قبيل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز
عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى
ولم يقل اذا كان معناها او معنى كى قلت كانه اراد انه لا يشترط فى حتى
هذه ان يكون مجرورة اخر جزء مما قبلها او متصلا باخر جزء منه قوله فيحتمل ان
يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كيف
سرت امس ذكر امس مع ماضى قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف
كون المضارع حكاية عن حال على ذكر امس مع الماضى قبله فجعل هذا المثال
لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك فى كلام المص تحكم
قوله كانك كنت فى زمان الدخول حيث هذه العبارة الى جعل حكاية الحال
بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد
زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال
قوله لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو
لا ينافى الحال الا ان يقال ينافى افادة الحال فلا يصح ذكره فى مقام افادته
قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون
لزوم المبتداء بعدها قوله ليحصل الاتصال المعنوى فلا يخالف حتى وضعها
بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة
كانت او جارة حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافى الحال الا ان يقال ينافى
افادة الحال فلا يصح ذكره فى مقام افادته قوله فيه انها علم الاستقبال قوله مثل

وضى فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المصـ
فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق **قوله** واتسع نظرا الى الاول فيه
نظر لانه اتسع نظرا الى الاخير لان كان سيرى لا يصلح سببا للدخول لان
السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون فى تقدير كان سيرى واقعا
وان يكون فى تقدير كان سيرى متبعا الى غير ذلك فما لم يتعين خبر كان لا يصلح
للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التأمل
قوله فيبقى الناقصة بلا خبر ولا يخفى ان الخبر فى صورة النصب ليس صحة ادخلها
بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان يقدره بقرينة فتوقف صحة حتى
ادخلها بالرفع على تقديره **قوله** فقوله انهم عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده فى نفسه
او بالنظر الى سابقه لان قوله ارت حتى يدخلها عطف من غير تقدير الا انه داع
اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شىء وسبقه قيد يشارك المعطوف والمعطوف
عليه فى ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد يا يشترك بحتملة **قوله**
اى ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان جعل الله تعذيبهم فتأمل **قوله** والفاء التى
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة
المبتداء ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى
ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين **قوله** احدهما السببيات قصد السببية
وقد نبه عليه الشارح **قوله** من النفى المستدعى جوابا وضعف النفى بما يكشف
عن كونه فى معنى الانشاء وقد سبق منه مواقعا بما اشتهر ان النصب بالفاء
لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الا انه ثبت
ان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا
يدل على ان الفاء ههنا تبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب

فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه
من انه اذا لم يقصد السببية فى زرنى فاكرمك لا يصح يتجه عليه انه يشكل
مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر
كما فى تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فالحق بالحجاز فاستريح جعله لضرورة
الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سيقع منى ترك المنزل
واللحوق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل
سأترك واللحوق فى معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريح **قوله** واو التى الخ اكتفى جهة
بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتداء والصواب **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى
الى ان او الا لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير
ان بشرط ان يكون فى التركيب معنى الى ان فتقدير ان يتم اللفظ الدال
على معنى الى ان **قوله** اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج
نحو اعجبنى ان تضرب زيدا فتشتم فانه ح لا يقدر ان لجواز عطفه على مفعول ان
ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بنحو اعجبنى انك ان و تعلم فانه يجب
تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه فى
اعجبنى ان تضرب زيدا فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم
متأخر عن العطف **قوله** ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب
عنه بان العاطفة فى تقدير ان على تجويز احدها امتياز بعض عن بعض فى الشرط
وان فى اشتراك الجميع فعدّوا المخصوصات ليضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم
العد بذكر المشتركات فى اشتراط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل **قوله** ومع
العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف
العاطفة المقدر ان بعدها بالشرط مخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو المتبادر

من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط
المشترك بين الكل فتامل قوله وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم
لنفسها فلم تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى
تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون
التقدير ولا المستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير
المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ
قوله احتراز عما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم قوله وهذه
الكلم تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد المجزوم
بالعطف فتقول لا تضرب وتفعل قوله وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا
ايضا من كلم المجازات قوله والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف قوله
واي وهو ايضا في لجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى اياما تدعوا
او بدونه قوله مع كيفما واذا في كيفما شذ وذان ادكونهما من كلم المجازات
كالجزم بهما شاذ قوله ويختص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك
من تاكيد لم بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونهما فاصلة
قوية بين العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب
لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة
العلم وكانه نكرها وجعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية قوله لسببية
الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالاولى
ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني فكان المص اراد بجعله سببا
جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فحاله ان المراد افادة سببية

الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التصحيح قوله من حيث
انه تبنى على الاول اسناد الجزاء على الفعل اي قد يبنى كذلك وذلك اذا كان
الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد
انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى
والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله ليتحقق تاثير حرف الشرط فيه بعلته الجزاء اي تحقق
التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا الماضي ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان
ضربت لم اضرب لان الجزم بلم لا بان لقرب لم وسبقه لان ان دخل على لم
ضرب لا على اضرب حتى يكون سببا في الطلب ويتصور فيه التنازع قوله
وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلا الامر نحو ان يكرم
زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا
بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير
لها فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجي قوله او بلن حيث تجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه
بالجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر قوله او استفهام نحو ان لم يضربك
زيد فاضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فما اضربه ووجه عدم تاثير حرف
الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والنفي
بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء نائبة على ان الفاء واذا لا يجتمعان
ولذا لم تقل ويكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها
اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى تضمنه اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي ينجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة اما كانت مقدرة الى عبارته مشعرة بانه
جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من فعلة

صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بتقدره مقدرة خبر الا ما كانت ولا
ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع لان **قوله** اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا الى لا حاجة فى تقدير ان لاشتراطهم
الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا
كان كاذبا او ادعاء لنكتة فتدبر **قوله** فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة
المضارع الى اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر
الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة **قوله** وفى بعض
الشروح انما قال مثال الامر الى الامر المعروف بصيغة لا يحتمل ان يكون
بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه
لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون لام الامر بمعنى المصدر اى صيغة
للامر فالوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وبغير
الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر فزاد المثال ليكون
فى قوة التفسير عنه بالامر بالصيغة **قوله** صيغة يطلب بها مثل الى قوله يطلب
بها آه اخرج النهى والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة
الاستفهام ولا فى النهى لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل
لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام فى الفعل فلم يدخل
اسماء الافعال فى التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود
بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع
وقوله بالفعل يخرج النهى وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه وكذا
قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة

احترازا عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا وعن مثل صه قد عرفت ما فيه والحق
انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع فى كيفية
اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع
وفى الصورة حكم المجزوم اى حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم **قوله**
فى اسكان الصحيح الى لا خفاء فى اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما
سقوط النون فليس حكم الامر لان النون ليس آخر الامر الا ان يقال لشدة
الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة
فنزل النون منزلة الآخر **قوله** فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة الى
يعنى المصحح كون آخره فى حكم المجزوم ان كان الى ولهذا اكتفى ببيان زيادة
الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك
تام اذ ليس فيما فى آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغى ان
يقول اسكن آخره او حذف **قوله** والمراد بالرباعى ههنا اى فى علم النحو واما فى علم
الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله المزيد فيه نظر
لان الرباعى لا يختص بالمزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم
لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعى
بل الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا يعنى فى
مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن **قوله** دفعا للالتباس يعنى ضم الهمزة
وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اى فتح الهمزة
قوله فانه اذا قيل فى افعل الى سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال
فتح الهمزة وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم يفتح التاء او لم يكسر حتى
يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فى افعل افعل بفتح الهمزة التبس

لتعيين الهمزة فلا يعن للتكلم
فى ابطال فتح التاء وكسرها

لواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل افعل بكسر الهمزة لزم
الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس
الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى او من مضارع بعده ساكن
منه بعد حرف المضارعة فضم سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف
المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة باعتباره على الوقت اي في وقت
سوى وقت يكون بعدان كي ضمة قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة القصوا مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف
مضاف اي فاعل جعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى
ملابسة فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا او علم مما ذكره ان اضافة
الفعل ايضا الى لادنى ملابسة لم تتنبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذي بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل
اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على
المسامحة الشايعة ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف
مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول ما لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز
حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف
اللبس الاخصر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف
اللبس فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء
قوله لئلا يلتبس في الدرج بالامر في تثنية الغايب وجمعه مطلقا وفي واحده
وقفا والاولى ترك التعليل وتغيير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في
ضرب بكسر ما قبل الاخر ليتوهم انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب علم

بلا شبهة

بلا شبهة فالاولى ان يقول المصنف فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله
مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس قوله
اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف
لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الصواب قوله وانما خفي معتل العين
بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه
وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبعيته
ذكره مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذان قيدان
لقسمي الفعل لا اقسام فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان
المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه مما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف
فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى
الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فمفعول
المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على
متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل
قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عباراته سيما هذه العبارة
ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال
كما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل
متعلق بالمفعول الفعل ايضا متعلق به فاوضح بيان تعلق الفعل بمعنى التعلق
الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال قد حقق ان
المفعول الذي يبين الحال هيئته اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا
المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدي

وهيئة الفاعل م

يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وتباء التفعل
نحو تدحرج **قوله** او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته هذا ان
غير مشهور ان في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخير
وكانهما تركا لانهما لا تعديان جوهر الحروف ولا تيمم فان في معناه بما جعله
طالبا للمفعول بل يجد فانه في الكلمة يعني هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة
الاخير فان ماشيته معناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف
يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول
واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين مع التصيير المستقل في التعدية
مع بقاء معنى الخروج على حاله فتامل **قوله** ثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية
كثيرة جمعتها الى ستين وارجو ان اضبطها واجعله رسالة ينتفع بها الطالبون
قوله كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه الخ وعدم جواز كونه مع الفاعل
ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك **قوله** والثاني والثالث منه مفعولي
من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر الى وجه تخصيص بيان المصه به بل هما مثلها في خصائص افعال باب
علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام ولا النفي تقول
اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول
الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا **قوله** كانهم
ارادوا بالشك الظن الخ هذا خلط اللغة باصطلاح المنطقيين والا فمعنى
الشك خلاف اليقين على ما في القاموس **قوله** تساوي الطرفين اي
وقوع الخبر وعدم وقوعه **قوله** بيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها
ماشية عنه الاظهر ان المراد بيان ما هي اي تلك الجملة المذكورة عنه اي عبارة

عنه فان علمت بين ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني هكذا
وهذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون
هذه الافعال بيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان
انه امر محقق ولا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها
مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى بيان ما هي اي الافعال
عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة
الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي منها مناط الفائدة لا الجملة المدخولة
وليست كساير دواخل الجمل فافهم **قوله** فينصب الجزئين على انهما مفعول لها
اي لفظا مفعولا لها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها **قوله** ومن خصايصها انه
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح
اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته
بل تجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا
ذكر احدهما الاخر او ما ينوب منابه **قوله** لا تخلنا في الحاشية اي لا تخلنا جازعين
اي قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا في العتاب اي لا
تخلنا اذلاء على غوائك الملك بنا وعلى غوائك الملك بنا بالجملة جعل الخ
بمعنى الاغراء ونحن لم نجده في اللغة **قوله** فلا تقول علمت فظننت لعدم الفائدة
هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر
المفعولين لان هناك جهة افادة اخرى كان يقول فلان نطق كثيرا ويعلم
قليلا اي يقع النطق عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيد الا
البراهين ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت
اليوم **قوله** لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا او مفعولين

لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة في
تقييد الكلام بالتمام وكلا بيته غير تقييده بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير
مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخفى من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص
قوله فلهذا قيد جوازه بالمثنى وللاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز
فيه ابطال العمل قوله بلا واسطة نحو علمت علام منه انت فيه بحث لان علمت
واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر
الداخل عليه بمنزلة جاء معه امتزاجا تاما بحيث سرى الاستفهام في المضاف وحرف
الجر ويصير معتبرا قبلهما بان ولذا جاز تقديمها على كلمة تضمنت الاستفهام قوله
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق
واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله منها جواز الالغاء
مستدركا ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية ما يمكن
ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين
خصيصتي الالغاء والتعليق في هذا الباب يعني ان بعض الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز
والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل سياق الكلام فيه بحث تفيد الوجوب
فتدبر قوله راى البصرية اي رأى بمعنى ابصر والحلمية الحلم وهو النوم قوله ولفظ
اراني للرماح درية اي ابصر نفسي خلفه هي هدف الرماح ويكون اري بمعنى العلم
ساع فيكون درية مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هي حال قوله وبعض افعال القلوب
ما عد احببت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا
فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيت لكمال ظهوره من بيان المعنى
قوله وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد قوله وانما قيد بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال لا وجه لتخصيص هذا البعض

مطلب افعال ناقصة

من المعاني الاخر فان لكل منها معاني اخر قوله وحسب بمعنى صرت احسب
وهو الذي في شعره شعرة كذا في العباب قوله بطشن اي بجعلهم فطشن بمعنى
المفعول انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة
وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها
وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها
عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال
التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه قوله اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة
هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة المتكلم
ان كان مصدرا للفاعل كما هو الظاهر بين التقرير الذي هو صفة الفاعل
ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق
بمقام التعريف قوله لانها موضوعة لصفة تقرير الفاعل عليها فكل من الصفة
والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما
وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه
عمدة امرا اخر لا بد من بيانه حتى يتكلم على ان كون كل من الصفة والتقرير
عمدة في التامة بمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى
الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفته
فقط فيجب ان العبارة لا يساعده قوله ولو جعل الموضوع له الى اخر
التصحيح تحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها لمجرد التقرير
بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه
مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل

الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلة في الافعال التامة تكلف وتحكم
قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله جعل التقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع
فلا شك انه جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض
من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر
في بيان فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة
وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفيتها من الزمان وغيره و
التزم دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فيتاكد النسبة بتكرر
الجمل مدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان
افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير
الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج كانه
اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك
ذكره لتبادره من العبارة قوله وقد يتضمن كثير ان اخوه لتضمين ملاحظة معنى فعل
لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة ولابرازه في مقام
التفسير طريقان سبعمل الاصل ثابتا والمضمن حالا فيقال في تفسير تتم التسعة بهذا
عشرة يتم التسعة بهذا صايرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح
بقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان كما توهمه العبارة قوله وجاء بمعنى كان
وفي المفصل بمعنى صار قوله من الفراره وهو الغفلة فان التركيب حديث من
الخوارج حين ارسل علي بن عباس رضي الله عنهم اليهم اي ما جاءت غفلتنا
حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما يريدنا قوله ارطف تشفرته بالضم التشكين
المعظم علي ما في القاموس قوله لا تتجاوز حاه وقد ادى الموضع الذي استعملها
العرب ولهذا اجاز المصنف بالتركيبين اللذين هما ومعا فيهما لكنه قارح بعض

لتحاذبه

تصانيفه المخرج في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبط
موضع استعمال فقدان يكون الخبر كانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة من
المبتدا والخبر كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد
فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل قوله اي لاجل اعطا
الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه يعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل
الغني منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا قوله ثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا
مفعولا فيه اي في زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضي
بتيهاء قوله بتيهاء قفر التيهاء والمفازة التي لا يهتدى فيها من التيه بمعنى
الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا
تركت بيوضها صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب
قوله كان بيوضها لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه يفيد هذا
المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف على قوله سوت الح وانما ذكره مع
كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلة لانه تختلف فيه فعند بعضهم انها
تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه
عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان
لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها
ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة فجامع عدم ظهور
العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في
موقع الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا
بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن
موجودا قوله ويكون زائدة وهذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها

نامة بجميع تصاريفها قوله فيا لك من نعمى تحولن ابوسا استعانة من اجل
تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن اليه اما الارادة المتعددة بالمصدر او
بجعله ابوسا وشدايد بجمع وان كان واحد لتعدد الخبر قوله قيل سمى اسمها فاعلا
تحدفات هذا القايل هذا التنبيه فى محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على
صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس فى مرتبة لاختصاص الاطلاق ببعض
الافعال ونحن نقول نبه فى هذا الكلام بجميع الخبر مع الفاعل على ان الاطلاق
حتى يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم سمى فاعلا واسمها كما ان
سمى الخبر مفعولا وخبرا قوله واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله
خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له قوله او تقدير الكون
تعالى وللتعميم قال ويلزمها النفى ولم يقل ويلزمها كلمة النفى قوله وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير كجعل تقدير الظرف هنا فرغ تقديره فى المصادر وذلك
مندوحة عنه لان ما فى ما دام صار علما فى تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان
معه وليس الامر بهذه المثابة فى شئ من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى ما دخل
عليه لانه يشترك بينه وبين ساير الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف
لابد لهذا الكلام عن الاشتمال على ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها
على اسمائها ان كان الاهم الاتم ان يقول واخره كا خبر المبتدا وقد لا يشكل
عليه ما اورده الشارح ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم آه نفى الضرورة
عن جانبى وجوده وعدمه الخاص يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز
تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة
قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هو
منزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم هذا المثال داخل فى تقديم

فى تقديم

فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا نتيجة على قوله فيما تجوز قوله وهى اى
الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام ان هى راجعة الى الاخبار
الا انه حرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهى من كان الى راح و
اخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف
عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالف
معاصرين متنازعين اودل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا
ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل
الكلام ضعف جانب المخالف فى الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم
ضعف جانب فى الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان من
اخوان يتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف
فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة فى ليس من قبيل اختلاف
اللغات ورفع الاختلاف بينهم تخالف مخالفة ابى كيسان فانه للمخالف فى
اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف فى ليس بخلاف الافعال المنفية
قوله ما اى فعل اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية
دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع
خبر للعايد الى فعل المقاربة اى هو ما وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج
عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء او اشفاق
لا يقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول حيثية الجنسية مراد
وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها
قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق قوله والانشاء فى الاغلب
من معانى الحروف آه انما قال فى الاغلب لان امثال اضرب انشاء

لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية قوله بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم او تبقيه ماجاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح تاويل الخبر
باسم الفاعل قوله فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة
الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصلية ويرده الفعل
نحو عسيت صائما قوله والذي ارى ان اصله هذا وجه قريب يرده نحو عسيت
صائما قوله وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي
يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في
زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع اضمار قبل الذكر يوجب
كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه
على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويرده ايضا انه لو كان كذلك لينبغي
ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واخر وهو ان يجعل ذلك
من باب التنازع الخ يتوقف صحة هذا التوجيه على ان تثبت في الاستعمال
عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا يستقيم
على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف ان من الفعل
المضارع في الاستعمال الاول الاولى ان يقول لضعف يقول عسى زيد ان يخرج
وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة قولك ان يخرج
زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج
اما لو كان عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة
متحققة كما كانت في الاستعمال الاول قوله فيخبر عن ذي الخبر لعلمك بانسياق
على المحصول للفاعل في آه لا نظير لذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قوله ان بمعنى صحيح بمعنى ذهب

وانقطع

وانقطع قوله اي كسائر الافعال اي كما في الافعال وغيره اي غير لم يكد
وجعله لم اجد وقال عسنة على وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير من
النسخ عسنه بزيادة نون بعد السين ولم نجدها من الاسماء العربية قوله وفي
المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال
قوله وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون
نفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما ينفي به
القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد
يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال في
اثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فهذا وجه التمسك
به تام والجواب عنه ضعيف قوله وفي الدعوى الثانية بقوله ذي الرمة لا نقول
لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا استقبالا وكان
من خطأ ذا الرمة راى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة اما لغفلته عن تغير اذا
او سد الباب اعتراض القاصرين وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه ويعد
بمجموع الامرين قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل
على انه جعل قوله قيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
دعويين وجعل التمسك بشيء امر تبا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة
لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
مؤاخذة تفرقها الفطن فتفطن قوله وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لا
في المعنى ويتجه عليه انه يوهم ان الاصل في استعمال خبره مع ان وكذا الاصل
استعماله بدون ان وهذا تناقض وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعني بعض لكن
ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الافراد ولو قيل الجمع المضاف

النوع

للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما ذكر لذكر كل
مكان اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان
فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان صيغتين او
غيرها الا انه لم يوجد الا هذان **قوله** وسمه باعتبار نوعي صيغته وللتنبيه على
ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين **قوله** في ضمن التثنية والجمع
ايضا اي كما هو مفهوم في صريح المفرد **قوله** ولا اشل عشرة الشلل اليبس في اليد
او ذهابها يقال شلت وشلت معروفا ومجهولا ويراد بالعشرة الاصابع
وهذا التعجب من حسن الرمي **قوله** فانه فعل وضع لانشاء التعجب يمكن ان يجاب
بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقائله من
شاء ولا اشل عشرة ليس كذلك **قوله** ولذا اي لفعل التعجب اولا ووضع الوجه
الاول لان تعريف الشيء ليتأتى الحكم عليه لا للحكم على التعريف **قوله**
ما اشهى الطعام في القاموس شهيته كرضيته اشتهيته ورغبت فيه **قوله** وما امقت
الكذب في القاموس مقته ابغضه **قوله** وانما قيدنا بالتقديم والتأخير الاطلاق
خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديم
الجائز في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل
التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع اخر **قوله** واجيب
لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمتمسك والماء البارد في الجعل
منه هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يعدم احسن على ما ولا يوجد
فيما بعد كالمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقديم
احسن على كلمة ما فتفطن **قوله** من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم
اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء خفي احسن زيدا الا امر جلي واما من جعل

المعنى

المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه
يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يبعد
ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام
التعجب جدا **قوله** قال الشارح الرضي هو قوي اه وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه
لم يكن ح احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه
فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه **قوله** وبه اي بمجروره وانما عبر عنه بها لان الباء
لزيادته كالمعدوم مع ذكره كانه لم يذكر اولانه للزومه كالجزء من الفاعل **قوله**
مفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر **قوله** وقال
الفراء وتبعه الزمخشري الخ ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء للتعدية اي صير يا
حسن حسنا بزيد **قوله** بهذا اللقب اراد باللقب الاسم لا العلم المخصوص كما هو
المتبادر في الاطلاق النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم كما هو في نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب
في هذا المقام خاصة **قوله** او مميز النكرة منصوبة وصف المنصوب بمجرد التوضيح
اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يقال الاحتراز عن المجرور
ليس كما في قاتله الله من شاعر ولك ان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحترز به
عن ما لحسن التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى
بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه **قوله** لقيام لام تعريف العهد اي
العهد الذهني ليلائم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون
اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا الاظهر على هذا التقدير كون
المضمر في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة
الا انهم حكموا بانه مضمر مبهم للزوم افراده فالعائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير

بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار
ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان
وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ الا انه لا يحسن تقديم التمييز على الابهام التفسير **قوله** اي
مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا
وان يكون مفعولا وظهر ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس الفاعل
الفعل بالمفعول يتعين ان المتقدم للفاعل **قوله** حقيقة او تاويلا لا يخفى
التعميم المطابقة في الجنس بل تجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب
تأخيره **قوله** من حب الشيء او حبب اذا صار محبوبا الى اخره يريد ان في حب
لغتين حب بفتح الحاء كما هو القياس وحُب بضم الحاء بنقل الضمة الى
ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب
القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب **قوله** والعامل في
التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب
لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان
العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل
كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا **قوله** فان الراكب حال من الفاعل
لا عن المخصوص فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو بعينه
ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل
لا عن المخصوص كما في بعض النسخ **قوله** اي برحبها بالضم مصدر رحب على وزن
كرم وعلم معناه الاتساع كذا في القاموس **قوله** فخفي عده من حروف الجر
ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع تارة مع الباءات فرقا بين المعدود
صحة والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها

مع

مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع انها
تجر بعدهما ايضا ولا يفيد بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا
الا شاذا **قوله** كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يكفي من الابتداء
الافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح قول العدد من اول النهار الى
والاحسن ان يراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية واما تعبير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون
استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية او التنزيلية
قوله وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه لانتقال لا يصح وضع الموصول موضع
من في قد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف
النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول مع
مع ايراد مقتضيات الموصول **قوله** او هو وارد على الحكاية بكونه كلام غير موجب
كونه فيه في الحال او في الاصل **قوله** فهي بهذا المعنى مقابلة بمعنى اي في الجملة لان
من اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما
قوله فلا يقال حتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى
الى **قوله** ولاصلبنكم في جذوع النخل الجذع الساق **قوله** والمصاحبة تفنن
في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة **قوله** فالالصاق يستلزم
المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان بعيد من السرج
ولا يصاحب السرج في الفرس في الاشتراء **قوله** والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي
في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء **قوله** وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا هذا يدل على ان ما ذكره من غير التقييد بالسماع قياس فاستعمال

الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيده به وقيل
التعدية مقصورة على السماع **قوله** واللام للاختصاص ظاهره انه لاثبات
الشيء والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص
مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو واذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه
لا ينتفي الاختصاص الاضافي في مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص
عن الظاهر **قوله** وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء
اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه **قوله** مختصة بنكرة لعدم احتياجها
ولا يمتنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي اذ لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها ان
للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التعليل لانه انما يجري فيما فيه
مظنة الكثير فعنه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه
بيانهم **قوله** ثم يستعمل في معنى التكثير ونفي له اشتراط وصف مدخولها وان
انتفى عنه موجبه من التعليل **قوله** ربما ضربت بسيف صيقل اي مجلو **قوله** وواو ما اي
واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقال وواو ما في حكمها ولا يخفى اشارة
بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل وواو ما في حكمها لئلا يفيد لحوق
ما الكافة بالواو ودخولها على المضمر وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على
انتفائهما فيها فتجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون المضمر ودون
الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل **قوله** وبلدة البلدة
كل جزء من الارض مستحجرا عامرا والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به واليعفور ظبي بلون
التراب او عام وبضم الياء والخنف والعيس بالكسر الابل الابيض يخالط بياضها
شقرة كل ذلك من القاموس **قوله** فلا يقدرون له معطوفا عليه لان في ذلك التعسف
تعسف وجوب ارتكابه للفاء وبل سهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا **قوله**

انما

انما يكون عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون
الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلق بيكون
والاخر خبر لفساد المعنى فافهم وقوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا منه اصلها يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف
الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره
ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان الباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف
الواو **قوله** مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان
اوضح **قوله** فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء بوجه مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال
الباء اعم من الواو لكفى قوله ويتلقى اي يجاب يقال يلقيت كذا اي القي اليك فجعل الشارح
ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام اي فجعل القسم يلقى اليه جوابه
تجوزا فصار ماله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع
اللام في جوابه او ان او حرف النفي **قوله** اي يتوسط القسم بين اجزاء الجملة الى
الشارع اعترض ويقدم فيما يدل عليه ما عمل العدم وحذف معمول المعترض واليه اشار
الشارح **قوله** اذ التقدم ليس شله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى
ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الباقي ففيه ما لا زيادة
فيه للشيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل
مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه
بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو
ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل
المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل
والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل

وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة
بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب
من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم
بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه
اذا حكم في حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته
ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعل المتعدي به معنى من المعاني
يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا نقول ان على بمعنى من
في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال
وتسلطوا قوله فيضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام والانهمام والذوبان
شبه ثغورهن اللاتي يعلوها التريق بحبات الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة
بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع
والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه
الحروف قوله فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها لانشاء التاكيد
والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها
بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشايع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ
العقود قوله اي بعكس ما فيها على حذف المضاف كانه ارتكب حذف المضاف
لحفظ مماثلة ضمير بحالها وعكسها في المرجع والا فيلزم رجوع ضمير عكسها الى
بقي بعد استثناء ان من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر
الكلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود
لذاته كما ذكر من الموجب لا توجيه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب

الاولى

الا وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد اقام ابوه قلت اريد ان
لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته او لا واسم ان وخبرها ليسا كلاما
بل جعلوا مفردا فهي ليست في صدر كلام وقعت قوله ويلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فيلغى على الافصح سمع العمل في ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما
الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح
انها حرف زائد كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح
والاوضح لكان انفع قوله كما وقع في بعض اشعارهم يشعر بان السماع ليس الا
في الجميع وقد عرفت انه مخصوص بليت قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال
الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين
لان وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد
حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت ان بعد
على ان كسرت مسندة الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد كسر همزة
المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام او كل
الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمله الشارح الرضي وحمل
يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما يجب
كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا
يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء المواضع
الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم
والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله
حال كونها مع جملتها فاعلة نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا
ولا مفعولا ولا مبتداء ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء

المقابل لتوسط كلامه وح تقابل كونه بعد القول والموصول لانها وسط كلام المتكلم

ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى ثبوت
بمعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو ثبوت
الذي هو مدلول انّ وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل
على اصطلاح غير المص ومندرج في المفعول على اصطلاحه ومراد بالمفعول اعم من مفعول
القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا
لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف
اليه ما اضيفت اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف
الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرف من
تعريفه للمضاف اليه فعلم بقيته ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضي **قوله**
وقالوا لولا انك خص ذكر لولا بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد و
الكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط
مبتدأ وقد تبع الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال
مقدر وهو انه يجب بعد لولا الجملة الاسمية فيجب كسر ان لتكون الجملة اسمية
لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يلائم ما بعده قوله وقوله ولو انك لانه
فاعل لانه لا سؤال يدفعه **قوله** نحو لو انك قائم صوابه لو انك قمت كما يشعر
في بحث حرف الشرط **قوله** فان جاز في موضع التقديم الى ترجح احدهما بعدم
تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر فلا يرد انه كيف يجوز فتح المحتاج الى الحذف
في من يكرمني فاني اكرمه ونظائره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف **قوله** لانها
اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول واقتصر [illegible] وكان
الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ

بحث

بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز
حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله والرضي ثابت لتوهم
تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت
خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولو سلم بعده المص من مواقع المفرد
كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء لا يصح ان يكون جملة لكن من الاطلاق خبر
المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر **قوله** فمن جملة اشباهه قولهم الخ انفع
اشباهه واجدر بالتحقيق لكثرة استعماله وخفة اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى
لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب امر الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل
وزايده كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماضي
عند سيبويه والخليل وفسر سيبويه بمعنى حق ونصب بمعنى القطع كالنزع عند الفراء
وروي فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع
بمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار
بمعنى القسم للتأكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك و
لا جرم انك قائم بالكسر والفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية
وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة
ان وذا جرم وتبديل همزة ان بالعين فحاصل ما يتضح به لا عن ذا جرم ان زيدا
قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ثمت كما انك قائم وليس من
اشباهه لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف
الجارة لان لئلا يشتبه بكان **قوله** جاز العطف على اسم الظاهر في جازت
لم يرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابه المتن واوضح عن الربط واختلف عبارات
النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان

ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث تكون مع ما علمت بتاويل
الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تاويل مفرد
فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه في تاويل
الجملة ولم يجوز السيرافي في العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة
خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع
سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها
والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا
في جواز الخ قال الشيخ الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بان الفرق بين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء
واحد خبر الاسمين متغايري الاعراب تغايرا ظاهرا استكره بخلاف كونه خبرا عن اسمين
غير مخالفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز
في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر
واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد
والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف
المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر
بانهما لا يخالفان في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني
هو المضمر فالواضح ترك في ليتصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم قوله ولكن في جواز
العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع
الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على
محل اسمها خلافا للفراء قوله اذا فصل بينه اي بين الاسم الخ وذلك الفصل لا يكون
الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيدا

قائم

قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي
ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المخففة على الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيعته
ولا اسم فيه معنى الشرط رحمه
وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل ويدخل
على ان اذا قلب همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضي قوله واختاروا تقديم
ان دون اللام الخ اي رجحوا العامل في التقديم لشرف العامل على ليس بعامل او لان
العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بان [illegible] ويمكن ان يقال اختاروا تقديم
ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاء ان قوله لقوة بعض وجوه شابهتها
مع الفعل الى اخره ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات
بعض وجوه شابهتها مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر صريحا اي لكون الغالب الالغاء
لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل بجواز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون
يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي هذا لا يغني عن
اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قوله اي
من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين
في التعميم دفعا لما اعترض به الرضي على المص حيث قال قول المص وتجوز دخولها على فعل
من افعال المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل من افعال المبتدا
لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فتامل لا نقول قوله لا غير
وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها
على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم
علم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال
من دواخل المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا لئلا يتوهم الاختصاص
من دخوله بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد قوله بانك زيد

ان قلت لمسلما وتقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم
دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال
النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم
اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم
يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ
اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة
لها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم تجئ بمعنى الا والا لجاز جاءني القوم
لزيد او نعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشيا ببعض المواضع كاختصاص
لما بالاستثنا بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها
في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل ارتكابهم اعمالها قوله وتخفف المفتوحة
كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه علمها مقتضى كثرة الاستعمال
والثقل قوله وان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت
ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله وصدر نشر في اللوح كانه
ثدياه حقفان اشرق بمعنى اضاء والثدي ويكسر حافتي بامراة او عام ويؤنث والحقف
بالكسر وعاء من خشب والجمع حقق كل ذلك في القاموس والظاهر حقفان وتشير الى
انه مثل جحفان ولا يصح ان يكون تثنيه حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة
منتهى الجموع يصح تثنيته بتأويل فريقين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة
الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة في غاية العظم قوله فنقلت كسرة الهمزة الى
الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك قوله وكلمة ان تخفيف مضمون الجملة فان
اعتقد خلافه او تردد فيه قوله واذا لم يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر
كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة في انها

يلغى

يلغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شئ عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها في
ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة المخففة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل
وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهي مراده بالاستعمال الافصح فهي في
تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا يعمل اصلا قوله ويجوز ان يقال غير مقدر
بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهو الموافق بعبارة المتن
ههنا حيث قال ههنا وتخفف فيعمل في ضمير شان مقدر وههنا وتخفف فيلغى
على الافصح وبعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال ويحذف منصوبا ضعيف
الا مع ان اذا خففت قوله ومعنى الاستدراك فسره المصنف بطلب
دراك السامع يدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق
ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك
انه لتدارك ما فات المتكلم بابهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام رافع للتوهم
قوله واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي والحكم
القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فما فاته ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف تثبت به بعد النفي
للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين
لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان
عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فالجر آن
منصوبان على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالقرآن
لان اجازته متفرع عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى
ليت وعند الكسائي نصب الثاني لكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فلا وجه
ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان

عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين **قوله** وشد الجر
بها اي كلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل
كزبير ابو قبيلة **قوله** ورافع الصوت عوة رواه الرضي رفعه **قوله** لعل ابي المغوار
في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرها كثير الغارات **قوله** اذ كان اشتهر ذلك
الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكيها في الاحوال الثلث بالياء ومنه ما وقع
في كتابه علي رضي الله عنه كتبه علي بن ابي طالب **قوله** والا فلا حاجة الى التأويل بعد
ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذ الجزم بوجود الجر بعد هذا التأويل والحاجة
الى التأويل لئلا يقال نحن نعلل للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت
الواقع عن عقيلي **قوله** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل
المعطوف الى المعطوف اليه او تميل العامل الى المعطوف كما ذهب بعض او الى
ان بل التي بعدها مفردة ما هو المشهور في الكتب اي بعض النحاة ذهب اليه انما نهى
بعض اخر فلم نعثر عليه **قوله** فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا الخ
فالمعنى لافادة الجمع لا ان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء
من موضوعات البواقي **قوله** وليس المراد اجتماع المعطوف اليه ولا اجتماعهما في كونها
مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك في قوله في الفصل الاولى فيه في
الحكم يشمل زيد وعمرو وانما نان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الفعل من كليهما قوله قولك مبتداء لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير
جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي عن تمام
فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او ثم عمرو فعمرو اي حصل الفعل من كليهما
بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر فالخبر قوله بخلاف
الخ فغفل الشارح وطرح ما قبل قوله بخلاف تماما واقتصر عليه **قوله** وان الفاء

للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انت
الشيء اي المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل على معنى الجمع فلا
حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى للجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة
قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر
فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات
منه قيد لا بد منه لا نقول يفهم من مقابلته مع قوله ثم مثلها بمهلة لانا نقول
فليكن من مقابلة الخاص بالعام **قوله** معروفة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلح
لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن
المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بل مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال
ابتداؤه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهاؤه وتراخيه عنه
قوله الفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في التركيب مع المهلة من وجهين بل من
ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل **قوله** على رجالتهم على وزن
العلامة جمع راجل لمن ليس ظهر تركبه كذا في القاموس هكذا في بعض الشروح
ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير
من الملاقي له وكانه لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك في بعض الشروح
وقوله ومن هنا ظهر الخ ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على التحقيق
الرضي تمثيله للجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة
على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء
حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان
ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء
بالاختلاط نحو بنيت الساداث حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح

لا يصلح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه يلاقي الجزء الاخير
كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل
في اليوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي
فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه
اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى لسعيد بعطفه الجزء على
الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة
والضعف **قوله** لاحد الامرين اكتفى المص في هذا المقام باقل ما لا بد منه
علم بقل او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين
واذا تنازع الفعلان **قوله** اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك اما التفصيل
كما في التقسيمات واو للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد
بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام
بهذا اندفع انه اي لا انقطع منهم اتما او كفورا لكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام
في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب بعضه فلا يدفع
الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم لزم من دخول
النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم **قوله**
لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها لازمه في اللغة بمعنى لم يفارق
فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون
اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم المنفي **قوله** بعد ثبوت احدهما
المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء منه
الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في
الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام

ام قام عمرو **قوله** لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب
الا ان يقال المراد انه في الاصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى
انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابها بالتعيين الخ و
اختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدا هو
مفعول انذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك ويعني
جعل سواء مبتدا لان المفعول وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل
ونحوه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبق على حقيقتهما
بل استعير الاستواء ولهذا المراد سواء على اقمت او قعدت وقال الرضي
سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان
لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط اي ان اقمت او
قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعارة
حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك بكون الماضي
فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن ويستهجن الجملة الاسمية
بعد الهمزة ويلزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط
فيبدله بالمضارع تقوية للقرينة **قوله** لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام
في عدم عده ضعيفا مطلقا انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح
فتنظر وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التعيين
او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولو صرح
بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما وتحقيق نقول الاجابة انعام المسؤول للاردات السائل
فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب

بالتعيين دون نفي كليهما وتح الخ ان الاول ان يكتفي بقوله كما الجواب
بالتعيين ولا يخفى نعم ولا بالنفي الا ان يقال الا ان حمل النفي كليهما فتأمل
قوله واما ام المنقطعة فكبل في الاضراب على الاول ومثل الهمزة للشك
بعدها هو الاكثر وقد تجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى
ام اتخذ منه اذ لا معنى للاستفهام حضا او كان ما بعدها مشتملا على حرف
الاستفهام نحو قوله ام هل يستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها
لا بل شيء انه من عطف الانشاء على الاخبار وهما اجمعوا على عدم صحته
واجاب الهندي بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام
المنقطعة في حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير
عدة من حروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهي غنم
شاء ام شاء وقال يتجه عليه انه يؤول المنقطعة تح الى المتصلة وفيه ان معنى
المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام
المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله
عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي
شاء بقولنا الشك والتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار
عن الشك والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي
حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما على الاخرى لتجعلهما
كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه
لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد
بشركة

بشركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة
لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون
لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف بل للمعطوف نعم على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت
لما قبل لا لا يثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عما بعد لا
فيكون لا لما بعدها قوله حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف
المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف
الزيادة قوله يصدر بها الجمل كلها الخ ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة
باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم
الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل
بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله اذا
تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وفرق الفتاح بين اما والا افعال اما لتحقيق الكلام الذي
يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا
فيفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا
كلامه ومنه علم ان اما يستعمل لمجرد التنبيه وتح يناسب ان لا يجعل ان بعدها
مكسورة فتأمل قوله حروف النداء يا اعلمها استعمالا لانها يستعمل للقريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا اوا وآاي وفي الصحاح ايا من حروف النداء
ينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلامه النحاة ان يا لكلام اعم
بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من
حروف النداء سوى يا ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها
وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات

المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية والثالثة كسر النون
والعين والرابعة نخم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي **قوله**
لو قال احد يا زيد أليس لي عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في حديث
الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عم لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك
فقالت نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله احق فانه ايجاب للقبول
لا تصديق للنفي **قوله** واي اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اذ لا ايجاب بشيء
من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على متامل خفي **قوله**
ويلزمها القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول ويلزم القسم
نقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه
نحو اي ها الله ذا الا انه مجرور لا غير لنيابتها مناب الجار وفي ها واي ثلثة اوجه حذفهما
وفتحها لالتقاء الساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان الحدة
والمدغم في كلمتين اجرائهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص
لفظ الله لمن قال ابو فضالة بن شريك **قوله** عنه جوي جهتي في القاموس الجوى
الهوى باطن والحزن والحراقة وشدة الوجد ولد في الصدر وكلها في المقام حسن
عشق بنيهاته
قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل بوجب ذلك البيت
ومع ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع
انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها كانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء
والفاظ التاكيد اسما كانت او افعالا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه
ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال **قوله** وقلت ان زيادة
ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد
لكنه نحو الا ان قام زيد **قوله** وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا

بفهم

بفهم الكثرة منه تفيد ان المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة
الزيادة بين لو والقسم حتى يلزمها قلتها وكذا لا يفهم الكثرة من تقييد زيادتها
مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون
زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابل
الزيادة ووجهه خفي واوضح منه موضع الزيادة ان لم يذكره **قوله** نحو كان ظبية
للزيادة
تعطوا الى ناظر السلم ويروى الى وارق السلم تعطوا تتناول ورفع
الرأس واليدين وظبي عطو شلثة وكعدو يتطاول الى الشجر ليتناول والناظر
الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس **قوله** وقلت قبل القسم
وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي لما يذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله
في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في
الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع
وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور
بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح الابيات اخره بافكه حتى اذا الصبح جشر الجار و
المجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بئر المهالك
وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح وللحق الكاشف عن الشبهة علم ذلك
الحين لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانطراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة
عن العمل تستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها
من الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله
على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال
الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال
في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي ومن الاستغراقية ويرون تاثيرها لفظيا

تكلفها مانعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن اللام غير صحيحة
قوله فلا عدوان تر تاب والصبح سفر اذ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا
يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد
قائم برفع زيد قائم لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يفيد
لان اسم يحكم عليه زيد قائم وفي حيثما يضرب يجزم يضرب لا يفهم معنى الكلام
بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما فلذلك السببية
فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ
قوله فهي تفسير كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير النعير ما في معنى
القول قوله اي يعقل بتقرر في معنى القول الخ اشار الى توجيه ظرفية المعنى اللفظ
بان المعنى ظرف اعتبارا يستعار له اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى
اثبت حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب قسيما للظرفية الاعتبارية
حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا
اعتبارية قوله مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول معنا
بمفعول ما في معنى القول لا انه لتفسير نفس لفظ في معنى القول الا انه جعل الشيخ الرضي
ما في معنى القول لانه جعل الشيخ الرضي ما في معنى القول في معنى القول الغير المقدر
حتى جعل القول المقدر من مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة قوله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به اشار الى وجه قوله فهي لا تفسير الا الاكثر
مقدرا اي قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك
بالاية في انه تفسير مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله
تفسير لما امرتني به لكن قال الرضي تقدير امرتني بقوله اي المامور به لا يكون
نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير مفعول قول اسم فالضمير مفعول قول صريح تقدير لكن

قال ان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور قال
الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام
بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين
خبر المبتدا المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا والاية على مذهب سيبويه قوله او تقدير الخ نحو هلا زيدا ضربت
قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر
بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب
بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها الخ جعل تصرفا تمييزا عن نسبة
اعم الى فاعله اي اعم تصرف وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة
لانه يعنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها
اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها هل وكلما تدخل بتصرف
الكلام ينقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها
اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة
قال الرضي تختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات
نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوبوا وافادتها فائدة النافي حتى جاز
ان يجيء بعدها الا قصدا الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم
قوله بدخال الهمزة على ثم والفاء والواو بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر
لا تدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال تعالى
فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت

وان ترشد عنه ارشد ويقرب لقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول
فاكرمني وتقوا استلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة لا يجئ بعدها م وتجوز في هل
وساير كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات
كون هل اعم تصرفا قوله اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه وذهب المحقق التفتازاني ان لو موضوعة لذلك وكانه حاول
ليكون ادواة الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وكان حصوله مقدرا في الماضي
كان منتفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق
في محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء
الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفاء
الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال تعلم
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح به المصنف بسبب تخطئتهم فقال
الشرط سبب والجزاء مسبب ويكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب
انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب
واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم
من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله اي في موضع منطلق اي في موضع يصلح ان يقع
فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح
ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق
نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغوا لدلالة لو على
المضوية وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق
اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق وتجوز لو انك منطلق
بتقدير انت منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو ماضي

منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت
الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة
اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان
التكلم بالتكلم فيصح ترك في الخ دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح ترك في لعدم
كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف اضيف الى الكلام مسامحة
والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا مجازا
مكانا مبهما والزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التاويل والهندي تحمل
تضمين التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول
انه مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان
المكان المبهم غير ظاهر فينتصب بتقدير في بلا خفية قوله واحترز عن توسط القسم بتقديم
غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدأ لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما
قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله وفيه بحث
لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط
لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره قوله اي لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم بعده و
الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول
وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه بغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان
الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وبهذا يتضح انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف
يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان فيه تكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما و
غير مجزوم قوله ولان الشرط ايضا كونه شرطا بالشرط فيه بحث لان الجواب للشرط
فان جواب القسم بمعنى مجموع الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقديم والجواب

كلها نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الفاء القسم ثم الذكر
في قوله انا والله ان تاتيني اتك تقديم الغير مقدم على الفاء القسم لكن في قوله
وعلى المعنى الثاني في هذا المثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم
الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار
الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز
اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله الخ وان
تاتيني والله الخ فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى
الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني
على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يحجب عنه الناظر او يجعل نظره
عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغني نسخة لا يحجه عليه شيء وكانه اصلحه به
بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا عنده هذا والاولى والانسب بسياق الكلام
ان يعتبر وضمير ان يلغى الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير
تقدمه اول الكلام **قوله** وان اتيتني والله يحتمل العطف على قوله انا والله الخ
فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتيني فيكون حينئذ
انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط او غيره
من تقديم الشرط والغير معا **قوله** وانما اورد في هذا المثال الشرط الصفة الماضي الخ
بقي على ما اشار اليه التسهيل المالكي **قوله** اختلف بين اعتبارية اي اعتبار
اللف والنشر **قوله** ومقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدرة كملفوظة مطلقا المقدر
في الصدر كملفوظة فيه والمقدر في وسط كملفوظة فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر
اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى قال

هكذا وجد في بعض النسخ لكن رأيت في نسخ الشرح المصححة بالنون على الاكابر كالمعتمدة عليها بدل قوله على ترتيب اللف على عدم ترتيب اللف بزيادة لفظ الغير فلا يرد عليه شيء اصلا اذ النشر باعتبار كل واحد من التقديم والجواز وقع على ترتيب اللف اما الاول فلان ترتيب اللف من التقديم يقتضي تقديم المثال الاخير في قوله ان اتيتني والله لانه على الاول اذ المذكور اولا هو تقدم الشرط على القسم واما الثاني فلان ترتيب اللف من الجواز ايضا يقتضي تقديم المثال الاخير على الاول في قوله انا والله ان تاتيني لانه اذ المذكور اولا هو جواز اعتبار القسم لا جواز الغائه فاعتبار التقديم والجواز كليهما وقع النشر على غير ترتيب اللف بالنظر الى المعنى الاول المذكور في الشرح ١٢

قال

قال الرضي في بحث ان لو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني
فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان هذه
لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير
الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان
يتوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء
الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء
على اداة الشرطية والجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره
الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه
عند البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم مضي الشرط حينئذ كذا في
التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال واما
يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او مفسرا
فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا فما وقع في توجيه ما في
اوايل الكتب من قولهم وبعد فان الخ من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التفسير
كما ينبغي **قوله** والحاكم بان كلمة لما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول
للثاني ولم يحكم بكونه اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا
اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه ولاذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها
بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال
المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي
لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك بقصد المبالغة
قوله مما في حيزها ارخبر فانها هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح النعويض

بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان مما في حيز اما معمول الشرط كما
اتيته المذهب الاخر وفي قوله جزء مما في حيزها مطلقا اطلاق محل اذ لا يجوز
في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما ان
فانا منطلق يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي
هذا مذهب المبرد واختاره المص **قوله** عملا مطلقا جعل مطلقا نعتا لا مطلقا
وقدر عملا بمعنى معمولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف
قوله واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد الخ رد هذا المذهب بانه
لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار
بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل
مرجوح هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير
ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذه لا ايراد رد
التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا لو جاز رفع زيد في اما زيد
فمنطلق بالكون المقدر ولجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور
اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون بمعنى ما لا يعقل سوى
الزمان مصرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة فمعنى يكن ضمير
لا بد منه فح لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يرتبط يكن
زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على جعل ما بمعنى
الوقت وتقدير العائد في وقت اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير
عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو
منطلق فيه وح انكسر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تع مهما
تأتينا به من آية وقال هو افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه

مهما

الرضي

الرضي وتعقبها المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا
وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول **قوله** وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير
يذكر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العائد **قوله** بقول الشيخ فلان في
سيغضبك فهو كلا الخ هذا ردع للمخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون خبر اتى به المتكلم
منكرا كقوله تع واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا **قوله** وقد جاء اي كلا بمعنى حقا
وح يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب نحو قوله
كلا بل تحبون العاجلة **قوله** لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله يلحق الفعل
الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترز عن المتحركة لانها لا يلحق لتانيث المسند اليه
بل لتانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما يعد تاء التانيث والمتحركة
من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ملحقة بمنزلة كلمة
واحدة واما عدم عد علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء واشار
الى علامتها حروفا مخالفة ضعيفة تبعا لبني (?) حكم تاء التانيث فافهم **قوله** لتانيث
المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في المجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء **قوله** فان كان
اي المسند اليه او المعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان
كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي **قوله** اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه او فهو مخير اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
والاولى جعله اسم مكان **قوله** وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت الخ هذا
لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب
منه الظاهر الغير الحقيقي **قوله** اي جمع المذكر والمؤنث في نحو قام الزيدان الخ
يعني الضعف جلي الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارته ولو جعل

شرطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي لصار تقييد الكون بالكثير مما ينبغي ان
يقصد لانه متعدد كون الفاعل غير حقيقي و بفعل الماضي قوله اي ادخلته نونا الحق
النون ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح
يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء قوله فسمي بانه نون
الشيء لا يقال لزيد المضروب انه باب ضرب زيد فليس التنوين بانه نون
الشيء اي ادخال النون على الشيء هو النون الداخل قوله نون ساكنة اي بذاتها
ان اراد بالثبات كون بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فيكل
نون في اخر المعرب نحو محسن وصائن كذلك وان اراد معنى اخر فليبين حتى
نتكلم عليه قوله فلا يرد ما الحركة العارضة الظاهر فلا يرد ما يرجع الضمير الى تعريف
التنوين وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف قوله وهي شاملة لنون من الحج
هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور ان المراد نون هي كلمة لان الكلام
في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول قوله يتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة حقيقة او حكما
فيدخل فيه تنوين قاضية وبقرينة واخر بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل
تنوين قاضي فان الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره منوي لكنه
ينتهي به التكلم قوله لان المتبادر منه متابعتها الاخر فيه بحث بل المتبادر
منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط
في الوقف باسقاط الحركة قوله لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة
لو قال بدل قوله لا لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير الخ لاستغنى عنه قوله
ولا ينتقض التعريف بالتنوين في يا رجل الظلوق قد عرفت ما في الانتقاض
ودفعه بما ذكره يوجب اخراج يتبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا قوله
فهو الدال على ان مدخوله غير معين قال الرضي قيل مختصة بالصوت واسم

او اسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل و
الوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه
ثبوت سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف قوله اي اسكت
السكوت الان لا يحكي طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع
امتثاله او ما لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاتيان به فقولهم اي
اسكت السكوت الان مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالان قوله
نزالت للعلمية والتانيث قال الزمخشري ان اسمائها ليست متمحضة للتانيث
ووجود ما يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة انها على ينصرف قوله وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء فسمي بتنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن
الغناء ولم يتنبه لما ذكره ما سمي به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن
الالف عند التنفي بنون التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله
بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين ينفي عن تحصيلها بالاشباع قوله كما
في قول الشاعر وهو رؤبة على ما في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة
الشعر حركة السراب اضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح
وقد يضم المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح والاشتباه الاعلام
التباس علامات يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد
رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله واما التنوينات
الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر ان التنوين العوض
لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على خلاف
المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد ففي قوله وهي للتمكن والتنكير
والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم

فی مرضی الموضوع قوله وخطاء لحذف الف ابن وما فی بعض ارباب الحدیث
انه یحذف من العلم الموصوف بابن المضاف الی الاب دون الجد فان بینهما
مغلقة قاعدة وضعوها علی خلاف قاعدة العربیة قوله وکذا فلان بن الحی حی الرضی
کطاهر بن طاهر وهیی بن بیی فصل بن ضل لانه یعبر به عمن لا یعرف علی اجراء
مجری العلم وان کان یدخل تحته کل من بهذه الصفة هذا کلامه وفی القاموس
طاهر بن طاهر لمن لا یعرف هو وابوه وضل بن ضل بکسرهما وضمهما لا یعرف
ابوه وهیی بن بیی کلاهما علی وزن ای من ولد آدم ذهب فی الارض لما تعرف
ابوه ولده فلم یحسن سنه انتهی قوله الا فی حذف همزتها فانها لا یحذف فیه
کانت لئلا یلتبس ببنت فی مثل هذه هند ابنة عاصم فیه انه لا التباس لان
تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان یقال لم یحذف الف ابنة
لان طالب التخفیف یکفیه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم یجوز له حذف
الالف للتخفیف لانه لو کان طالب التخفیف لاستعمل بنتا قوله نون التاکید
خفیفة قدم الخفیفة لکونها بعضا من الثقیلة ومدلولها بعضا من مدلوله قوله
لانها مبنیة والاصل فی البناء السکون ولک ان تقول انه فرع الثقیلة
بحذف نونها البنائیة لان الاخر اولی بالحذف فالباقی بعد الحذف هو الساکن
لکن هذا انما یتم علی مذهب الکوفیین من ان المخففة فرع الثقیلة واما علی
مذهب سیبویه من ان کلا منهما حرف برأسه علی ما نقله الرضی قوله والف الجمع
ای الالف الفاصلة الاولی الاکتفاء بالتغیر قوله یختص ای نون التاکید الطالب
ان یختص خبر ثان لنون التاکید فیستقیم الضمیر لها ومن جوز رجوعه الی الفعل
نبا قیل کل واحد منهما نقد بعد کل البعد وینافی الاختصاص بما ذکر
من مثل اما تفعلن فالاولی ان یجعله فی سلک ما یختص به وزاد الرضی التخصیص

التخصیص قوله نحو اضربن بالتخفیف واضربن بالتشدید یغنی عن هذا
التفصیل قوله اضربن بالتخفیف والتشدید فی جمیع هذه الامثلة قوله
فلا یقال زید ما یقومن الا قلیلا فی مجیئها مع النفی بما نظرا لما دخلت النفی
بلا لمشابهته النهی حتی قیل مجیئها فی النفی بلا المتصلة قیاس عند ابن جنی
بخلاف المنفصلة وان جائت قلیلا نحو لا فی الدار یضربن زید وان لو بالنفی
ما یشمل الجحد حتی قال سیبویه یدخل بعد لم تشبیها لها بلا النهی نحو یجزم قوله
ولزمت ای نون التاکید فی مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبیل اضافة
الجواب الی القسم کما افاده الشارح مما ذکره الهندی ان الاضافة من قبیل
جرد قطیفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالی ولئن متم او قتلتم لالی الله
تحشرون فوجب تقیید المثبت بان لا یتعلق به ظرف او جار یتقدم علیه قوله
ای الشرط المؤکد حرفه بما سوای کان التاکید لازما کما فی حیثما واذما او جائزا
کما فی بینما وانما وقد یؤکد جواب الشرط ایضا قوله لیدل علی الواو المحذوفة
وفی لا تخشون لیطرد وکذا قوله لیدل علی الیاء المحذوفة قوله ان اشترط فی التقاء
الساکنین علی حده ان یکون الساکن فی کلمة واحدة وجه لا بد من بیان
جهة عدم حذف الالف فی اضربان واضربنان ویستعلم والجواب انه لا یرد
فی اشتراط ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة والمشددة فی التثنیة والجمع
المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذکر غائبا کان او صیغة
المتکلم ایضا قوله بمنزلة الاستثناء من الحکم بفتح ما قبلها ولک ان تقول ما قبلها
مفتوح فیهما ایضا لان الالف لیس حاجزا حصینا فکانها واقعة بعد الفتحة
بلا فاصلة ویحتمل ان یراد بقوله وتقول فی التثنیة والجمع المؤنث اضربان
واضربنان بیان انک تثبت الالف فی تاکیدهما بالنون المشددة فی لا یکون

المخففة الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده اولانه
تنزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق
من يكسر النون وعليه حمله قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف وثم يجوز البصريون
الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في
مثل لايفرباتي بالحاق نون الوقاية واضرابان فيماك بادغام نون الخفيفة
في نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة ولانسلم انه منزلة
مايكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية قوله وغرضه من هذا
الكلام بيان الافعال المعتلة الاخ هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه
لا يقتصر عليه بل غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث
حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين
انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة
او كالمنفصل لا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف
التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو ياء مجاب والف تحي فانه يمنع من
اعلال ياء تحي كما ذكر الرضي ان تشبيهها بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان
واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف
التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال
الاخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية
كان اوغيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة
مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان
يحمل عليها نون التاكيد بل هما يستويان في وجوه التعليل قوله اما مع ضمير بارز
لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد

يريد قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها التي يعني مراعات
ترتيب تصريفها الخ فانت مراعات ترتيب المتمثل بها فيها قوله حطاما
ما تدخل الفعل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ والبعض
الكسر مما لا يلايم الفعل فادخاله على لاحق الاسم اولى قوله فيردما حذف تفرع
على الحذف في حالة الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف لالتقاء الساكنين الا ان
يجعل الرد اعم من الرد في الكتاب قوله المفتوح ما قبلها تقلب الفا ثابت
الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب
ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح
ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس اللهم اشكر نعمائك على
قدر الائك واسألك ان تجعل هذه الارقام المتبدأة
بخير اسمائك بخير افضل انبيائك زخرا لي و
موجبا لجزيل جزائك وصل عليه وسلم
ارضك وسمائك والله اعلم
بالصواب
تم

الحمد لله على التمام ولرسوله عليه افضل الصلوة والسلام قد تم الكتاب
بعناية الملك الوهاب على يد العبد الضعيف واحقر الطلاب المستغرق
بلطفه الملك الماب الراجي عن الغفران غفران نفسه ووالديه واستاده
محمد بن حسين الشارحوي عفي عنه وعنهما في بين الصلوتين من اخر
جمعة شعبان المعظم في سنة ثمان وسبعين ١١٧٨
من هجرة من له العز والشرف

سنين

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بن الصدر غفر له
وقفي عنه ١٢٧٥ سنة